الحرب لمن يهددنا

كيف يفكك تحالف القاهرة والرياض مخططات الفوضى بالمنطقة؟

الشورى
تأسست ١٩٢٤
الخميس
29 أكتوبر 2026 م
18 جمادي الأولي 1448 هـ
العدد 486
12 صفحة
الثمن 10 جنيهات
WWW.ALSHOURANEWS.COM

درع الاستقرار الإستراتيجي

«لجنة الأزمات» تحصن الجبهة الداخلية

بزيادة المخزون الغذائي والبترولي لمواجهة التوترات الإقليمية

زعيم الشرق بموسكو

ماذا يفعل السيسي فى الكرملين؟.. أسرار أكبر قمة لإنقاذ المنطقة وإعادة صياغة التوازنات

سمير رجب يكتب:

ثوابت العمل الوطني

ملحمة الصحة الكبرى

عبدالغفار يطلق ثورة الـ٥٠٪ لإنصاف الأطباء.. مليار لسرطانٍ الأطفال.. و١٤ مستشفى جديدًا بالخدمة

خالد الطوخى يكتب:

المال العام ينتصر للإنسان

الخريطة لمن يملكها

بدر عبد العاطي ينسف اتفاق أنقرة من إسطنبول: حبر على ورق.. ولا سيادة لباطل

محمد فودة يكتب:

سموم العصر الرقمى

مصر تكسر المجاعة

قوافل مصرية تقتحم مناطق الشمال وتتحدى العراقيل والاستهدافات الإسرائيلية لإنقاذ كرامة الفلسطينيين

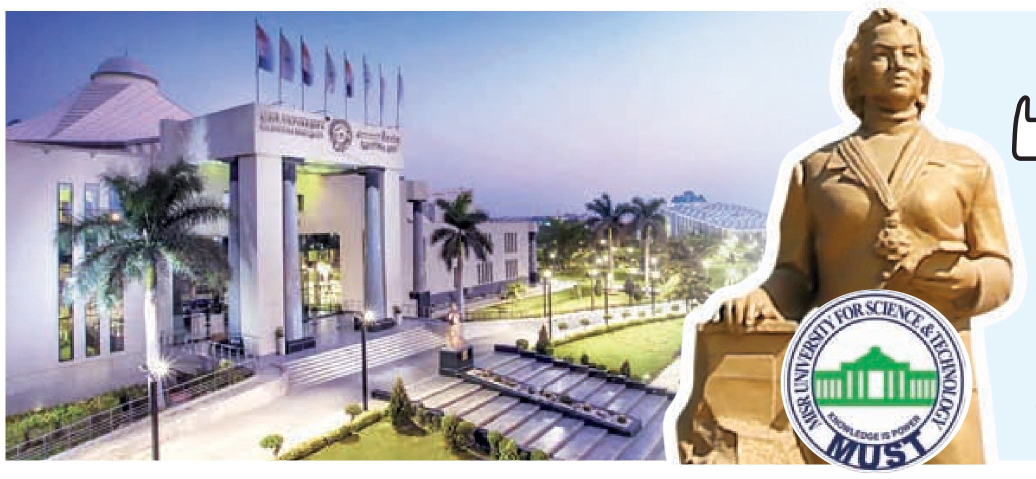

صناع مجد الغد

جامعة مصر تكتسح الجامعات المصرية وتنتزع كأس الجمهورية لـ «Surgery League»

الشورى
WWW.ALSHOURANEWS.COM
الخميس
• العدد ٤٨٦ • ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦ م • ١٨ جمادى الأولى ١٤٤٨ هـ
• Thursday • 29 October 2026 • Issue No 486

محمود الشويخ يكتب:
mahmoudalshwaikh@gmail.com

مهمة إنقاذ المنطقة

ماذا يفعل السيسي فى الكرملين.. وكيف ترسم صفقة الـ ١٠ مليارات المخطط الأمني للإقليم؟

تسليح وتجارة وتحالفات

حين يتحرك الكبار في عالم السياسة، لا تكون الوجهة مجرد عنوان على الخريطة، ولا تكون الزيارة مجرد موعد في أجندة الدبلوماسية، بل تصبح الخطوات رسائل، واللقاءات حسابات، والحضور اختبارًا لمكانة الدولة وقدرتها على التأثير في مسار الأحداث.

ومن القاهرة إلى موسكو، تتجه الأنظار إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي يدخل واحدة من أكثرِ اللحظات الدولية تعقيدًا، في وقت تتصارع فيه القُوى الكبرى على النفوذ، وتُعاد فيه صياغة خرائط المصالح، وتبحث فيه دولٍ العالم عن مواقع أكثر أمانًا في نظام دولي لا يرحم المترددين ولا ينتظر الغائبين.

إنها ليست مجرد رحلة إلى الكرملين، بل محطة جديدة في تحرك مصري يستهدف تثبيت الحضور، وتوسيع دوائر الشراكة، وحماية المصالح الوطنية وسط عواصف إقليمية ودولية لا تهدأ.

في موسكو، حيث تصنع قرارات كبرى وتتقاطع حسابات القوى الدولية، يحضر السيسي ممثلًا لدولة لا يمكن فصل استقرار الشرق الأوسط عن أمنها، ولا تجاهل ثقلها الإفريقي والعربي، ولا تجاوز موقعها في معادلات البحرين الأحمر والمتوسط وقناة السويس.

الأوراق الرابحة التي حسمتها القاهرة في قلب روسيا

وتزداد دلالة هذا الحضور مع انعقاد القمة الروسية- الإفريقية، التي تفتح نافذة على مستقبل العلاقات بين موسكو ودول القارة، وتمنح القاهرة فرصة لتأكيد أن سياستها الخارجية لا تتحرك في مسار واحد، ولا ترتهن لبوصلة واحدة، وإنما تنطلق من قراءة للمصالح والفرص وموازين القوى. فالرئيس الذي يخوض معركة التنمية في الداخل، يجد نفسه أمام معركة موازية في الخارج: كيف يحافظ على مساحة الحركة المصرية؟ وكيف يحول العلاقات الدولية إلى مكاسب حقيقية؟ وكيف يجعل صوت القاهرة حاضرًا في الملفات التي تمس أمن المنطقة ومستقبلها؟

هنا تتجاوز الحكاية حدود الاستقبال الرسمي ومصافحة القادة؛ فالمهم ليس لون السجادة التي تُفرش، بل ما يُطرح فوق طاولة المفاوضات، وليس عدد الكاميرات التي توثق اللقاء، بل ما يمكن أن ينتج عنه من تفاهمات ومصالح مشتركة. وبين الكرملين والقاهرة، تظل الأسئلة الكبرى معلقة: لماذا تأتي هذه الخطوة في هذا التوقيت؟ وما الذي تريده مصر من شراكتها مع روسيا؟ وهل تفتح القمة نافذة أوسع أمام تسويات إقليمية وتعاون إفريقي قادر على مواجهة أزمات الغذاء والطاقة والأمن؟ إنها أسئلة تختبر قيمة الدبلوماسية المصرية وقدرتها على التحرك في عالم متشابك، حيث لا تُمنح المكانة بالألقاب، بل تُبنى بالقرار، وتُصان بتعدد الخيارات، وتترسخ حين تعرف الدولة ما تريد، وكيف تسعى إليه، وأين تقف من صراعات العالم؟

من هنا تكتسب زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى موسكو، للمشاركة في القمة الروسية- الإفريقية الثالثة يومي ٢٨ و٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦، أهمية تتجاوز البروتوكول الدبلوماسي المعتاد. فالقمة التي تجمع روسيا بالقادة الأفارقة تأتي في توقيت يسعى فيه الطرفان إلى توسيع شراكاتهما الاقتصادية والسياسية، بينما تبحث دول القارة عن مساحات أوسع للحركة، وقدرة أكبر على تنويع علاقاتها الدولية، وعدم الارتهان لشريك واحد مهما بلغت قوته أو نفوذه. وقد أكدت التغطيات السابقة للقمة أن ملفات التجارة والاستثمار والطاقة والأمن الغذائي والتكنولوجيا ستكون في صدارة النقاشات، إلى جانب إعداد خطة جديدة للتعاون الروسي- الإفريقي للفترة من ٢٠٢٧ إلى ٢٠٢٩.

لكن مصر لا تذهب إلى موسكو بوصفها دولة تبحث عن مقعد في صورة جماعية، أو طرفا يسعى إلى تسجيل حضور عابر في مناسبة دولية. فالقاهرة ترتبط بروسيا بعلاقات إستراتيجية ممتدة، تشمل مشروعات اقتصادية كبرى، وفي مقدمتها محطة الضبعة النووية، إلى جانب علاقات تجارية تتجاوز قيمتها عشرة مليارات دولار وفق التصريحات المصرية الرسمية التي أعقبت لقاء السيسي والرئيس الروسي فلاديمير بوتين على هامش قمة مجموعة بريكس في نيودلهي في سبتمبر الماضي.

وخلال ذلك اللقاء، وصف بوتين مصر بأنها صديق موثوق لروسيا، وأكد أهمية الموقف المصري إزاء القضايا الإقليمية والدولية، كما دعا السيسي إلى المشاركة في القمة الروسية- الإفريقية بموسكو.

هذه المعطيات تضع الزيارة في إطار أوسع من مجرد الحفاظ على علاقات ثنائية جيدة؛ فالعلاقات الدولية لا تُقاس فقط بحرارة الاستقبال، ولا بعدد اللقاءات التي تجمع القادة، وإنما بقدرة الدول على تحويل التفاهمات السياسية إلى مصالح ملموسة، ومشروعات قابلة للتنفيذ، ومواقف مشتركة تساعد على حماية أمنها القومي وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات. ومن ثم، فإن السؤال الأهم ليس لماذا يذهب السيسي إلى روسيا؟ فالإجابة الأولية واضحة في طبيعة العلاقات القائمة والدعوة الروسية، وإنما ماذا تريد مصر أن تحقق من هذه المشاركة؟ وكيف يمكن أن توظف موقعها الجغرافي والسياسي وصلاتها المتعددة لخدمة مصالحها ومصالح محيطها العربي والإفريقي؟

إن القاهرة تتحرك في مساحة بالغة التعقيد؛ فهي دولة عربية وإفريقية ومتوسطية، تطل على البحر الأحمر والبحر المتوسط، وتحتل قناة السويس موقعًا حيويًا في حركة التجارة العالمية. وهذه الجغرافيا ليست مجرد ميزة على الخريطة، بل مسؤولية إستراتيجية تجعل ما يجري في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي والبحر الأحمر امتدادًا مباشرًا لحسابات الأمن القومي المصري. وقد شدد السيسي، خلال لقائه بوتين في سبتمبر، على أهمية تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، خصوصًا في ظل الأزمات التي تمس طرق الملاحة البحرية التي يمر عبرها جانب كبير من التجارة العالمية من خلال البحر الأحمر وقناة السويس.

وفي هذه اللحظة تحديدًا، يصبح التواصل مع موسكو جزءًا من شبكة أوسع من العلاقات التي تحتاج مصر إلى إدارتها بحسابات دقيقة. فالقاهرة لا تستطيع أن تتعامل مع التحديات الإقليمية بمنطق المحور الواحد، ولا أن تختزل سياستها الخارجية في علاقة منفردة مع قوة دولية بعينها. مصالحها تفرض عليها الاحتفاظ بقنوات اتصال مع القوى الكبرى، والعمل مع الشركاء العرب والأفارقة، والاستفادة من المؤسسات متعددة الأطراف، بما يتيح لها الدفاع عن أولوياتها دون أن تتحول إلى ساحة لتصفية الحسابات بين الآخرين.

وهنا تظهر قِيمة الدبلوماسية المصرية في قدرتها على الجمع بين الملفات بدلًا من فصلها. فالأمن الإقليمي لا ينفصل عن أمن الغذاء والطاقة، والاستقرار السياسي لا ينفصل عن التنمية، وحرية الملاحة لا تنفصل عن أمن البحر الأحمر، كما أن مستقبل إفريقيا لا يمكن أن يُبنى على التنافس الدولي وحده، بل يحتاج إلى استثمارات حقيقية وشراكات تنقل التكنولوجيا وتدعم الإنتاج وتخلق فرص العمل. ومن هذه الزاوية، تكتسب المشاركة المصرية في القمة أهمية عملية إذا نجحت في دفع التعاون نحو نتائج قابلة للقياس، لا مجرد بيانات ختامية وصور تذكارية.

ولعل ملف الغذاء يكشف بوضوح حجم المصالح المباشرة التي تربط القاهرة بموسكو. فمصر من الدول الكبرى المستوردة للحبوب، وتعتمد بدرجة مهمة على الأسواق الخارجية لتأمين احتياجاتها. وقد أشار السيسي، خلال لقائه بوتين في نيودلهي، إلى أهمية استقرار إمدادات الحبوب، في ظل اعتماد مصر على الواردات من روسيا وأوكرانيا. ولذلك، فإن أي اضطراب في أسواق الحبوب أو طرق النقل أو ترتيبات التجارة الدولية ينعكس على حسابات الأمن الغذائي المصري، ويجعل تنويع مصادر الإمداد والحفاظ على قنوات الحوار مع المنتجين الكبار ضرورة اقتصادية وإستراتيجية.

وإذا كانت السياسة تُختبر عند الأزمات، فإن العلاقات الاقتصادية تُختبر بقدرتها على الاستمرار رغم الأزمات. فالمطلوب من القاهرة وموسكو ليس الاكتفاء بالإعلان عن قوة العلاقات، وإنما العمل على توسيع التجارة، وتذليل العقبات أمام الشركات، وتعزيز الاستثمارات، وتطوير التعاون الصناعي والتكنولوجي، وضمان تقدم المشروعات المشتركة وفق الجداول المحددة. ويأتي مشروع محطة الضبعة النووية في مقدمة هذه المشروعات، باعتباره مشروعًا إستراتيجيًا يرتبط بتنويع مصادر الطاقة وتطوير القدرات المصرية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد أكدت الرئاسة المصرية استمرار التعاون في هذا المشروع خلال لقاء السيسي وبوتين الأخير.

ومع ذلك، لا ينبغي أن تتحول أهمية الشراكة مع روسيا إلى تجاهل لطبيعة البيئة الدولية التي تعمل فيها هذه الشراكة. فالحرب الروسية- الأوكرانية وما ارتبط بها من عقوبات واضطرابات في التجارة والتمويل وسلاسل الإمداد تفرض حسابات دقيقة على كل دولة تتعامل مع موسكو. ومن مصلحة مصر أن توسع تعاونها حيث توجد فرص حقيقية، مع تقييم التكاليف والمخاطر، والحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع مختلف الشركاء، وعدم السماح لأي علاقة ثنائية بأن تضيق خياراتها الدولية. فالاستقلال في القرار لا يعني الابتعاد عن القوى الكبرى، وإنما يعني القدرة على التعاون معها من موقع يراعي المصالح الوطنية ويحتفظ بحرية الحركة.

ولا تقف أهمية القمة عند حدود العلاقات المصرية- الروسية، فإفريقيا نفسها أصبحت واحدة من أهم ساحات التنافس الدولي. القارة التي تمتلك ثروات طبيعية هائلة، وموارد بشرية شابة، وأسواقًا واسعة قابلة للنمو، لم تعد مجرد مساحة تتنافس القِوى الكبرى على استغلال مواردها، بل أصبحت شريكًا محتملًا في صياغة مستقبل الاقتصاد العالمي. ولهذا تتسابق القوى الدولية على بناء علاقات معها، من خلال الاستثمار والتجارة والطاقة والتكنولوجيا والتعاون الأمني، فيما تحاول الدول الإفريقية تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب، وتوسيع هامش استقلالها في اتخاذ القرار.

تأتي القمة الروسية- الإفريقية الثالثة في موسكو لتكشف عن هذه المعادلة بوضوح. فروسيا تسعى إلى تعزيز حضورها الاقتصادي والسياسي داخل القارة، وتوسيع أسواقها وشراكاتها، فيما تبحث الحكومات الإفريقية عن مصادر جديدة للاستثمار والتكنولوجيا والطاقة، وعن علاقات لا تقتصر على تصدير المواد الخام واستيراد المنتجات النهائية. وتضع أجندة القمة ملفات الأمن الغذائي والطاقة والتجارة والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي ضمن أولوياتها، بما يعكس اتساع نطاق التنافس على مستقبل القارة.

وفي هذه المساحة، تمتلك مصر فرصة لتعزيز دورها بوصفها دولة إفريقية ذات ثقل عربي وإقليمي، لا باعتبارها وسيطا مفترضًا في كل أزمة، وإنما باعتبارها طرفًا يمتلك مصالح مباشرة في استقرار القارة وتكامل اقتصاداتها وتطوير بنيتها الأساسية. فالموقع المصري، وشبكة العلاقات التي تربط القاهرة بالعواصم الإفريقية والعربية والدولية، يتيحان لها المشاركة في بناء جسور التعاون، خصوصًا في مجالات النقل والخدمات اللوجستية والطاقة والصناعة والتجارة. لكن تحويل هذه المزايا إلى نتائج ملموسة يتطلب مشروعات محددة، وتمويلًا مناسبًا، وآليات متابعة تضمن تنفيذ الاتفاقات، بدلًا من الاكتفاء بالوعود السياسية.

وهنا يصبح الحضور المصري في موسكو جزءًا من معادلة أوسع تتعلق بكيفية التعامل مع عالم متعدد مراكز القوة. فالقاهرة تحتاج إلى علاقات متوازنة مع روسيا والولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، إلى جانب شراكاتها العربية والإفريقية، لأن حجم التحديات الاقتصادية والأمنية التي تواجهها لا يسمح بتبني سياسة خارجية أحادية الاتجاه. وكلما تنوعت الشراكات وتعددت الخيارات، ازدادت قدرة الدولة على التفاوض، بشرط أن تظل المصالح الوطنية هي المعيار الحاكم، وأن تُقاس قيمة كل شراكة بما تضيفه إلى الاقتصاد والأمن والتنمية.

وفي النهاية، فإن موسكو ليست مجرد محطة على جدول الزيارات الرئاسية، كما أن القمة الروسية- الإفريقية ليست مناسبة بروتوكولية عابرة. إنها مساحة للتفاوض حول المصالح، واختبار لفرص التعاون، ومحاولة لتحديد شكل العلاقات في مرحلة دولية تتسم بقدر كبير من عدم اليقين. ومصر، بما تمتلكه من موقع ومصالح وعلاقات ممتدة، معنية بأن تكون حاضرة في هذه النقاشات، وأن تسعى إلى تحويل الحضور السياسي إلى مكاسب اقتصادية وتنموية وأمنية واضحة.

إن قوة الدولة لا تُقاس بمدى قربها من عاصمة دولية بعينها، ولا بعدد الصور التي تجمع رئيسها بزعماء العالم، وإنما بقدرتها على اتخاذ القرار الذي يخدم شعبها، وحماية أمنها القومي، وصيانة مصالحها في عالم لا يتوقف عن التغير. ومن هذا المنطلق، فإن أهمية تحرك السيسي إلى موسكو تكمن فيما يمكن أن يحققه لمصر من فرص، وما يمكن أن يضيفه إلى علاقاتها الإفريقية، وما يتيحه من حوار بشأن أزمات المنطقة، لا في الشعارات التي قد تحيط بالزيارة أو التوقعات التي تسبقها.

ففي السياسة الدولية، لا تكفي النوايا وحدها، ولا تحسم النتائجَ حرارةُ الاستقبال. ما يبقى في النهاية هو ما يُنجز على الأرض: اتفاق يُنفذ، ومشروع يتقدم، وتجارة تنمو، ومصلحة وطنية تُصان. وهذه هي المعايير التي ينبغي أن يُقاس بها نجاح الزيارة، وأن تُقرأ من خلالها دلالات حضور مصر في موسكو، بعيدًا عن المبالغة، وبثقة في أن بناء المكانة الدولية يبدأ من وضوح المصالح والقدرة على الدفاع عنها.

الكلمة أمانة

سمير رجب

يكتب:

ثوابت العمل الوطني

ثلاثية الدولة والحكومة والشعب تقود مسيرة التطوير دون تصفية حسابات

وضع الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ توليه زمام القيادة في مصر سياسة ثابتة لم يغير منها بندا واحدا على مدى الـ١١ عاما حيث إنه يؤمن بمبادئ واضحة ومحددة .. أن أي تغيير لابد أن تكون له مسبباته وبدائله إذا اقتضى الأمر.

ولقد كان الرئيس ومازال يتابع من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وقنوات التليفزيون والصحف المطبوعة انتقادات وتحفظات الناس أو بعض الناس وغالبا ما كانت هذه التحفظات أو الانتقادات تأتي خاوية من مفاهيمها أو معانيها .

***

وغني عن البيان أن الرئيس يتعامل على أرض الواقع من خلال رؤى يؤمن بها جيدا وسعة فكر وهي أن المنظومة الحضارية تتكون من أطراف ثلاثة هي الدولة والحكومة والشعب وبالتالي لا يجوز أن تخرج واحدة من هؤلاء عن حدودها المعروفة والمحددة .. طبعا ليس هناك مانع من وقوع خطأ هنا أو حدوث ثغرة هناك لكن لا يعني ذلك استبعاد المخطئ من موقعه خصوصا إذا لم يكن الخطأ متعمدا وأن النوايا صادقة وبريئة.

***

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فإن عجلة التطوير والتغيير لا تتوقف وإلا انغلقت الأبواب وتكسرت النوافذ ..

وها هي الحركة التي شملت عددا من القيادات الجامعية الجديدة مؤخرا بعد أن أدى نظراؤهم السابقون عملهم على أكمل وجه..

وإنصافا للحق والحقيقة إن البيئة الاجتماعية في مصر قد شهدت على مدى السنوات الماضية نظرات غير النظرات السابقة .. فالقادم الجديد في أي موقع لا يأتي لتصفية حسابات أو ممارسة نوع من أنواع السلوك غير الرشيد بل بالعكس الكل حريص على أن يبدو في أحسن مظاهره وأمامهم كلام الرئيس وتصريحاته المتكررة حول تحريه شخصيا الصدق والإخلاص في كل قرار يتخذه آخذا في الاعتبار أن أي تجربة إنسانية أو مسيرة تنموية لا تخلو من الدروس أو الأخطاء أو التحديات.

***

هذه هي مصر الحاضر التي تهيئ الأجواء الرائقة لمصر المستقبل.. والحمد لله رب العالمين.

***

و..و..شكرا

الرئيس يتابع انتقادات وتحفظات الناس

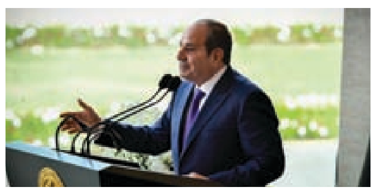

كان الرئيس ومازال يتابع من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وقنوات التليفزيون والصحف المطبوعة انتقادات وتحفظات الناس أو بعض الناس وغالبا ما كانت هذه التحفظات أو الانتقادات تأتي خاوية من مفاهيمها أو معانيها .

بالدم.. لا بالشعارات

كيف تفكك جاهزية القاهرة والرياض مخططات الفوضى بالمنطقة؟

تصاعدت في الآونة الأخيرة موجة التهديدات والمخاطر الإقليمية التي طالت أمن واستقرار المنطقة برمتها، وتحديداً عقب الاعتداءات الصاروخية السافرة التي استهدفت أراضي المملكة العربية السعودية وطالت محيط المدن المقدسة، في تطور أثار مخاوف متزايدة وعميقة بشأن أمن المقدسات الإسلامية وسلامة المدنيين، ودفع مؤسسات خليجية وإسلامية بارزة إلى المطالبة بموقف دولي حازم لا يكتفي بالإدانة، بل يسعى جاداً لوقف هذه الاعتداءات ومنع تكرارها بشكل جذري.

جاءت هذه الإدانات العارمة عقب نجاح منظومات الدفاع الجوي في اعتراض صاروخين باليستيين، وسقوط أجزاء خطيرة منهما في وادي المغمس بمنطقة مكة المكرمة، إلى جانب تساقط الشظايا المتناثرة نتيجة عمليات الاعتراض في مواقع حيوية متعددة بمحافظات جدة والطائف ورابغ، الأمر الذي سلط الضوء بوضوح تام على المخاطر الجسيمة التي تمثلها الهجمات الصاروخية العابرة للحدود، حتى في الحالات التي تنجح فيها منظومات الدفاع في تدمير المقذوفات قبل وصولها إلى أهدافها المباشرة، نظراً لما يسببه تساقط الحطام والشظايا من تهديد مباشر للسلامة العامة والمنشآت والبنية التحتية.

وتكتسب هذه الاعتداءات حساسية استثنائية بالغة الخطورة نظراً للمكانة الروحية العظيمة التي تحتلها مكة المكرمة والمدينة المنورة في قلوب وعقائد ملايين المسلمين في مختلف أنحاء العالم؛ إذ تحتضن الأولى المسجد الحرام والكعبة المشرفة، بينما تضم الثانية المسجد النبوي الشريف. وفي هذا السياق، أدان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاسم البديوي، هذه الاعتداءات الإجرامية بأشد العبارات وأقواها، مؤكداً أن تعريض مكة المكرمة لمخاطر هذه الهجمات يمثل تجاوزا بالغ الخطورة وخطا أحمر يتجاوز كل الأعراف، ويهدد أمن المنطقة واستقرارها بأسره.

وشدد البديوي في تصريحاته على أن أمن المملكة العربية السعودية يمثل جزءا لا يتجزأ من أمن دول مجلس التعاون الخليجي قاطبة، مؤكدا وقوف الدول الأعضاء صفا واحدا إلى جانب المملكة، ومساندتها الكاملة في كافة الإجراءات التي تتخذها لحماية أراضيها وصون أمن مواطنيها والمقيمين على أراضيها. من جانبها، أعربت رابطة العالم الإسلامي عن استنكارها الشديد ورفضها القاطع هذه التهديدات التي تعرض أمن المدينتين المقدستين للخطر، مؤكدة أن المساس بالحرمين الشريفين يمس مشاعر ملايين المسلمين ويتجاوز بكثير حسابات السياسة والصراعات العسكرية العابرة.

وفي مواجهة هذه التهديدات المعقدة والعابرة للحدود، تجسدت معادن القادة الكبار في مقدمة مشهد إقليمي لا يحتمل أنصاف المواقف ولا المساومات الدبلوماسية التقليدية، حيث يقف الرئيس عبد الفتاح السيسي والأمير محمد بن سلمان مدركين تمام الإدراك أن هيبة الدول الحقيقية تصان بقوة القرار وشجاعة الموقف، وأن أمن الأوطان هو خط أحمر لا يُسمح لأي طرف بتجاوزه. لم تكن هذه اللحظة الفارقة مجرد محطة عابرة في تاريخ العلاقات الثنائية بين القاهرة والرياض، بل كشفت عن حقيقة الجذور الإستراتيجية المتينة والروابط المصرية التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين، ووضعت صناع القرار أمام اختبار حقيقي للتضامن الفعلي في مواجهة مخططات الفوضى التي تستهدف زعزعة استقرار المنطقة.

وقد توج الموقف المصري الصارم بموافقة مجلس النواب المصري، بأغلبية ثلثي أعضائه عبر مسار دستوري ومؤسسي دقيق استغرق ثلاث جلسات سرية، على تفويض الرئيس عبد الفتاح السيسي باتخاذ ما يلزم من إجراءات حاسمة لدعم المملكة العربية السعودية، والتنسيق المشترك الفوري للدفاع عن أراضيها وسيادتها ومقدساتها ضد أي اعتداءات خارجية. ولا يُقرأ هذا التفويض البرلماني التاريخي باعتباره إعلانا للحرب أو تنديدًا دبلوماسيًا تقليديًا، بل يجسد عقيدة إستراتيجية متكاملة قائمة على الردع الفعال وإتاحة القدرة الكاملة على التحرك الدفاعي المحسوب بدقة، بما يمنع الانزلاق إلى فوضى أوسع نطاقاً.

وقد حرصت القيادة المصرية مرارًا وتكرارًا على التأكيد بوضوح على أن أي دور عسكري مصري محتمل سيكون ذا طابع دفاعي بحت، ولن يتضمن بأي حال من الأحوال شن هجمات هجومية خارج الأطر الدفاعية المرسومة، مما يعكس حرص القاهرة الشديد على عدم توسيع دائرة الصراع، والجمع ببراعة بين التضامن العسكري الواضح والدعم المستمر للحلول السياسية والدبلوماسية السلمية التي تقود إلى الاستقرار المستدام. هذا التمييز الدقيق بين التفويض الدفاعي وبين إعلان الحرب يعكس وعيا عميقا بخطورة التوازنات الإقليمية، ويؤكد أن القوة الحقيقية تكمن في القدرة على الردع ومنع المواجهة قبل وقوعها، لا في السعي نحو إشعال الحروب وفتح جبهات جديدة تزيد من معاناة شعوب المنطقة.

ولا تقتصر المخاطر المترتبة على هذا التصعيد الإقليمي المستمر على الأضرار المادية والمباشرة للمواقع المستهدفة فحسب، بل تمتد أبعادها السلبية لتطال شرايين الاقتصاد العالمي بأسره، وأمن إمدادات الطاقة، وحركة التجارة الدولية وحرية الملاحة البحرية. فالاعتداءات المتكررة على المنشآت الحيوية ومصادر الطاقة وممراتها الإستراتيجية في البحر الأحمر وباب المندب تمثل خطرًا داهمًا ومباشرًا على حركة الملاحة العالمية المتجهة إلى قناة السويس ومنها، مما يضاعف الأعباء الاقتصادية الكبيرة على دول المنطقة والعالم أجمع، لا سيما الاقتصادات التي تواجه بالفعل أزمات وتحديات متعددة ومتراكمة.

ومن هنا، فإن الدعم المصري الإستراتيجي لاستقرار المملكة العربية السعودية ليس مجرد موقف تضامني عابر تمليه المجاملات الدبلوماسية، بل هو استحقاق أمن قومي مشترك ينطلق من وحدة المصير وتشابك المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية. فالقاهرة والرياض تدركان جيدًا وبعمق إستراتيجي أن ترك التهديدات تتراكم دون ردع حازم وموحد يفتح الباب على مصراعيه أمام مزيد من الفوضى والتدخلات الإقليمية والدولية الهدامة. إن الصاروخ الذي يستهدف منشأة حيوية أو ممرًا بحريًا لا يبقى أثره محصورًا في رقعته الجغرافية الضيقة، بل يتحول فورًا إلى أزمة إقليمية وعالمية تهز أسواق الطاقة وتزعزع ثقة المستثمرين في استقرار المنطقة.

وفي هذا السياق المتشابك، تثبت هذه المحطة الفارقة في مسيرة العلاقات المصرية -السعودية المتجذرة أن التضامن العربي الحقيقي لا يُقاس مطلقاً بارتفاع وتيرة الشعارات الرنانة وقت الرخاء والهدوء، بل بامتلاك القدرة المؤسسية الحقيقية والشجاعة السياسية اللازمة لحماية المصالح المشتركة وصون الأمن القومي وقت الخطر والشدائد. وبين وضوح الموقف المصري الراسخ وثقل المملكة العربية السعودية ومكانتها الإقليمية والدولية، تبرز رسالة حاسمة وقوية لكل المتربصين بأمن واستقرار المنطقة؛ مفادها أن اتحاد الدول الكبرى وتنسيقها الوثيق هما الضمانة الأساسية والوحيدة لردع الاعتداءات، وصون مقدرات الشعوب العظيمة، وحماية المقدسات الإسلامية من عبث العابثين، ومنع تحويل التهديدات العسكرية والميليشياوية إلى أمر واقع ومقبول.

لتظل الرسالة الأهم والأعمق قائمة على أن أمن واستقرار المنطقة بأكملها لا يُصان بترك الدول منفردة في مواجهة مخاطر الإرهاب والعدوان، ولا بالانزلاق نحو حروب مفتوحة تفقد الشعوب طمأنينتها ومستقبلها، بل يبلوره التنسيق المشترك، والقدرة الدفاعية الموثوقة، والاحتكام الصارم إلى المؤسسات الدستورية، بالتوازي مع التمسك الدائم بالعمل السياسي والدبلوماسي الفعال الذي يحفظ الحقوق ويحقق السلام العادل والشامل، صونا لأمن الأوطان وكرامة المواطنين.

مروة بسيوني

طلاق بلا رجعة

الحكومة تستعد لإغلاق ملف التعاون التمويلي مع صندوق النقد الدولي

بعثة الصندوق تصل القاهرة في النصف الثاني من نوفمبر لإجراء المراجعة الثامنة والأخيرة.. والحكومة تستهدف إنهاء البرنامج منتصف ديسمبر

تستعد الحكومة المصرية لطي صفحة برنامج التعاون التمويلي الحالي مع صندوق النقد الدولي، مع اقتراب موعد المراجعة الثامنة والأخيرة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، والمقرر إجراؤها خلال النصف الثاني من نوفمبر المقبل، في خطوة تمهد لإنهاء الالتزامات المرتبطة بالبرنامج بحلول منتصف ديسمبر، والانتقال إلى مرحلة جديدة تستهدف الاعتماد بصورة أكبر على الاستثمارات المباشرة والموارد الذاتية للاقتصاد، بدلًا من التوسع في الحصول على حزم تمويلية جديدة.

وتكتسب زيارة بعثة صندوق النقد الدولي المرتقبة أهمية استثنائية، باعتبارها المحطة الأخيرة في مسار المراجعات المرتبطة بالبرنامج، حيث تعمل الحكومة بالتنسيق مع مسؤولي الصندوق على استكمال الملفات المالية والهيكلية المطلوبة، تمهيدًا لتقييم النتائج النهائية للإصلاحات الاقتصادية، وحسم الإجراءات المتعلقة بصرف الشريحة الأخيرة، إلى جانب مناقشة طبيعة العلاقة المستقبلية بين الجانبين عقب انتهاء البرنامج.

تأتي الاستعدادات المصرية في ظل مؤشرات إيجابية بشأن أداء الاقتصاد، وتقييمات وصفت بالتوازن من جانب مسؤولي صندوق النقد الدولي، الذين أشاروا إلى التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتحسن قدرة الاقتصاد المصري على التعامل مع الصدمات الخارجية والتحديات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة خلال الفترة الماضية.

وتشير التقييمات المطروحة إلى أن الاقتصاد المصري نجح في تحقيق قدر من الاستقرار رغم الضغوط التي فرضتها الاضطرابات الإقليمية، وفي مقدمتها التوترات المرتبطة بحركة الملاحة في البحر الأحمر، وما ترتب عليها من تراجع عوائد قناة السويس، إلى جانب التداعيات الاقتصادية العالمية التي انعكست على مستويات الأسعار وتكاليف التمويل.

وفي هذا السياق، تبرز تصريحات جولي كوزاك، المتحدثة باسم صندوق النقد الدولي، بشأن التقدم الذي أحرزه برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، والالتزام بتنفيذ السياسات المتعلقة بمرونة سعر الصرف والضبط المالي، إلى جانب استمرار التنسيق بين السياسة المالية التي تنفذها الحكومة والسياسة النقدية التي يديرها البنك المركزي، بهدف احتواء التضخم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

ويمثل الحفاظ على مرونة سعر الصرف أحد المحاور الرئيسية التي تحظى باهتمام الصندوق، في ظل ارتباطه بقدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمات الخارجية، وتوفير آليات أكثر مرونة للتعامل مع تدفقات النقد الأجنبي، بما يحد من الاختلالات التي قد تنشأ نتيجة الضغوط الاقتصادية أو التقلبات الإقليمية والدولية.

كما يشكل التنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي عنصرًا أساسيًا في المرحلة الحالية، خاصة مع استمرار العمل على خفض معدلات التضخم، وتحقيق التوازن بين استقرار الأسعار ودعم النشاط الاقتصادي، بما يسمح بتوفير بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار والإنتاج.

وتعزز توقعات النمو الاقتصادي من التفاؤل بشأن قدرة مصر على الانتقال إلى مرحلة جديدة عقب انتهاء البرنامج، إذ تشير التقديرات الواردة إلى إمكانية وصول معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو ٤,٧٪ خلال العام المالي الحالي، مدعومًا بتحسن أداء القطاعات غير النفطية، والتعافي في النشاط السياحي، وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

وتكتسب هذه المؤشرات أهمية خاصة في ظل سعي الحكومة إلى تعزيز مصادر النقد الأجنبي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات القادرة على تحقيق إيرادات مستدامة، بما يساعد على تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي وتخفيف الضغوط على الموازنة العامة.

وتجري التحضيرات الحكومية للمراجعة الأخيرة على قدم وساق، من خلال التنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي والوزارات والجهات المعنية، بهدف الانتهاء من الالتزامات المطلوبة قبل الموعد المستهدف لاختتام البرنامج في ١٥ ديسمبر المقبل.

وتشمل الاستعدادات مراجعة عدد من الملفات الهيكلية والمالية التي تمثل ركائز أساسية في برنامج الإصلاح، وفي مقدمتها برنامج الطروحات الحكومية، وتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، واستكمال الإجراءات الرامية إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

وتسعى الحكومة إلى إحراز تقدم في ملف الطروحات، من خلال استكمال عدد من الصفقات المرتقبة، خاصة في قطاعات البنوك وإدارة الموانئ، بما يسهم في جذب استثمارات جديدة، وزيادة مشاركة المستثمرين المحليين والأجانب، وإتاحة مساحة أكبر للقطاع الخاص داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ويرتبط هذا التوجه بتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي تستهدف إعادة تنظيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتحديد المجالات التي يمكن توسيع مشاركة القطاع الخاص فيها، بما يعزز المنافسة ويشجع الاستثمارات الإنتاجية، ويساعد على رفع كفاءة إدارة الأصول والموارد.

ويمثل برنامج الطروحات أحد الملفات التي تحظى بمتابعة دقيقة خلال المراجعة الأخيرة، في ظل ارتباطه بمستهدفات الإصلاح الهيكلي، وزيادة قدرة الاقتصاد على جذب تدفقات استثمارية مباشرة، بدلًا من الاعتماد على أدوات التمويل القائمة على الاقتراض.

وفي موازاة ذلك، يأتي ملف الضبط المالي واستدامة الدين العام ضمن أولويات المناقشات، حيث تعمل الحكومة على تعزيز قدرتها على تحقيق فائض أولي بالموازنة العامة، بما يساعد على التعامل مع أعباء خدمة الدين المرتفعة، والحد من الضغوط التي تفرضها الالتزامات التمويلية على الخزانة العامة.

وتستهدف السياسة المالية كذلك توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين كفاءة التحصيل، والعمل على معالجة الاستثناءات والمعاملات التفضيلية غير المبررة، بما يضمن تحقيق قدر أكبر من العدالة والحياد التنافسي بين الشركات العاملة في السوق المصرية.

يأتي في مقدمة هذه الإجراءات ملف المعاملة الضريبية للشركات المملوكة للدولة، في إطار التوجه نحو توفير بيئة تنافسية متكافئة، تسمح للقطاع الخاص بالمنافسة وفق قواعد واضحة، دون مزايا استثنائية تؤثر في قرارات الاستثمار أو توزيع الموارد.

ومن الملفات المنتظر طرحها خلال المراجعة الثامنة أيضًا مراجعة الإعفاءات الضريبية المطبقة على بعض الأنشطة داخل المناطق الحرة، حيث تستهدف الحكومة استكمال الإجراءات التشريعية والتنظيمية المرتبطة بتوحيد الضوابط الضريبية بحلول نهاية نوفمبر، بما يدعم مبدأ المساواة بين الأنشطة الاستثمارية، مع مراعاة الأطر القانونية المنظمة لهذه المناطق.

ويعكس هذا الملف توجهًا أوسع نحو إعادة تقييم الحوافز والمعاملات الضريبية، لضمان ارتباطها بأهداف اقتصادية واضحة، وتحقيق التوازن بين تشجيع الاستثمار والحفاظ على الموارد العامة، إلى جانب منع التشوهات التنافسية بين الشركات.

وعلى صعيد السياسة النقدية، من المنتظر أن تتناول مناقشات بعثة الصندوق نتائج الإجراءات المتخذة لخفض معدلات التضخم، ومدى استمرار التزام البنك المركزي بمرونة سعر الصرف وفقًا لآليات العرض والطلب، باعتبارهما من المحددات الرئيسية لاستقرار الاقتصاد خلال المرحلة المقبلة.

آية الشويخ

توقعات بنمو الاقتصاد المصري ٤,٧ ٪ بدعم السياحة وتحويلات المصريين بالخارج.. ومرونة سعر الصرف وضبط التضخم في مقدمة الملفات

عاصم سليمان يكتب:

سوق المال بين فرص الاستثمار ومخاطر المضاربة

الاستثمار الواعي يبدأ بفهم طبيعة السوق والابتعاد عن مطاردة الأرباح السريعة

> يمثل سوق المال أحد المسارات المهمة للاستثمار وتوظيف المدخرات، بما يتيحه من فرص متنوعة أمام مختلف الفئات والقدرات المالية، إذ لا يتطلب الدخول إليه امتلاك ثروات كبيرة أو رؤوس أموال ضخمة، بل يمكن البدء بمبالغ محدودة تتناسب مع إمكانات المستثمر، وصولا إلى استثمارات أكبر تحكمها طبيعة الأهداف والقدرة على تحمل المخاطر، لكن تبقى القضية الحقيقية ليست في حجم المبلغ الذي يبدأ به المستثمر، وإنما في مدى وعيه بطبيعة السوق، وقدرته على اتخاذ قرارات مدروسة بعيدا عن الاندفاع وراء المكاسب السريعة.

ومن واقع متابعة حركة الأسواق وطبيعة سلوك المتعاملين، أرى أن أحد أبرز التحديات التي تواجه سوق المال يتمثل في دخول أعداد من المستثمرين الجدد بعقلية تبحث عن الربح الفوري، وكأن الاستثمار معركة قصيرة ينبغي حسمها في أيام معدودة، وهو تصور يضع صاحبه منذ البداية أمام مخاطر لا يدرك أبعادها، ويدفعه في كثير من الأحيان إلى الانجراف وراء أسهم المضاربة التي تشهد تحركات حادة وسريعة، دون امتلاك المعرفة الكافية بأوضاع الشركات أو العوامل الحقيقية المؤثرة في أسعار أسهمها.

والأخطر في هذه المعادلة أن صغار المساهمين يكونون في أحيان كثيرة الأكثر تأثرا بموجات الصعود والهبوط، خاصة عندما يتخذون قراراتهم استنادا إلى الشائعات أو التوصيات غير الموثوقة أو الأحاديث المتداولة بين المتعاملين، دون الرجوع إلى معلومات مالية واضحة أو تحليلات تستند إلى أسس اقتصادية حقيقية، وهنا يتحول الاستثمار من وسيلة لبناء الثروة على المدى الطويل إلى مغامرة غير محسوبة قد تنتهي بخسارة جزء كبير من المدخرات التي ربما احتاج صاحبها إلى سنوات طويلة لتجميعها.

ولا يعني ذلك التقليل من أهمية سوق المال أو التشكيك في قدرته على توفير فرص استثمارية واعدة، فالسوق يؤدي دورا مهما في تمويل الشركات وتوسيع قاعدة الملكية وإتاحة الفرصة أمام المواطنين للمشاركة في النشاط الاقتصادي، لكن الاستفادة من هذه الفرص تتطلب ثقافة استثمارية أكثر نضجا، تدرك أن ارتفاع الأسعار لا يمثل في حد ذاته دليلا على قوة السهم، وأن التراجع لا يعني بالضرورة أن كل فرصة استثمارية قد انتهت، فلكل شركة ظروفها ونتائجها ومؤشراتها، ولكل مستثمر أهدافه وقدرته على تحمل الخسائر، ومن هنا تبرز أهمية الاستعانة بمستشارين متخصصين يتمتعون بالكفاءة والمصداقية، أو متابعة التحليلات المالية الجادة التي تستند إلى البيانات والنتائج الفعلية، مع ضرورة التمييز بين الرأي المهني والترويج الذي يستهدف توجيه المتعاملين نحو أسهم بعينها، فالمعلومة الدقيقة تمثل خط الدفاع الأول عن أموال المستثمرين، والقرار الواعي لا يصنعه التوقع وحده، وإنما تبنيه المعرفة والفهم الجيد لطبيعة النشاط الذي يجري الاستثمار فيه، فضلا عن تحديد الأهداف الاستثمارية بوضوح وعدم توظيف الأموال التي يحتاج إليها الفرد في التزاماته الأساسية داخل استثمارات مرتفعة المخاطر.

المضاربة غير المدروسة تهدد مدخرات صغار المساهمين.. والشائعات تقود إلى قرارات استثمارية خاطئة

سوق المال المصري بحاجة إلى طروحات جديدة بأسعار تنافسية ومحفزات حقيقية للاستثمار طويل الأجل

وفي تقديري، فإن سوق المال المصري يحتاج في المرحلة الحالية إلى اهتمام أوسع يواكب طموحات الاقتصاد الوطني، ويعمل على توسيع قاعدة المستثمرين وتعميق السوق وزيادة جاذبيته، وهو ما يتطلب دورا فاعلا من الدولة والجهات المعنية في دعم بيئة الاستثمار، وتشجيع الشركات المؤهلة على القيد والطرح، مع الحرص على أن تكون الطروحات الجديدة قائمة على تقييمات عادلة وأسعار تنافسية ومدروسة، وأن تقدم للمستثمرين فرصا حقيقية تستند إلى قوة الأنشطة الاقتصادية والقدرة على تحقيق نمو مستدام.

والسوق لا يحتاج فقط إلى زيادة عدد الأسهم المتداولة، وإنما يحتاج بالدرجة الأولى إلى شركات تضيف قيمة حقيقية، وتتمتع بفرص نمو واضحة، وتمنح المستثمر مبررا اقتصاديا للاحتفاظ باستثماره على المدى الطويل، كما أن نجاح أي طرح لا ينبغي أن يقاس بحجم الإقبال الأولي وحده، بل بقدرة الشركة على مواصلة النمو وتحقيق النتائج التي تبرر تقييمها، وبمدى انعكاس ذلك على ثقة المستثمرين واستعدادهم لضخ مزيد من الأموال في السوق، ومن المهم أيضا أن تتوافر رؤية أوسع لتشجيع الاستثمار طويل الأجل، من خلال تطوير آليات الإفصاح والحوكمة وحماية حقوق المساهمين، وتيسير وصول المستثمرين الأفراد إلى المعلومات الموثوقة، بما يساعدهم على فهم أوضاع الشركات قبل اتخاذ قراراتهم، فالثقة تنمو مع وضوح المعلومات وعدالة التعاملات ووجود فرص استثمارية حقيقية تستحق الاحتفاظ بالأموال داخل السوق لسنوات.

أما بالنسبة إلى صغار المساهمين، فإن النصيحة التي أراها ضرورية هي عدم التعامل مع سوق المال باعتباره طريقا مختصرا لتحقيق الثراء، وعدم الانسياق وراء من يعدون بعوائد سريعة أو أرباح مضمونة من المضاربة، فكل استثمار يحمل طبيعة مختلفة من المخاطر، وما يناسب مستثمرا يمتلك خبرة وقدرة مالية على تحمل التقلبات قد لا يناسب شخصا يضع مدخراته المحدودة في السوق للمرة الأولى، وفي المقابل، يمكن أن تمثل أدوات الدين الحكومية، مثل أذون الخزانة وشهادات الادخار المصرفية، بدائل جديرة بالدراسة لمن يفضلون وضوح العائد وتقليل التعرض لتقلبات أسعار الأسهم، مع ضرورة المقارنة بين العائد الصافي والمدة وشروط الاسترداد والسيولة والضرائب أو الرسوم المطبقة، لأن العائد المعلن لا يعكس وحده القيمة الحقيقية للاستثمار، كما أن هذه الأدوات تختلف في طبيعتها وشروطها ومخاطرها، ولا يمكن اعتبارها جميعا متطابقة أو خالية تماما من المخاطر.

إن الاستثمار الناجح لا يبدأ من سؤال واحد عن السهم الذي سيرتفع غدا، بل من أسئلة أكثر أهمية تتعلق بقدرة المستثمر على تحمل المخاطر، واحتياجاته المالية، والأفق الزمني الذي يخطط للاستثمار خلاله، ومدى فهمه للأداة التي يضع فيها أمواله، فسوق المال يمكن أن يكون فرصة حقيقية لبناء الثروة والمشاركة في نمو الاقتصاد، لكنه يحتاج إلى عقلية تستند إلى المعرفة والصبر والانضباط، لا إلى الشائعات والتوقعات السريعة، فالحفاظ على المدخرات لا يقل أهمية عن تنميتها، والوعي الاستثماري يظل الطريق الأكثر أمانا لاتخاذ قرارات مالية مسؤولة.

بشائر كبرى في ملف الصحة

زيادة حافز الإثابة للأطقم الطبية ٥٠٪.. ودخول ١٤ مستشفى جديدًا الخدمة خلال ٢٠٢٧

«الصحة»: زيادة بدلات النوبتجيات ٢٥٪ وتعويضات صندوق مخاطر المهن الطبية ٥٠٪.. وتطبيق الحوافز تدريجيًا حتى العام المالي ٢٠٢٩/٢٠٣٠

تستعد وزارة الصحة والسكان لتنفيذ حزمة واسعة من الإجراءات والمستهدفات الجديدة لتطوير المنظومة الصحية، تتضمن تحسين الأوضاع المالية للأطقم الطبية، وزيادة المخصصات الموجهة للخدمات العلاجية، والتوسع في إنشاء المستشفيات وتجهيز سيارات الإسعاف، إلى جانب إطلاق مبادرات جديدة للكشف المبكر عن الأمراض الخطيرة، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية والنفسية للأطفال وكبار السن، تنفيذًا لتوصيات منتدى مصر ٢٠٢٦.

وتستهدف الحزمة إحداث تحسن تدريجي في مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، من خلال الجمع بين دعم العاملين بالقطاع الطبي، وتطوير البنية التحتية للمستشفيات، وزيادة الطاقة الاستيعابية للمنشآت العلاجية، والتوسع في برامج الوقاية والتشخيص المبكر، بما يسهم في تسهيل حصول المرضى على الرعاية الطبية في التوقيت المناسب.

وكشف الدكتور حسام عبدالغفار، المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة والسكان، أن المستهدفات الجديدة تتضمن زيادة متوسط حافز الإثابة للعاملين في القطاع الطبي بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ بحلول نهاية العام المالي ٢٠٢٩/٢٠٣٠، على أن يجري تطبيق الزيادة بصورة تدريجية، لضمان استدامتها المالية وإدراجها ضمن بنود الموازنة العامة للدولة.

وأوضح أن هذه الخطوة تأتي استكمالًا للإجراءات التي اتخذتها الدولة لتحسين دخول العاملين بالقطاع الصحي، وفي مقدمتها الزيادة الشهرية بقيمة ٧٥٠ جنيهًا التي أقرت في يوليو ٢٠٢٦، بما يعكس التوجه نحو تعزيز الاستقرار الوظيفي للأطقم الطبية، وتحسين بيئة العمل داخل المنشآت الصحية.

ولا تقتصر الإجراءات على حافز الإثابة، إذ تشمل كذلك رفع بدلات النوبتجيات بنسبة ٢٥٪، بما يدعم العاملين الذين يؤدون مهامهم خلال فترات العمل الممتدة والمناوبات المختلفة، خاصة في أقسام الطوارئ والرعاية المركزة وغيرها من الأقسام التي تتطلب وجودًا مستمرًا للأطقم الطبية.

كما تتضمن الحزمة زيادة تعويضات صندوق مخاطر المهن الطبية بنسبة ٥٠٪، في إطار تعزيز الحماية المقررة للعاملين في المهن الصحية، ومراعاة طبيعة المخاطر المهنية التي قد يتعرضون لها أثناء أداء واجباتهم.

وأكد متحدث وزارة الصحة أن تحسين الأوضاع المالية للعاملين يمثل أحد المحاور الرئيسية في خطة التطوير، باعتبار أن كفاءة المنظومة الصحية ترتبط بصورة مباشرة بتوفير بيئة عمل مستقرة ومحفزة للأطباء وأطقم التمريض والفنيين وبقية العاملين في القطاع الطبي.

د. خالد عبدالغفار

وفي ملف الخدمات العلاجية، تستهدف الحكومة زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للقضاء على قوائم انتظار الحالات الحرجة، بما يتيح التوسع في إجراء التدخلات الجراحية والعلاجية اللازمة للمرضى، وتقليل الفترات التي ينتظرون خلالها الحصول على الخدمة الطبية.

وتشمل الزيادة المستهدفة المستشفيات الحكومية، ومستشفيات الهيئة العامة للرعاية الصحية، والهيئة العامة للتأمين الصحي، بما يضمن توسيع نطاق الاستفادة من المخصصات الإضافية، وتوجيهها إلى الحالات التي تستدعي تدخلات عاجلة وفقًا للتقييم والقرار الطبي.

يأتي التوسع في تمويل قوائم الانتظار ضمن توجه يستهدف تسريع تقديم الخدمات العلاجية، خاصة للحالات التي قد يؤدي تأخر التدخل الطبي فيها إلى تفاقم الحالة الصحية أو زيادة المضاعفات، مع استمرار الاعتماد على التقييم الطبي في تحديد أولويات العلاج.

وعلى صعيد خدمات الطوارئ والإسعاف، تتضمن المستهدفات إضافة ١٠٠٠ سيارة إسعاف مجهزة إلى المنظومة، بهدف تعزيز التغطية الجغرافية لخدمات الإسعاف، ومواكبة التوسعات العمرانية التي تشهدها الدولة، خاصة في المدن الجديدة والمجتمعات السكنية وشبكات الطرق المستحدثة.

وتستهدف هذه الخطوة رفع كفاءة الاستجابة للبلاغات والحالات الطارئة، وتوفير خدمات الإسعاف في المناطق التي تشهد نموًا عمرانيًا وسكانيًا، بما يساعد على تقليل زمن الوصول إلى الحالات ونقل المرضى والمصابين إلى المنشآت الطبية المناسبة.

وفي أحد أبرز محاور الحزمة الجديدة، أعلن الدكتور حسام عبدالغفار الاستعداد لإطلاق مبادرة رئاسية للكشف المبكر عن سرطان الأطفال في جميع محافظات الجمهورية، بتكلفة تقديرية تبلغ مليار جنيه، على أن يبدأ تنفيذها عبر ثلاث مراحل اعتبارًا من يناير ٢٠٢٧، عقب الانتهاء من مرحلة تجريبية تستمر حتى نهاية عام ٢٠٢٦.

وتستهدف المبادرة الأطفال والمراهقين منذ الولادة وحتى سن ١٨ عامًا، من خلال مسار متكامل للرعاية يبدأ من وحدات الرعاية الصحية الأولية والعيادات المدرسية، وصولًا إلى مراكز أورام الأطفال المتخصصة، بما يتيح رصد الحالات المشتبه في إصابتها وتحويلها لاستكمال الفحوص والتشخيص والعلاج.

وأوضح متحدث الوزارة أن المرحلة الأولى ستركز على ستة أنواع رئيسية من أورام الأطفال، تشمل سرطان الدم الليمفاوي الحاد، وليمفوما هودجكين، وليمفوما لاهودجكين، وورم ويلمز الكلوي، والورم الدبقي منخفض الدرجة، والورم الأرومي الشبكي للعين.

وتستهدف المبادرة خفض زمن التشخيص بنسبة لا تقل عن ٢٠٪، من خلال تطوير آليات التعرف المبكر على الأعراض والعلامات التحذيرية، وتسهيل إحالة الحالات المشتبه فيها إلى المراكز المتخصصة، بما يتيح بدء التدخلات العلاجية في مراحل مبكرة.

ويعكس إطلاق المبادرة توجهًا نحو تعزيز دور الوقاية والاكتشاف المبكر في المنظومة الصحية، بدلًا من الاقتصار على التعامل مع الحالات بعد وصولها إلى مراحل متقدمة، مع الاهتمام بتطوير مسارات الإحالة والتنسيق بين مستويات الرعاية المختلفة.

ويمثل الاعتماد على وحدات الرعاية الأولية والعيادات المدرسية نقطة محورية في الخطة، باعتبارها من الجهات القادرة على الوصول إلى شرائح واسعة من الأطفال والمراهقين، ومتابعة الحالات التي تستدعي إجراء فحوص إضافية داخل المستشفيات والمراكز المتخصصة.

وفي ملف رعاية كبار السن، تتضمن توصيات منتدى مصر ٢٠٢٦ التوسع في برامج الكشف المبكر عن الأمراض المرتبطة بالتقدم في العمر، وفي مقدمتها الزهايمر والأمراض المزمنة، إلى جانب زيادة خدمات الرعاية المنزلية، وإتاحة فرق طبية متنقلة لتقديم الخدمات الصحية للحالات التي تواجه صعوبة في الانتقال إلى المستشفيات.

وأوضح الدكتور حسام عبدالغفار أن وزارة الصحة تنفذ بالفعل مبادرة للرعاية الصحية لكبار السن ضمن المبادرات الرئاسية «١٠٠ مليون صحة»، استفاد منها نحو مليونين و٩٦٦ ألف مواطن تبلغ أعمارهم ٦٥ عامًا فأكثر، منذ انطلاقها عام ٢٠٢٢ وحتى منتصف يوليو ٢٠٢٦.

وتقدم المبادرة حزمة متكاملة من الفحوص والخدمات الطبية، تشمل الكشف عن الأمراض غير السارية، وفي مقدمتها ارتفاع ضغط الدم والسكري وارتفاع الدهون بالدم والاعتلال الكلوي والأنيميا وسوء التغذية، بما يساعد على متابعة الحالة الصحية للمستفيدين والتعرف على المشكلات التي تحتاج إلى تدخل طبي.

وتتضمن الخدمات كذلك إجراء الفحص الإكلينيكي، ورسم القلب، والموجات فوق الصوتية، وفحص النظر، وتقييم صحة الفم والأسنان، إلى جانب الكشف المبكر عن الاضطرابات النفسية والمعرفية التي قد تصاحب التقدم في العمر.

وتتيح المبادرة للمستفيدين كارت متابعة دورية، بما يساعد على استمرار تقييم الحالة الصحية ومتابعة نتائج الفحوص، مع إحالة الحالات التي تحتاج إلى تدخلات طبية متقدمة إلى المستشفيات والجهات المختصة.

وتستهدف المرحلة المقبلة تعزيز هذه الخدمات من خلال التوسع في فرق الرعاية المنزلية المتنقلة، لتقديم المساندة الطبية لكبار السن داخل منازلهم، خاصة الحالات التي تعاني صعوبات في الحركة أو تحتاج إلى متابعة دورية مستمرة.

الشورى

أحمد رضوان

«لجنة الأزمات»: زيادة المخزون الإستراتيجي لمواجهة تداعيات التوترات الإقليمية

الدولة تؤمّن نفسها

> تتحرك الحكومة المصرية لتعزيز قدرة الدولة على مواجهة التداعيات الاقتصادية للتطورات الجيوسياسية المتصاعدة في المنطقة، من خلال خطة تستهدف زيادة المخزون الإستراتيجي الآمن من السلع الغذائية والمنتجات البترولية، وتأمين الاحتياجات المحلية من السلع والمنتجات الأساسية، بالتوازي مع متابعة اضطرابات الأسواق العالمية وسلاسل الإمداد الدولية، واتخاذ إجراءات استباقية للحد من تأثيراتها المحتملة على السوق المصرية.

مدبولي يوجه بتعزيز الاحتياطي الآمن من السلع الأساسية والوقود.. واستعدادات حكومية للتعامل مع اضطرابات الأسواق العالمية وسلاسل الإمداد

وفي هذا الإطار، عقدت اللجنة المركزية لإدارة الأزمات اجتماعًا موسعًا لمتابعة انعكاسات المستجدات الإقليمية والدولية على الأوضاع الاقتصادية، خاصة في ظل الضغوط الناجمة عن ارتفاع الأسعار العالمية واضطراب حركة سلاسل الإمداد، وما قد يترتب على هذه التطورات من تحديات تتعلق بتوفير السلع والمنتجات الضرورية بصورة منتظمة.

وركز الاجتماع على مراجعة موقف المخزون الإستراتيجي من السلع والمنتجات الأساسية، إلى جانب الأدوية والمستلزمات الطبية والأسمدة، والتأكد من توافر الاحتياجات المحلية، مع بحث الإجراءات اللازمة لتعزيز الجاهزية الحكومية للتعامل مع أي مستجدات قد تشهدها المنطقة خلال الفترة المقبلة.

وأكد المستشار محمد عادل، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، أن الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وجه بضرورة العمل على زيادة المخزون الآمن من السلع الغذائية والمنتجات البترولية المختلفة، بما يضمن استمرار توافر الاحتياجات الأساسية في ضوء التطورات الإقليمية المتلاحقة.

وتعكس توجيهات رئيس الوزراء توجهًا حكوميًا نحو تعزيز الاحتياطيات الإستراتيجية وعدم الاكتفاء بالمستويات الحالية، رغم التأكيدات الرسمية بشأن كفايتها، وذلك في إطار الاستعداد لمواجهة أي اضطرابات محتملة في الأسواق العالمية أو حركة التجارة الدولية.

وتكتسب هذه الإجراءات أهمية خاصة في ظل ارتباط عدد من السلع والمنتجات الأساسية بحركة الأسواق الخارجية، وما قد تشهده من تقلبات نتيجة التوترات الجيوسياسية، سواء على مستوى الأسعار أو تكاليف النقل والشحن أو انتظام عمليات التوريد.

يأتي ملف السلع الغذائية في مقدمة أولويات المتابعة الحكومية، بالنظر إلى ارتباطه المباشر باحتياجات المواطنين اليومية، وأهمية الحفاظ على توافر المنتجات الأساسية بصورة مستمرة، بما يحد من احتمالات حدوث نقص في المعروض نتيجة أي اضطرابات خارجية.

كما يمثل تأمين المنتجات البترولية محورًا رئيسيًا ضمن خطة الاستعداد، في ضوء أهمية الوقود لمختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمية، وارتباطه بقطاعات النقل والإنتاج والتوزيع، الأمر الذي يجعل الحفاظ على مخزون آمن منه أحد عناصر تعزيز قدرة الدولة على التعامل مع المتغيرات المفاجئة.

ولا تقتصر المتابعة على السلع الغذائية والوقود، إذ شملت كذلك موقف الأدوية والمستلزمات الطبية، لضمان استمرار توافر الاحتياجات اللازمة للقطاع الصحي، وعدم تأثر تقديم الخدمات الطبية بأي اضطرابات محتملة في سلاسل التوريد.

ويمثل هذا الملف أهمية خاصة في ظل الحاجة إلى انتظام الإمدادات الطبية، سواء بالنسبة إلى الأدوية المستخدمة بصورة يومية أو المستلزمات الضرورية لتشغيل المنشآت الصحية، بما يضمن استمرار الخدمات العلاجية دون انقطاع.

وامتدت المناقشات إلى المخزون الإستراتيجي من الأسمدة، باعتبارها من المدخلات الأساسية للقطاع الزراعي، وأحد العناصر المرتبطة باستمرار الإنتاج المحلي وتوفير المحاصيل الزراعية، بما يعزز قدرة الدولة على تأمين احتياجاتها الغذائية.

واستعرض الاجتماع الموقف الراهن للمخزون الإستراتيجي من مختلف السلع والمنتجات، حيث جرى التأكيد على أن المستويات الحالية آمنة ومطمئنة، وأن الاحتياجات اللازمة متوافرة، وفقًا لما أعلنته رئاسة مجلس الوزراء.

وتحمل هذه التأكيدات رسالة طمأنة بشأن قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الأساسية في المرحلة الراهنة، مع استمرار العمل على زيادة المخزون وتعزيز الاحتياطيات تحسبًا لأي تطورات جديدة.

ويعكس الجمع بين التأكيد على كفاية المخزون الحالي والتوجيه بزيادته طبيعة الإجراءات الاحترازية التي تتبناها الحكومة، والتي تستهدف الاستعداد المسبق للسيناريوهات المحتملة، بدلًا من انتظار ظهور نقص في الإمدادات أو حدوث اضطرابات فعلية في الأسواق المحلية.

وفي موازاة ذلك، ناقشت اللجنة المركزية لإدارة الأزمات خطط التوسع في مبادرات التحول إلى الطاقة الشمسية، ضمن الجهود الرامية إلى تعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وتنويع مصادر توفير الطاقة.

ويمثل التوسع في الطاقة الشمسية أحد المسارات التي يمكن أن تدعم قدرة الدولة على مواجهة التقلبات المرتبطة بأسواق الطاقة التقليدية على المدى الطويل، من خلال زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في تلبية الاحتياجات المحلية.

كما بحث الاجتماع الإسراع في تطبيق الحوافز الداعمة لزيادة الصادرات المصرية، بما يعكس اهتمام الحكومة بتعزيز النشاط الإنتاجي والتصديري بالتوازي مع إجراءات تأمين الاحتياجات المحلية.

وتكتسب زيادة الصادرات أهمية في ظل سعي الدولة إلى تعزيز موارد النقد الأجنبي، ودعم قدرة القطاعات الإنتاجية على الوصول إلى الأسواق الخارجية، بما يساعد على تحسين قدرة الاقتصاد على التعامل مع الضغوط الدولية.

ويرتبط هذا التوجه بضرورة الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي، وعدم اقتصار الإجراءات الحكومية على إدارة المخزون الإستراتيجي، وإنما امتدادها إلى دعم القطاعات القادرة على الإنتاج والتصدير وتوفير موارد إضافية للاقتصاد.

الشورى

نانسي السيد

خالد الطوخى

يكتب:

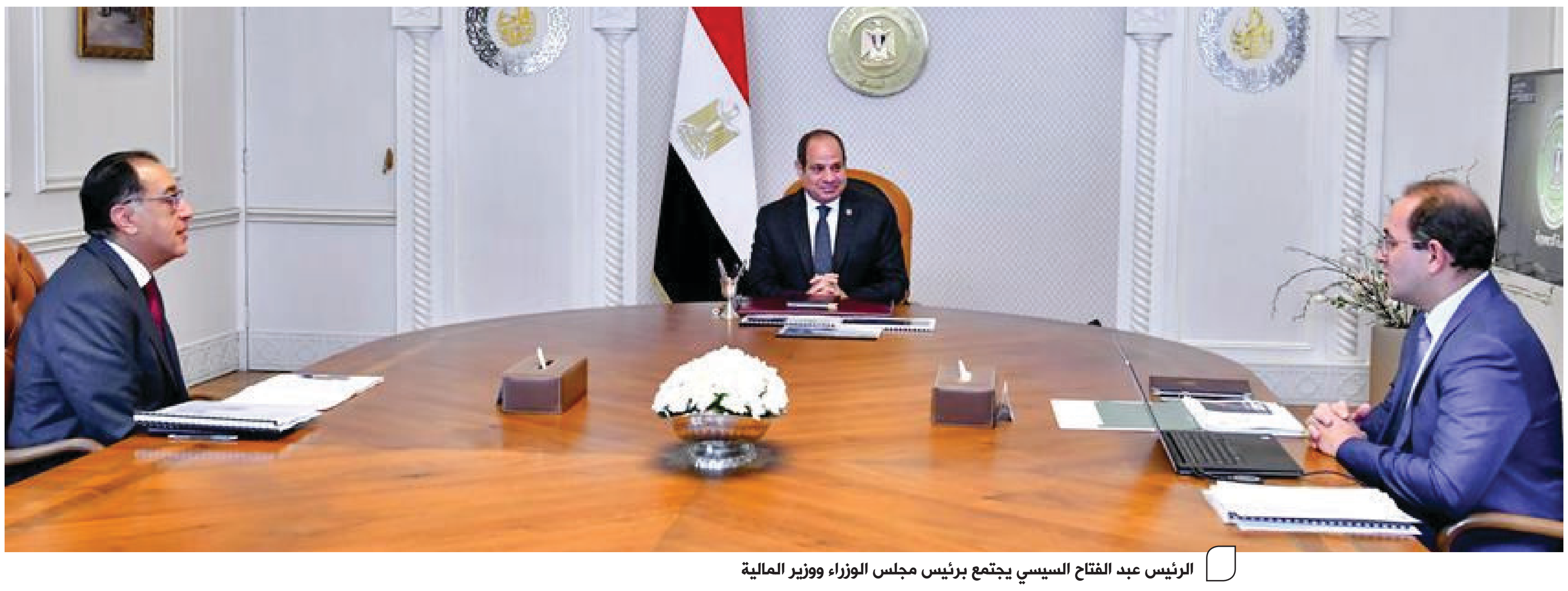

الرئيس عبد الفتاح السيسي يجتمع برئيس مجلس الوزراء ووزير المالية

حين تنحاز الضرائب للإنتاج والإنسان.. رؤية جديدة لاقتصاد أكثر عدالة

تعديلات قانون القيمة المضافة تخفض ضريبة الأجهزة الطبية وتعفي مستلزمات الغسيل الكلوي

رد الأرصدة الضريبية خلال ٣ أشهر للمشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها ٢٠ مليون جنيه وفق الضوابط القانونية

> هناك قرارات اقتصادية قد تبدو في ظاهرها مجرد تعديلات تشريعية تتعلق بنسب الضرائب وآليات التحصيل، لكنها حين تخضع لقراءة متأنية تكشف عن أبعاد أعمق بكثير من حدود النصوص القانونية. فأنا أؤمن بأن القيمة الحقيقية لأي قرار اقتصادي لا تتوقف عند ما يضيفه إلى موارد الدولة، وإنما تمتد إلى ما يتركه من أثر في حياة الناس، وما يفتحه من فرص أمام المستثمرين، وما يوفره من قدرة للمصانع على الاستمرار والإنتاج، وما يمنحه للمواطن من شعور بأن السياسات العامة تراعي ظروفه واحتياجاته.

أحمد كوجك وزير المالية

ومن هذا المنطلق، توقفت باهتمام أمام التعديلات الجديدة لقانون الضريبة على القيمة المضافة، الصادرة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٢٦، والتي أرى أنها تستحق قراءة تتجاوز تفاصيلها الفنية إلى فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية. فهذه التعديلات تحمل توجهًا مهمًا نحو إعادة النظر في العلاقة بين الدولة ومجتمع الأعمال، وتؤكد أن السياسة الضريبية يمكن أن تكون وسيلة لتحفيز النشاط الاقتصادي، وليست مجرد أداة لتحصيل الإيرادات.

ولعل أكثر ما استوقفني في هذه التعديلات أنها تجمع بين اعتبارات تبدو متباعدة، لكنها في الحقيقة شديدة الارتباط. فهناك اهتمام بتشجيع الاستثمار الصناعي، وتخفيف الأعباء عن القطاعات الإنتاجية، ودعم المشروعات الصغيرة، وفي الوقت نفسه مراعاة البعد الإنساني من خلال تخفيض الضريبة على الأجهزة الطبية وإعفاء مستلزمات أجهزة الغسيل الكلوي ومرشحات الكلى. وهذه في تقديري رسالة مهمة تعكس فهمًا أكثر اتساعًا للدور الذي ينبغي أن تؤديه التشريعات الاقتصادية في المجتمع.

وأنا عندما أتأمل هذه الخطوات، أجد نفسي أمام فكرة طالما اقتنعت بها، هي أن الاقتصاد الناجح لا يمكن اختزاله في أرقام الموازنات ومؤشرات النمو وحدها. فخلف كل مصنع عامل ينتظر راتبه، وأسرة تعتمد على استمرار مصدر رزقها، وشاب يبحث عن فرصة عمل، ومستثمر يحاول أن يحول فكرته إلى مشروع حقيقي. وخلف كل جهاز طبي مريض ينتظر العلاج، وأب أو أم يتمنيان الحصول على رعاية صحية مناسبة دون أن تتحول تكلفتها إلى عبء إضافي على الأسرة.

لهذا أرى أن تخفيض الضريبة على الأجهزة الطبية من ١٤% إلى ٥% يمثل خطوة تستحق التقدير، ليس فقط من زاوية دعم القطاع الصحي، وإنما لما يمكن أن يترتب عليها من تخفيف تكاليف اقتناء الأجهزة وتحديثها. فالمستشفيات والمراكز الطبية تحتاج باستمرار إلى معدات حديثة تواكب التطور العلمي، وأي تخفيف مدروس للأعباء الضريبية قد يساعدها على تحسين إمكاناتها. لكنني أعتقد أيضًا أن الأثر الحقيقي لهذه الخطوة يجب أن يظهر في جودة الخدمات المقدمة للمريض، وفي قدرة المؤسسات الصحية على توسيع نطاق الرعاية، لا أن يتوقف عند حدود الوفر المالي الذي تحققه الجهات المستفيدة.

أما إعفاء مدخلات اللوازم والأجزاء والأجهزة اللازمة لأجهزة الغسيل الكلوي ومرشحات الكلى من الضريبة على القيمة المضافة، فهو بالنسبة لي أحد أكثر الجوانب الإنسانية أهمية في هذه التعديلات. فمن يعرف طبيعة المعاناة التي يعيشها مرضى الفشل الكلوي، وما يرتبط بجلسات الغسيل من التزامات صحية ونفسية وأسرية متكررة، يدرك أن تخفيف الأعباء عن هذا المجال يحمل قيمة اجتماعية كبيرة. وأتمنى أن تنعكس هذه المعاملة الضريبية بصورة ملموسة على تكلفة تقديم الخدمة واستدامة توافر مستلزماتها، لأن المريض لا تعنيه التفاصيل التشريعية بقدر ما يعنيه أن يجد العلاج المناسب في الوقت المناسب.

وفي الجانب الصناعي، أرى أن زيادة مدة تعليق أداء الضريبة المستحقة على الآلات والمعدات حتى تركيبها واستخدامها في الإنتاج، من سنتين إلى أربع سنوات كحد أقصى، تعكس إدراكًا لطبيعة الاستثمار الصناعي وما يحتاجه من وقت وجهد ورأس مال. فالمصنع لا يبدأ الإنتاج بمجرد شراء المعدات، وإنما يمر بمراحل متعددة تشمل التجهيز والتركيب والتشغيل والاختبارات الفنية. ومن غير المنطقي أن تتحول الالتزامات الضريبية المبكرة إلى ضغط إضافي على مشروع لم يبدأ بعد تحقيق عوائده.

وأعتقد أن هذه المرونة يمكن أن تساعد المستثمرين على توجيه جزء أكبر من السيولة المتاحة إلى استكمال مشروعاتهم، بدلًا من استنزافها في التزامات مبكرة. وهي مسألة شديدة الأهمية، خاصة بالنسبة للمشروعات الصناعية التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة قبل الوصول إلى مرحلة الإنتاج الفعلي. غير أن نجاح هذه الخطوة يظل مرتبطًا بوضوح الإجراءات وسرعة تنفيذها، لأن المستثمر يحتاج إلى قواعد مستقرة يستطيع بناء قراراته عليها، بعيدًا عن التعقيدات الإدارية والتفسيرات المتضاربة.

ومن النقاط التي لفتت انتباهي كذلك تقليص فترة رد الرصيد الدائن المستحق من ست فترات ضريبية متتالية إلى أربع، مع إتاحة رد الرصيد بعد ثلاثة أشهر للمشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي عشرين مليون جنيه، وفق الضوابط القانونية المقررة. وقد تبدو هذه التفاصيل محدودة الأهمية لمن ينظر إليها من خارج عالم الأعمال، لكنها في الواقع ترتبط بمشكلة أساسية تواجه كثيرًا من المشروعات، هي توافر السيولة اللازمة لاستمرار النشاط.

فأنا أرى أن المال الذي يظل معطلًا لفترات طويلة يمثل تكلفة حقيقية على المشروع، حتى وإن كان من حق صاحبه استرداده لاحقًا. وصاحب المصنع الصغير قد يحتاج إلى هذا المال لشراء خامات جديدة، أو دفع أجور العاملين، أو الوفاء بالتزاماته تجاه الموردين. ولذلك فإن تسريع رد المستحقات الضريبية يمكن أن ينعكس بصورة إيجابية على دورة الإنتاج، ويمنح المشروعات الصغيرة والمتوسطة قدرًا أكبر من القدرة على الاستمرار والتوسع.

ولا يقل أهمية عن ذلك ما تضمنته التعديلات من دعم لتجارة الترانزيت، من خلال عدم استحقاق الضريبة على الخدمات المقدمة للسلع العابرة، بما يتسق مع معاملة تلك السلع ذاتها. وفي تقديري، فإن هذه الخطوة ترتبط بطموح اقتصادي مشروع يتمثل في تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية. فالموقع الجغرافي المتميز يمثل فرصة كبيرة، لكنه يحتاج إلى منظومة متكاملة من التشريعات والإجراءات والخدمات القادرة على جذب حركة التجارة الدولية.

وأنا أعتقد أن المنافسة في هذا المجال لا تعتمد على الموقع وحده، وإنما على سرعة الإجراءات، وكفاءة الموانئ، وتكلفة الخدمات، ومدى وضوح القواعد المنظمة للنشاط. ولذلك فإن تخفيف الأعباء الضريبية عن خدمات الترانزيت قد يمثل عنصرًا داعمًا، لكنه يحتاج إلى أن يتكامل مع تطوير البنية اللوجستية وتبسيط الإجراءات، حتى تتحول المزايا الجغرافية إلى فرص اقتصادية حقيقية توفر العمل وتدعم موارد الدولة.

ومن الجوانب المهمة أيضًا منح حق الخصم الضريبي للآلات والمعدات والأجهزة الطبية المنتجة محليًا، بما يعزز قدرتها على المنافسة مع المنتجات المستوردة وفق المعاملة التي حددها القانون. وأرى أن دعم المنتج المحلي لا ينبغي أن يعتمد على الشعارات أو الدعوات العاطفية إلى تفضيله، وإنما على توفير بيئة عادلة تسمح له بالمنافسة من حيث الجودة والسعر والقدرة على التطوير.

فالصناعة الوطنية تحتاج إلى قواعد واضحة، وتمويل مناسب، وتكنولوجيا حديثة، وعمالة مؤهلة، إلى جانب نظام ضريبي لا يضعها في موقف أقل تنافسية من البدائل المستوردة. وكل خطوة تسهم في تحقيق هذه المعادلة تستحق الاهتمام، لأنها تساعد على بناء قاعدة إنتاجية أكثر قدرة على تلبية احتياجات السوق المحلي والانطلاق إلى الأسواق الخارجية.

ومع ذلك، فإنني لا أنظر إلى التعديلات الضريبية باعتبارها إعفاءات وتيسيرات فقط، فالقانون تضمن أيضًا إخضاع تأجير المباني والوحدات الإدارية للضريبة بالسعر العام، مع إتاحة المعالجات الضريبية التي نص عليها، واستثناء مقار بعض الأنشطة الدينية والخيرية والاجتماعية والتعليمية والصحية. كما شمل تعديلات في المعاملة الضريبية للغاز الطبيعي وبعض المنتجات الصناعية. وهذه الجوانب تؤكد أن الإصلاح الضريبي عملية موازنة بين اعتبارات متعددة، وأن الحكم على نجاحها يجب أن يستند إلى أثرها النهائي على النشاط الاقتصادي والمواطن، وليس إلى عنوان كل إجراء بصورة منفصلة.

وفي تقديري الشخصي، فإن أهم ما تحتاجه هذه المرحلة هو ترسيخ الثقة المتبادلة بين الدولة والممول. فالمستثمر لا يبحث فقط عن انخفاض الضريبة، وإنما يريد أن يعرف حقوقه والتزاماته بوضوح، وأن يجد استجابة سريعة عندما تواجهه مشكلة، وأن يشعر بأن القواعد تطبق بعدالة على الجميع. وهذه الثقة لا تصنعها النصوص وحدها، وإنما تبنيها الممارسة اليومية داخل المصالح الحكومية، وطريقة التعامل مع مجتمع الأعمال، والقدرة على حل المشكلات دون تعقيد.

وأنا على قناعة بأن العدالة الضريبية لا تعني بالضرورة أن يدفع الجميع النسبة نفسها، وإنما أن تراعي السياسة الضريبية طبيعة الأنشطة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي، وأن تحقق توازنًا بين حق الدولة في توفير مواردها وحق المجتمع في النمو والعمل والحصول على الخدمات الأساسية. ومن هنا تبدو أهمية التمييز بين الأنشطة الإنتاجية التي تحتاج إلى التشجيع، والاحتياجات الصحية التي تستحق الحماية، مع الحفاظ على كفاءة التحصيل واستدامة المالية العامة.

لكنني أرى أن التحدي الأكبر يبدأ بعد صدور التشريع. فكم من قرارات جيدة فقدت جزءًا من أثرها بسبب بطء التنفيذ أو غموض الإجراءات أو عدم وصول مزاياها إلى المستفيدين الحقيقيين. ولذلك فإنني أتمنى أن تصاحب هذه التعديلات متابعة دقيقة تقيس نتائجها على أرض الواقع، سواء من حيث زيادة الاستثمارات الصناعية، أو تسريع رد المستحقات، أو تحسين توافر الأجهزة الطبية، أو تخفيف تكاليف الخدمات الصحية.

وأعتقد أن من الضروري أيضًا الاستماع باستمرار إلى أصحاب المصانع والمشروعات الصغيرة ومقدمي الخدمات الطبية، لأنهم الأقدر على توضيح ما إذا كانت التيسيرات قد وصلت بالفعل إلى أنشطتهم، وما إذا كانت هناك عقبات جديدة تستدعي التدخل. فالحوار مع مجتمع الأعمال ينبغي أن يستمر بعد إصدار القانون، وأن يتحول إلى وسيلة دائمة لتقييم السياسات وتصحيح مسارها.

إن ما أتمناه من هذه التعديلات هو أن تكون جزءًا من توجه اقتصادي أوسع يمنح الإنتاج أولوية حقيقية، ويجعل حماية الإنسان عنصرًا أصيلًا في صناعة القرار. فمصر تحتاج إلى المزيد من المصانع القادرة على المنافسة، وإلى مشروعات صغيرة تنمو بثقة، وإلى قطاع صحي يستطيع تقديم خدمات أفضل، وإلى منظومة ضريبية تدعم هذه الأهداف دون الإخلال بحقوق الدولة.

وفي النهاية، أجد أن القيمة الأهم لهذه التعديلات تكمن في الفرصة التي تتيحها لإعادة بناء العلاقة بين الضرائب والتنمية على أسس أكثر توازنًا. وأنا لا أرى نجاحها في مجرد انخفاض نسبة ضريبية هنا أو زيادة مهلة هناك، وإنما في أن يشعر المستثمر بأن الطريق أصبح أكثر وضوحًا، وأن يجد العامل فرصة عمل مستقرة، وأن يستطيع صاحب المشروع الصغير مواصلة نشاطه، وأن يحصل المريض على الرعاية التي يحتاجها دون أعباء كان من الممكن تجنبها.

وحين تتحقق هذه النتائج، يمكننا أن نقول إن السياسة الضريبية أدت دورها الحقيقي في خدمة الاقتصاد والمجتمع. فالدولة القوية تحتاج إلى موارد مالية مستدامة، لكنها تحتاج بالقدر نفسه إلى اقتصاد ينتج، واستثمار ينمو، ومواطن يشعر بأن التنمية تنعكس على حياته. وفي تقديري، فإن هذا هو المعيار الذي ينبغي أن نقيس به نجاح أي إصلاح اقتصادي، لأن أفضل القوانين هي تلك التي تتجاوز صفحات الجريدة الرسمية لتصنع فرقًا حقيقيًا في حياة الناس.

تيسيرات ضريبية جديدة للمصانع والمشروعات الصغيرة تشمل مد مهلة تركيب الآلات إلى ٤ سنوات وتسريع رد المستحقات

رشا عبد العال
رئيس مصلحة الضرائب

القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٢٦ يعزز تنافسية الصناعة المحلية ويخفف الأعباء الضريبية عن الأجهزة الطبية والخدمات اللوجستية

إعفاء خدمات السلع العابرة من ضريبة القيمة المضافة لدعم تجارة الترانزيت وتعزيز مكانة مصر مركزًا إقليميًا للخدمات اللوجستية

قانون القيمة المضافة الجديد يوازن بين تحفيز الاستثمار الصناعي وتيسير الخدمات الصحية وتطوير المعاملة الضريبية للأنشطة الاقتصادية

القاهرة تكسر الحصار وتمنع المجاعة

قوافل مصرية محملة بعشرات الآلاف من أطنان الدقيق لإعادة تشغيل المخابز في قطاع غزة

تواصل مصر جهودها الإنسانية المكثفة لإغاثة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، من خلال تحركات عاجلة لتوفير الاحتياجات الغذائية الأساسية، في مقدمتها الدقيق اللازم لإعادة تشغيل المخابز، بعدما شهد القطاع أزمة حادة في توافر الخبز أثارت مخاوف السكان من عودة المجاعة، في ظل استمرار القيود المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية وتفاقم الأوضاع المعيشية للعائلات الفلسطينية.

وكشفت اللجنة المصرية بقطاع غزة عن تسيير قوافل إغاثية محملة بعشرات الآلاف من أطنان الدقيق، وفقًا لما أعلنه المتحدث الرسمي باسمها، محمد منصور، في إطار تحرك مصري عاجل لتخفيف الأزمة الغذائية، وإعادة تشغيل المخابز التي توقفت عن العمل، بما يسمح بتوفير الخبز للأسر الفلسطينية التي واجهت صعوبات بالغة في الحصول على احتياجاتها اليومية.

وأكد منصور أن التحرك المصري جاء استجابة للتدهور المفاجئ في أوضاع المخابز، بعدما عادت المخاوف من المجاعة إلى قطاع غزة خلال الأيام الثلاثة الماضية، مع توقف المخابز بصورة كاملة، واضطرار العائلات إلى البحث لساعات طويلة عن الخبز دون جدوى.

وأوضح أن المواطنين في القطاع عاشوا حالة من القلق الشديد مع اختفاء الخبز، في وقت أصبحت فيه الأسر عاجزة عن توفير أحد أبسط احتياجاتها الغذائية، مشيرًا إلى أن القيادة المصرية اتخذت قرارًا سريعًا بالتحرك لتقديم المساعدة، والتأكيد على استمرار وقوف مصر إلى جانب الشعب الفلسطيني.

وأضاف أن اللجنة المصرية بدأت على الفور تسيير قوافل الدقيق إلى القطاع، مع توجيه الحمولات مباشرة إلى المخابز، بدلًا من الاكتفاء بتخزينها أو توزيعها بعيدًا عن مواقع الإنتاج، بهدف تسريع استئناف العمل وتوفير الخبز للمواطنين في أقرب وقت ممكن.

وأشار إلى أن عمليات تفريغ الدقيق داخل المخابز أسهمت في إعادة تشغيلها، وبدأت العائلات الفلسطينية التوجه إليها مجددًا للحصول على الخبز، بعد فترة من التوقف أثارت مخاوف واسعة بشأن قدرة السكان على تأمين الغذاء اليومي.

وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة في ظل اعتماد أعداد كبيرة من الأسر الفلسطينية على المخابز لتوفير الخبز، باعتباره من السلع الغذائية الأساسية التي يصعب الاستغناء عنها، خاصة في ظل الظروف الإنسانية الصعبة التي يمر بها القطاع، وتراجع قدرة كثير من العائلات على توفير بدائل غذائية مناسبة.

وأكد المتحدث الرسمي باسم اللجنة المصرية أن عودة المخابز إلى العمل انعكست بصورة مباشرة على حياة المواطنين، بعدما تمكنت العائلات من الحصول على الخبز مجددًا، معتبرًا أن التحرك المصري يمثل خطوة جديدة للتخفيف من أزمة الغذاء ومواجهة مخاطر المجاعة.

وأوضح أن جهود اللجنة لا تقتصر على إدخال المساعدات، وإنما تشمل التنسيق مع المؤسسات الدولية والجهات العاملة داخل القطاع لضمان وصول الدقيق إلى المخابز المستهدفة، وتحويل المساعدات الغذائية إلى خبز متاح للأسر الفلسطينية.

وفي هذا الإطار، تعمل اللجنة المصرية بالشراكة مع المؤسسات الأممية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، إلى جانب الجهات المسؤولة عن تشغيل المخابز في قطاع غزة، بما يتيح تنظيم عمليات التوريد وتحديد الاحتياجات الأكثر إلحاحًا.

وكشف منصور عن بدء توريد الدقيق إلى ٢٠ مخبزًا مدعومًا من برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع اللجنة المصرية والمؤسسات الأممية، مؤكدًا أن عمليات التوريد بدأت بصورة مباشرة، بهدف إعادة تشغيل هذه المخابز واستمرار إنتاج الخبز وتوفيره للمواطنين.

ويعكس التعاون مع برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أهمية التنسيق بين الجهود المصرية والمنظمات الدولية العاملة في المجال الإغاثي، خاصة في ظل اتساع الاحتياجات الغذائية داخل القطاع، وصعوبة انتظام الإمدادات نتيجة القيود والتحديات الميدانية.

وتستهدف عمليات التوريد المباشر تقليل الوقت اللازم لوصول الدقيق إلى مواقع الإنتاج، بما يسمح للمخابز باستئناف نشاطها، وتوفير الخبز للعائلات التي تضررت من توقف العمل خلال الأيام الماضية.

وفي تطور جديد، أعلن المتحدث الرسمي باسم اللجنة المصرية تلقي إخطار من المعبر يفيد بقرب تحرك القافلة الثالثة المحملة بالدقيق إلى شمال قطاع غزة، عقب إرسال الدفعتين الأولى والثانية، في إطار استمرار تدفق المساعدات الغذائية إلى المناطق التي تواجه احتياجات إنسانية متزايدة.

وأوضح أن القافلة الثالثة تمثل امتدادًا للتحركات المصرية العاجلة، وتستهدف دعم المناطق الشمالية من القطاع، بما يساعد على توفير الدقيق اللازم لتشغيل المخابز واستمرار تقديم الخبز للسكان.

ويحظى شمال قطاع غزة بأهمية خاصة ضمن جهود الإغاثة، في ظل التحديات التي تواجه وصول المساعدات إلى السكان، وصعوبة الحركة والتنقل، وما يترتب على ذلك من ضغوط إضافية على العائلات التي تحاول توفير احتياجاتها الغذائية الأساسية.

وتؤكد اللجنة المصرية أن استمرار إرسال القوافل يمثل جزءًا من جهود أوسع تبذلها مصر لتخفيف الأزمة الإنسانية، وضمان عدم انقطاع الإمدادات الغذائية عن المواطنين، خاصة في المناطق التي تواجه صعوبات في الحصول على المساعدات بصورة منتظمة.

الشورى

هايدي سليمان

اللجنة المصرية تتحرك عاجلًا لإنقاذ العائلات الفلسطينية

أشار محمد منصور إلى أن التحرك الحالي يأتي امتدادًا للدور المصري خلال المراحل السابقة من الأزمة، مؤكدًا أن مصر نجحت قبل عام، وفقًا لتصريحاته، في كسر الحصار والتعامل مع ما وصفه بـ«مصائد الموت»، وإدخال أعداد كبيرة من القوافل الإنسانية إلى القطاع، بما أتاح وصول المساعدات إلى العائلات الفلسطينية.

إجهاض ملف الفتنة

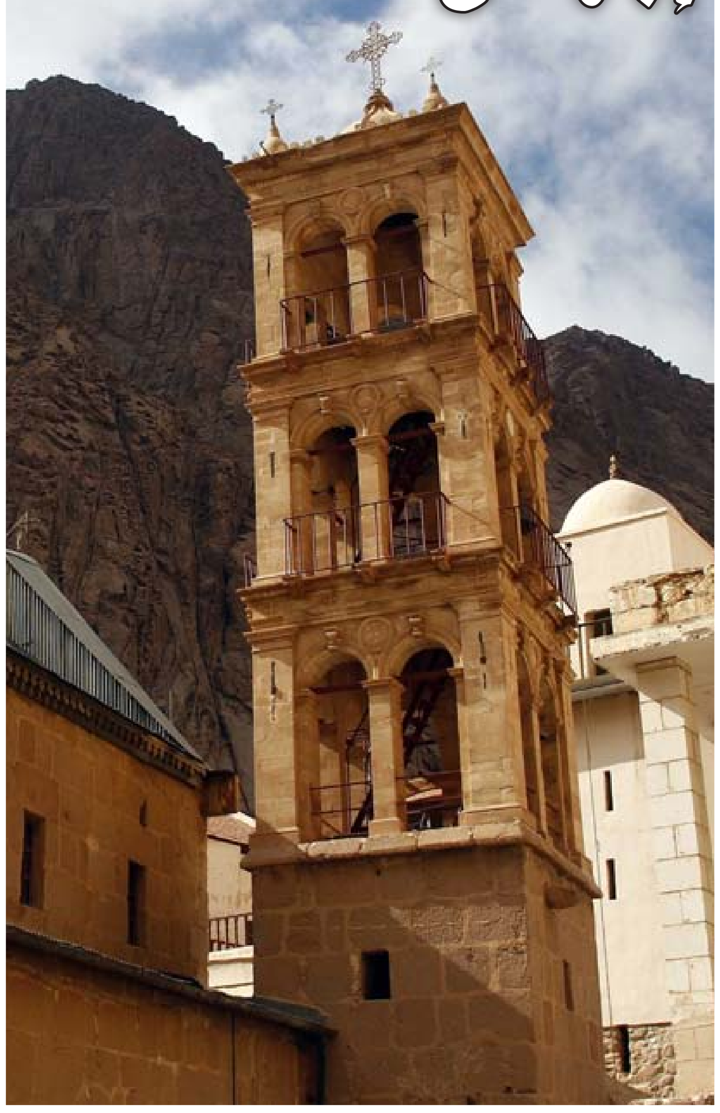

«سانت كاترين» يوافق على توقيع عقد الدير وأراضيه المحيطة

خطاب رسمي من المطران سيميون إلى وزير الخارجية يؤكد الموافقة على العقد تمهيدًا لتحديد موعد التوقيع النهائي

الاتفاق ينفذ حكم محكمة استئناف الإسماعيلية الصادر في ٢٥ مايو ٢٠٢٥.. ويؤسس لتسوية قانونية تحافظ على مكانة الدير التاريخية والدينية

شهد ملف دير سانت كاترين بمحافظة جنوب سيناء تطورًا جديدًا يمهد لإنهاء الخلافات القانونية المرتبطة بالدير والأراضي المحيطة به، بعدما أعلنت وزارة الخارجية المصرية تلقي موافقة رسمية من المطران سيميون، مطران دير سانت كاترين، على توقيع العقد المنظم لهذا الملف، تمهيدًا لاستكمال إجراءات التوقيع الرسمي، في خطوة تستهدف إغلاق المسارات القضائية وترسيخ الوضع القانوني للدير، مع الحفاظ على مكانته الدينية والتاريخية الممتدة لأكثر من ١٦٠٠ عام.

يأتي هذا التطور تتويجًا للجهود المصرية الرامية إلى تسوية الملف في إطار القانون المصري، مع مراعاة الطبيعة الدينية والتراثية الفريدة للدير، الذي يمثل أحد أبرز المعالم المسيحية التاريخية في العالم، ويحظى بمكانة روحية خاصة لدى الكنيسة الأرثوذكسية، فضلًا عن قيمته بوصفه شاهدًا على قرون طويلة من التعايش والتواصل بين الأديان والحضارات.

وتلقى الدكتور بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين في الخارج، خطابًا رسميًا من المطران سيميون، تضمن الموافقة على توقيع العقد الخاص بدير سانت كاترين والأراضي المحيطة به، على أن يجري تحديد موعد لاحق لإتمام مراسم التوقيع الرسمي، بما يسمح باستكمال الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاتفاق.

وتستند التسوية إلى تنفيذ الحكم القضائي الصادر عن محكمة استئناف الإسماعيلية في ٢٥ مايو ٢٠٢٥، مع الالتزام الكامل بالتشريعات الوطنية ذات الصلة، في إطار صيغة تستهدف إنهاء جميع المسارات القضائية المرتبطة بالملف، وتوفير أساس قانوني واضح ومستقر للعلاقة بين الدير والدولة المصرية.

وتكتسب موافقة مطران الدير أهمية خاصة باعتبارها خطوة أساسية نحو الانتقال من مرحلة المناقشات القانونية إلى مرحلة التنفيذ، بما يمهد لحسم الملفات العالقة، ويؤكد إمكانية التوصل إلى حلول تحافظ على سيادة القانون وتحترم في الوقت نفسه الخصوصية الدينية والتاريخية للموقع.

ورحب وزير الخارجية بدر عبد العاطي بالخطاب الوارد من المطران سيميون، مؤكدًا اعتزاز الدولة المصرية بدير سانت كاترين، باعتباره أحد أعرق المعالم الدينية والتراثية على مستوى العالم، ومشددًا على أن احتضان مصر للدير على مدار أكثر من ستة عشر قرنًا يعكس نهجًا تاريخيًا راسخًا في حماية المقدسات وصون التراث الإنساني.

وجدد الوزير التأكيد على التزام مصر الثابت بالحفاظ على دير سانت كاترين وعدم المساس بمكانته الروحية والدينية، انطلاقًا من إدراك الدولة للقيمة الاستثنائية التي يمثلها الدير، سواء على المستوى الديني أو الحضاري أو التاريخي.

وأوضح الموقف المصري أن حماية الدير لا تنفصل عن الحفاظ على هويته الدينية وخصوصيته التاريخية، باعتباره موقعًا ارتبط عبر قرون طويلة بالحياة الرهبانية والتقاليد الروحية، فضلًا عن مكانته في الذاكرة الدينية والثقافية العالمية.

ويعكس هذا التوجه حرص القاهرة على التعامل مع الملف باعتباره قضية تتجاوز الجوانب العقارية والقانونية، لارتباطه بموقع تراثي يحمل رمزية دينية كبيرة، ويجسد قيم التسامح والتآخي والتعايش بين أتباع الديانات والحضارات المختلفة.

وتؤكد التسوية المرتقبة أهمية التوفيق بين تطبيق الأحكام القضائية والتشريعات الوطنية من جهة، والحفاظ على الطابع الديني للدير واستمرار أنشطته الرهبانية من جهة أخرى، بما يوفر إطارًا قانونيًا مستقرًا يحول دون تجدد الخلافات بشأن الأراضي والممتلكات المرتبطة بالموقع.

كما تمثل الموافقة على توقيع العقد خطوة مهمة نحو إغلاق الملف القضائي، بعد التوصل إلى صيغة تحظى بقبول الأطراف المعنية، وتتيح استكمال الإجراءات الرسمية دون المساس بالمكانة التاريخية والدينية للدير.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، حظي الاتفاق بترحيب يوناني واسع، حيث وجه وزير الخارجية اليوناني جورجوس جيرابتريتيس الشكر إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي، تقديرًا لدوره الشخصي في التوصل إلى اتفاق بشأن دير سانت كاترين بجبل سيناء.

ووصف الوزير اليوناني الاتفاق بأنه يمثل محطة تاريخية لليونان والعالم الأرثوذكسي، في إشارة إلى الأهمية الدينية التي يحظى بها الدير لدى الكنيسة الأرثوذكسية، وما يمثله استمرار الحياة الرهبانية داخله من قيمة روحية وتاريخية.

وأكد جيرابتريتيس أن الاتفاق بين الدير والدولة المصرية يوفر أساسًا قانونيًا مستقرًا، ويضمن الحفاظ على الطابع الديني للموقع وممتلكاته الكنسية، بما يسمح باستمرار دوره الروحي والديني في إطار واضح يحترم القوانين المنظمة.

وأوضح أن التفاهمات تتضمن ضمان استمرارية الحياة الرهبانية من خلال منح الرهبان تصاريح إقامة طويلة الأمد، وهو ما يمثل أحد الجوانب المهمة في التسوية، بالنظر إلى ارتباط هوية الدير التاريخية باستمرار وجود الرهبان وممارسة حياتهم الدينية داخله.

وتبرز أهمية هذه الترتيبات في أنها لا تقتصر على معالجة الجوانب القانونية المتعلقة بالأراضي، وإنما تمتد إلى توفير الضمانات اللازمة للحفاظ على الطابع الروحي للموقع واستمرار تقاليده الرهبانية، بما ينسجم مع مكانته الدينية الممتدة عبر القرون.

كما أعرب وزير الخارجية اليوناني عن تقديره للدكتور بدر عبد العاطي، مشيرًا إلى أن الاتفاق يعكس عمق العلاقات الإستراتيجية والأخوية بين مصر واليونان، وما يجمع البلدين من روابط تاريخية وثقافية ودينية.

ويمنح الترحيب اليوناني الاتفاق بعدًا دبلوماسيًا مهمًا، باعتباره نتيجة للتواصل والتفاهم بين القاهرة وأثينا بشأن أحد الملفات ذات الحساسية الدينية والتاريخية، في إطار العلاقات الوثيقة التي تجمع البلدين.

وتعكس الإشادة بالدور المصري في التوصل إلى التسوية أهمية الحوار في معالجة القضايا المرتبطة بالمواقع الدينية والتراثية، خاصة عندما تتداخل فيها الاعتبارات القانونية مع الأبعاد الروحية والتاريخية والعلاقات الدولية.

ويحمل دير سانت كاترين خصوصية استثنائية بين المواقع الدينية في المنطقة، إذ يرتبط تاريخه بفترات مبكرة من انتشار المسيحية والحياة الرهبانية، وظل على مدار قرون طويلة أحد أبرز المعالم الروحية في شبه جزيرة سيناء.

كما يتمتع الدير بقيمة حضارية تتجاوز انتماءه الديني، بالنظر إلى ما يمثله من امتداد تاريخي للتفاعل بين الثقافات والأديان، وما يحمله من رمزية مرتبطة بحماية التراث الإنساني واستمراره عبر العصور.

ومن هذا المنطلق، تؤكد الدولة المصرية أن الحفاظ على الدير يمثل امتدادًا لنهج تاريخي في حماية المواقع الدينية والتراثية، وصون خصوصيتها، وضمان استمرار دورها بوصفها جزءًا من الإرث الحضاري الذي تحتضنه الأراضي المصرية.

وتكتسب التسوية القانونية المرتقبة أهمية إضافية في ضوء الحاجة إلى توفير استقرار طويل الأمد للموقع، بما يسمح بالتركيز على الحفاظ على قيمته الدينية والتراثية، بدلًا من استمرار النزاعات القضائية المرتبطة بأوضاعه القانونية.

كما أن إنهاء المسارات القضائية، وفقًا للإطار المعلن للاتفاق، من شأنه إزالة أحد أبرز الملفات التي أثارت نقاشات بشأن مستقبل الدير، وتوفير أرضية واضحة لتنظيم العلاقة بين الأطراف المعنية في إطار احترام التشريعات المصرية.

يأتي الاتفاق ليؤكد أن معالجة الملفات المرتبطة بالمقدسات والمواقع الدينية يمكن أن تتم من خلال الحوار والتفاهم والالتزام بالقانون، مع مراعاة خصوصية هذه المواقع وما تمثله من أهمية لأتباع الديانات المختلفة.

وتشير الترتيبات المعلنة إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد تحديد موعد مراسم التوقيع الرسمي، تمهيدًا لاستكمال تنفيذ الاتفاق، بما يترجم الموافقة الواردة في خطاب المطران سيميون إلى إجراءات قانونية نهائية.

ومن المنتظر أن يمثل التوقيع الرسمي خطوة حاسمة في استكمال التسوية، خاصة أن الاتفاق يستهدف تنفيذ الحكم القضائي الصادر في مايو ٢٠٢٥، وإنهاء المسارات القضائية المرتبطة بالملف، مع الحفاظ على الحقوق والضمانات التي تتضمنها التفاهمات المعلنة.

وتؤكد المواقف المصرية واليونانية أن الاتفاق لا يقتصر على إنهاء خلاف قانوني، وإنما يعكس حرص الجانبين على صون موقع ديني وتاريخي يحظى بمكانة خاصة، وتعزيز الثقة والتعاون في إطار العلاقات الإستراتيجية بين البلدين.

الشورى

مروة بسيوني

حبر على ورق

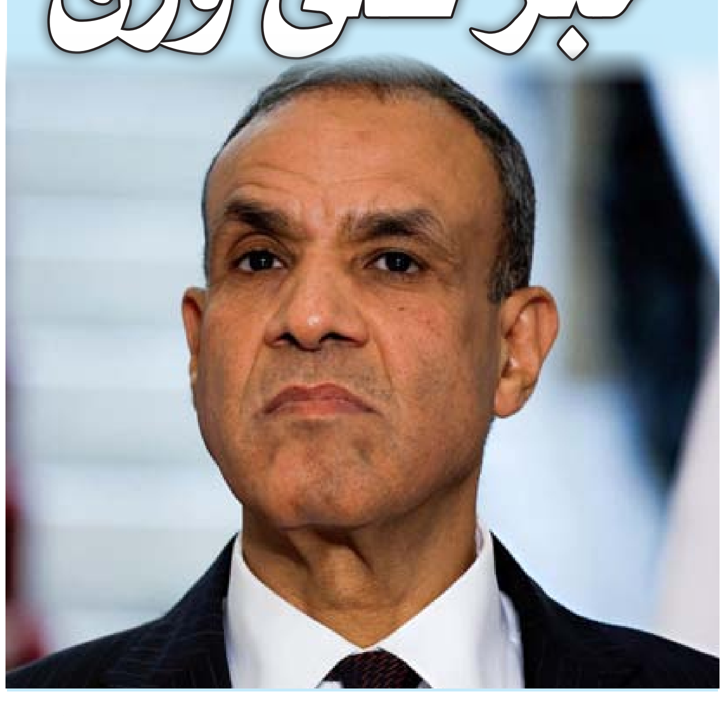

مصر تبلغ تركيا رفضها القاطع مذكرة الحدود البحرية مع ليبيا

عبد العاطي يواجه نظيره التركي بالموقف المصري خلال لقاء في إسطنبول.. والتصديق على اتفاق ٢٠١٩ لا يرتب أي التزامات على القاهرة

وزير الخارجية: تعيين المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري يجب أن يخضع للقانون الدولي ومبادئ العدل

جددت مصر رفضها القاطع مذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا وليبيا عام ٢٠١٩ بشأن تحديد مجالات الصلاحية البحرية في البحر المتوسط، مؤكدة أن المذكرة باطلة بطلانًا مطلقًا ومعدومة الأثر القانوني، وأن أي تصديق عليها من جانب مجلس النواب الليبي لا يرتب التزامات أو آثارًا قانونية بالنسبة للدولة المصرية، في تأكيد جديد على تمسك القاهرة بحقوقها ومواقفها القانونية المتعلقة بتعيين الحدود البحرية في منطقة شرق المتوسط.

وجاء الموقف المصري خلال لقاء جمع الدكتور بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين في الخارج، بنظيره التركي هاكان فيدان، في مدينة إسطنبول، حيث تصدر ملف الحدود البحرية والتطورات الليبية جانبًا من المباحثات، في ظل استمرار الاتصالات الدبلوماسية بين البلدين بشأن القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

وشدد عبد العاطي على رفض مصر القاطع التصديق على مذكرة التفاهم الموقعة عام ٢٠١٩، مؤكدًا ضرورة الالتزام بمبادئ القانون الدولي للبحار وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، باعتبارها الإطار القانوني المرجعي الذي تستند إليه القاهرة في موقفها من تعيين المناطق البحرية.

وأكد وزير الخارجية أهمية مراعاة مبادئ العدل والإنصاف بين الدول عند تعيين حدود المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، بما يحفظ الحقوق والمصالح المشروعة للأطراف المعنية، ويضمن التعامل مع الملفات البحرية وفق القواعد القانونية الدولية.

ويعكس الموقف المصري تمسك القاهرة بالفصل بين مسارات التعاون الدبلوماسي مع أنقرة وبين الخلافات المتعلقة بالحدود البحرية، إذ تواصل مصر اتصالاتها مع الجانب التركي بشأن القضايا الإقليمية، مع التأكيد على ثبات موقفها الرافض مذكرة التفاهم البحرية مع ليبيا.

وتعود المذكرة محل الاعتراض المصري إلى عام ٢٠١٩، عندما جرى توقيعها بين تركيا وحكومة فايز السراج في ليبيا، بشأن تحديد مجالات الصلاحية البحرية في البحر المتوسط، وهي المذكرة التي تجدد القاهرة التأكيد على عدم اعترافها بآثارها القانونية بالنسبة إليها.

وخلال اللقاء، أوضح عبد العاطي أن تعيين المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري يجب أن يستند إلى قواعد القانون الدولي، مع مراعاة حقوق الدول ومبادئ الإنصاف، بما يحول دون المساس بالمصالح البحرية المشروعة لأي طرف.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ضوء ارتباط تعيين الحدود البحرية بالحقوق الاقتصادية للدول في المناطق البحرية، وما يتصل بها من أنشطة استكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها، الأمر الذي يجعل الالتزام بالقواعد القانونية الدولية عنصرًا أساسيًا في معالجة الخلافات المتعلقة بهذه المناطق.

ولم يقتصر اللقاء المصري- التركي على مذكرة التفاهم البحرية، إذ تناول الوزيران تطورات الأوضاع في ليبيا، والجهود الرامية إلى دعم الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة الدولة الليبية ومؤسساتها.

وأكد وزير الخارجية المصري موقف القاهرة الثابت الداعم لوحدة ليبيا وسيادتها وسلامة أراضيها، مشددًا على حرص مصر على دعم مؤسسات الدولة الليبية، بما يحفظ مصالح الشعب الليبي ويستجيب لتطلعاته.

ويعكس هذا التأكيد استمرار ارتباط الموقف المصري من التطورات الليبية بمبدأ الحفاظ على وحدة الدولة وسيادتها، وضرورة دعم المؤسسات الوطنية باعتبارها أحد المرتكزات الرئيسية لتحقيق الاستقرار.

كما تؤكد القاهرة أهمية التعامل مع الملفات المرتبطة بليبيا بصورة تحافظ على مصالح الشعب الليبي، وتدعم جهود استعادة الاستقرار، في ظل ما تمثله التطورات داخل الدولة المجاورة من أهمية للأمن الإقليمي.

من جانبه، أكد وزير الخارجية التركي هاكان فيدان تفهم بلاده للشواغل المصرية إزاء تطورات الأوضاع في ليبيا، مشددًا على أهمية مواصلة التشاور والتنسيق والعمل المشترك للتعامل مع هذه الشواغل، ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في الدولة الليبية.

وتعكس تصريحات الوزير التركي استمرار قنوات الحوار بين القاهرة وأنقرة بشأن الملف الليبي، رغم اختلاف المواقف حول بعض القضايا المرتبطة به، وفي مقدمتها مذكرة التفاهم البحرية الموقعة عام ٢٠١٩.

كما تشير المباحثات إلى حرص الجانبين على إبقاء الملفات الخلافية ضمن إطار التواصل الدبلوماسي المباشر، مع استمرار بحث القضايا الإقليمية التي تتطلب التنسيق والتشاور.

وجاء لقاء وزيري الخارجية المصري والتركي على هامش اجتماعات الآلية الرباعية «R٤»، التي تضم وزراء خارجية مصر والسعودية وباكستان وتركيا، إلى جانب الاجتماع الوزاري المشترك للآلية مع مجموعة الدول الأوروبية الأربع «E٤»، التي تضم إيطاليا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة.

وتوفر هذه الاجتماعات إطارًا للتشاور بين الدول المشاركة بشأن التطورات الإقليمية والدولية، بما يتيح عقد لقاءات ثنائية ومناقشة الملفات ذات الاهتمام المشترك على هامش المباحثات متعددة الأطراف.

وفي السياق نفسه، حرص وزير الخارجية المصري على إعادة تأكيد الموقف القانوني للقاهرة بصورة علنية خلال حوار إعلامي أجراه مع قناة «TRT» التركية، على هامش زيارته إلى إسطنبول.

وجدد عبد العاطي خلال الحوار رفض مصر القاطع تصديق مجلس النواب الليبي على مذكرة التفاهم الموقعة عام ٢٠١٩ بين فايز السراج وتركيا، بشأن تحديد مجالات الصلاحية البحرية في البحر المتوسط.

الشورى

آية الشويخ

الشورى
WWW.ALSHOURANEWS.COM
الخميس
• العدد ٤٨٦ • ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦ م • ١٨ جمادى الأولى ١٤٤٨ هـ
• Thursday • 29 October 2026 • Issue No 486

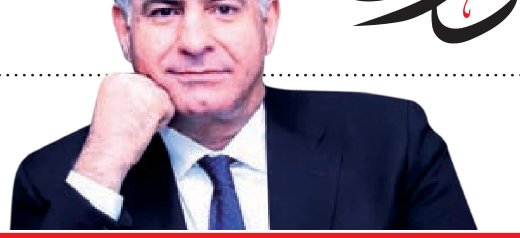

محمد فودة يكتب:

Mohamed-Foda@gmail.com

السوشيال ميديا «آفة» العصر الحديث

أداة ممنهجة لصناعة التضليل وتفكيك المجتمعات

تحذيرات الرئيس السيسي تضع معركة الوعي في صدارة المسؤولية الوطنية

الهواتف والمنصات الرقمية سلاح للتلاعب بالوعي وتوجيه الرأي العام

تناولت في أكثر من مقال سابق مخاطر السوشيال ميديا، وتوقفت كثيرا أمام ما تحمله هذه المنصات من تأثيرات تتجاوز حدود التواصل وتبادل المعلومات، لتصل إلى تشكيل الأفكار وتوجيه السلوك والتأثير في قناعات الأفراد والمجتمعات، وكنت أرى دائما أن التعامل مع هذه الظاهرة باعتبارها مجرد وسيلة تكنولوجية حديثة لا يعكس حجم التحولات التي أحدثتها في حياتنا، ولا يكشف حقيقة المخاطر التي يمكن أن تترتب على الاستخدام غير الواعي لها، لكنني أجد نفسي اليوم أمام ضرورة العودة إلى هذه القضية من زاوية أكثر عمقا، خاصة بعد حديث الرئيس عبد الفتاح السيسي عن خطورة الاستخدام المفرط لمواقع التواصل الاجتماعي، وما يمكن أن تمارسه من تأثير في وعي المواطنين وتوجهاتهم، خلال كلمته في منتدى مصر ٢٠٢٦، وهي قضية تستحق منا جميعا وقفة جادة تتجاوز حدود التعليق العابر، لأن الأمر لم يعد يتعلق فقط بما نقرأه أو نشاهده عبر شاشات الهواتف، وإنما بما يمكن أن تفعله هذه الوسائل في عقولنا، وكيف يمكن أن تتحول من أدوات تتيح المعرفة والانفتاح على العالم إلى وسائل للتأثير الممنهج في الأفكار والمواقف والاختيارات.

ولعل أخطر ما في هذه القضية أن التأثير لا يأتي دائما في صورة واضحة يمكن للإنسان أن يكتشفها بسهولة، أو من خلال رسالة مباشرة تطلب منه أن يغير رأيه أو يتبنى موقفا بعينه، وإنما قد يحدث بصورة تدريجية، من خلال محتوى يتكرر أمامه كل يوم، ومعلومات تقدم له بصورة منتقاة، وصور ومقاطع تثير مشاعره، ورسائل تستهدف مخاوفه أو غضبه أو إحباطه، حتى يجد نفسه مع الوقت محاطا برؤية واحدة للأحداث، ومندفعا إلى إصدار أحكام لا تستند بالضرورة إلى معرفة كاملة أو فهم دقيق لما يجري حوله، وهنا تكمن الخطورة الحقيقية، لأن الإنسان قد يعتقد أنه يفكر بحرية كاملة، بينما تكون مصادر معلوماته وطبيعة المحتوى الذي يتعرض له قد أسهمت بالفعل في توجيه طريقة تفكيره وتحديد ما يراه مهما وما يعتبره خطرا وما يصدقه وما يرفضه.

ومن هذا المنطلق، أرى أن الرسالة التي تستحق التوقف أمامها في حديث الرئيس السيسي لا تتعلق فقط بالتحذير من الإفراط في استخدام الهواتف ومواقع التواصل الاجتماعي، على أهمية ذلك، وإنما تمتد إلى قضية أكبر ترتبط بحماية وعي المجتمع، والحفاظ على قدرة المواطن على التفكير المستقل والتمييز بين الحقيقة والتضليل، وبين النقد الموضوعي ومحاولات التشويه، وبين الاختلاف الطبيعي في الرأي والسعي إلى دفع الناس نحو صراعات وانقسامات لا تخدم مصالحهم ولا مصالح وطنهم، فالمعركة في عالم اليوم لم تعد تدور حول امتلاك المعلومات وحدها، بل حول القدرة على توجيهها وتفسيرها وتحديد الطريقة التي تصل بها إلى الناس، والأثر الذي تتركه في عقولهم ومشاعرهم وقراراتهم.

لقد أتاحت التكنولوجيا الحديثة للبشر فرصا هائلة للحصول على المعرفة، ومتابعة الأحداث لحظة وقوعها، والتواصل مع مختلف الثقافات، والتعبير عن آرائهم ومناقشة القضايا التي تمس حياتهم، وهي مكاسب لا يمكن إنكارها أو التقليل من أهميتها، لكن المشكلة تبدأ عندما يتحول هذا الانفتاح إلى تدفق غير منضبط للمعلومات، وعندما يفقد المستخدم القدرة على التمييز بين المصدر الموثوق والحساب المجهول، وبين الخبر الذي يستند إلى وقائع واضحة والمحتوى الذي جرى تصميمه لإثارة الغضب أو صناعة الانطباعات أو تحقيق أهداف لا يعرف المتلقي حقيقتها، وعندما يصبح الإنسان مستهلكا لكل ما يظهر أمامه، دون أن يسأل عن مصدره أو سياقه أو الغاية من نشره، فإنه يمنح الآخرين مساحة واسعة للتأثير فيه دون إدراك منه.

والحقيقة التي يجب أن نعترف بها أن السوشيال ميديا لم تعد مجرد منصات تنقل ما يحدث في الواقع، بل أصبحت في أحيان كثيرة طرفا مؤثرا في الطريقة التي يفهم بها الناس هذا الواقع، فاختيار موضوع معين وتكراره، أو تضخيم واقعة محدودة، أو اقتطاع تصريح من سياقه، أو تقديم صورة واحدة وإخفاء بقية التفاصيل، كلها وسائل يمكن أن تغير الانطباع العام عن قضية بأكملها، دون الحاجة إلى اختلاق رواية كاذبة من البداية، وقد تكون المعلومة المنشورة صحيحة في جزء منها، لكن تقديمها بصورة مبتورة أو إغفال الظروف المحيطة بها يجعلها تؤدي إلى استنتاجات مضللة، وهو ما يفرض على المتلقي ألا يكتفي بما يظهر أمامه، بل أن يبحث عن الصورة الكاملة، ويمنح عقله فرصة للفهم قبل أن يمنح مشاعره حق إصدار الأحكام.

وأخطر ما يمكن أن يحدث للمجتمع هو أن تتحول هذه المنصات إلى بيئة يصعب فيها التمييز بين الحقيقة والانطباع، وبين الرأي والمعلومة، وبين النقد الذي يستهدف الإصلاح والمحتوى الذي يسعى إلى نشر الإحباط أو إثارة الكراهية، فليس كل ما يحظى بانتشار واسع يعبر بالضرورة عن الحقيقة، وليس كل ما يتكرر أمامنا يعكس رأي الأغلبية، كما أن كثرة التعليقات والمشاركات لا تعني بالضرورة أن القضية المطروحة تحظى بالإجماع الذي قد يتصوره البعض، إذ يمكن للتكرار وطريقة عرض المحتوى أن يصنعا لدى المستخدم إحساسا زائفا بأن الجميع يفكرون بالطريقة نفسها، وأن الرأي الذي يراه باستمرار هو الرأي الوحيد الموجود في المجتمع.

وهنا يجب أن نتوقف أمام طبيعة الإنسان نفسه، لأن المحتوى الذي يثير الخوف أو الغضب أو الشعور بالظلم قد يدفعه إلى التفاعل بسرعة أكبر من المحتوى الذي يقدم معلومات هادئة تحتاج إلى قراءة وتأمل، وعندما تصبح سرعة الانفعال هي التي تحكم ردود الأفعال، تتراجع مساحة التفكير المتزن، ويصبح من السهل دفع الناس إلى تبني مواقف حادة قبل أن تتاح لهم فرصة التحقق من الوقائع أو الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة، وقد يجد المواطن نفسه في مواجهة مواطن آخر لا يعرفه، ولا تجمعه به خصومة حقيقية، لمجرد أن كليهما تعرض لمحتوى دفعه إلى رؤية الآخر باعتباره خصما أو تهديدا، وهنا لا تكون الخسارة في خلاف عابر بين شخصين، بل في تراجع الثقة بين أبناء المجتمع الواحد.

ومن هنا أفهم خطورة ما أشار إليه الرئيس السيسي بشأن محاولات عزل الأفراد والتأثير فيهم وتوجيههم وشحن مجموعات من المواطنين، لأن التأثير في الإنسان لا يبدأ بالضرورة من إقناعه بموقف كبير ومحدد، بل قد يبدأ بإضعاف ثقته في كل ما حوله، وإغراقه في سيل من الرسائل المتناقضة، وتغذية إحساس دائم بالغضب والرفض، حتى يصبح أكثر استعدادا لتصديق ما يتفق مع حالته النفسية، وأقل استعدادا للاستماع إلى ما يخالف قناعاته، ومع تكرار هذه العملية يمكن أن تتحول مجموعات من الأفراد إلى كتل متباعدة، لكل منها رواياتها الخاصة، ومصادرها التي تثق بها، وأحكامها المسبقة التي يصعب مراجعتها، رغم أن الجميع يعيشون في وطن واحد ويتشاركون المصالح والمستقبل.

وأعتقد أن هذا الجانب يستحق اهتماما خاصا، لأن المجتمعات لا تتماسك بالقوانين والمؤسسات وحدها، وإنما تحتاج أيضا إلى حد أدنى من الثقة المتبادلة، وإلى مساحة مشتركة من الحقائق التي يستطيع المواطنون الاحتكام إليها عند الاختلاف، فإذا فقد المجتمع هذه المساحة، وأصبح كل فريق يعيش داخل عالم من المعلومات التي تؤكد أفكاره وتغذي مخاوفه، فإن الحوار يتحول إلى مواجهة، والاختلاف إلى خصومة، والنقاش العام إلى تبادل للاتهامات، ويصبح الوصول إلى حلول للمشكلات أكثر صعوبة، ليس لأن المشكلات نفسها أصبحت مستحيلة الحل، بل لأن القدرة على مناقشتها بعقلانية تراجعت تحت ضغط الانفعال والتضليل والاستقطاب.

ولا يمكن فصل هذه القضية عن محاولات التأثير في الذاكرة الوطنية، وهي النقطة التي حظيت باهتمام واضح في حديث الرئيس خلال المنتدى، فذاكرة الشعوب ليست مجرد استدعاء لأحداث مضت، وإنما هي جزء من تكوين وعيها بذاتها، وفهمها للتحديات التي واجهتها، وتقديرها للتضحيات التي قدمتها أجيال سابقة، وقدرتها على استخلاص الدروس من التجارب التي مرت بها، وعندما يجري تناول التاريخ بصورة مجتزأة، أو تقديم الأحداث المعقدة من زاوية واحدة، أو محو بعض التفاصيل وإبراز أخرى لتحقيق غرض محدد، فإن النتيجة قد تكون تكوين صورة غير مكتملة لدى الأجيال الجديدة عن ماضيها وعن الظروف التي شكلت حاضرها، وهنا تبرز مسؤولية كبيرة تجاه الشباب والأطفال الذين لم يعيشوا كثيرا من الأحداث التي مرت بها مصر خلال السنوات الماضية، لأن معرفتهم بهذه الأحداث تتشكل إلى حد بعيد من خلال ما يصل إليهم من روايات ومقاطع وصور ومعلومات، وقد لا تكون لديهم الخبرة الكافية لفهم السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أحاطت بها، ولذلك فإن تركهم أمام محتوى متضارب دون أدوات تساعدهم على التحقق والفهم يجعلهم أكثر عرضة لتبني روايات ناقصة أو أحكام متسرعة، ولا يكون الحل في منعهم من السؤال أو مطالبتهم بتبني رأي واحد، وإنما في تقديم المعرفة الدقيقة لهم، وفتح المجال أمامهم لفهم التاريخ بأحداثه وملابساته، وإكسابهم القدرة على التمييز بين الوقائع والتفسيرات، وبين الاختلاف المشروع ومحاولات التضليل المتعمد، ومن المهم هنا أن نؤكد أن الحفاظ على الذاكرة الوطنية لا يعني تجميد التاريخ أو منع مراجعته، كما أن حماية الوعي لا تعني إغلاق باب النقد أو مصادرة حق المواطنين في التعبير عن آرائهم، فالأوطان القوية لا تخشى الأسئلة، والمجتمعات الواثقة من نفسها لا ترى في كل اختلاف تهديدا، بل تمتلك القدرة على مناقشة تجاربها وأخطائها وإنجازاتها بقدر من الموضوعية والإنصاف، والتمييز بين النقد الذي يكشف الخلل ويساعد على إصلاحه، وبين التضليل الذي يتعمد تشويه الوقائع أو استغلال المشاعر لتحقيق أهداف لا علاقة لها بمصلحة الناس، وهذا التمييز ضروري حتى لا تختلط حماية الوعي بالدفاع عن الأخطاء، أو يتحول التحذير من الشائعات إلى مبرر لتجاهل الأسئلة المشروعة التي يحتاج المواطن إلى إجابات واضحة عنها.

وأقول ذلك لأنني أؤمن بأن الوعي الحقيقي لا يُبنى على المعلومات الإيجابية وحدها، ولا يتحقق بإخفاء المشكلات أو التقليل من أعبائها، وإنما يبدأ بالمصارحة، وتقديم الحقائق كاملة قدر الإمكان، والاعتراف بأوجه القصور، وشرح الظروف التي تحيط بالقرارات الصعبة، وإتاحة الفرصة أمام المواطن لكي يفهم ويقارن ويقيّم، فالمعلومة الموثوقة هي خط الدفاع الأول في مواجهة الشائعة، والشفافية تمنح المجتمع القدرة على مقاومة الروايات المضللة، أما ترك الفراغ المعلوماتي دون إجابات كافية فيفتح المجال أمام الاجتهادات غير الدقيقة، ويمنح أصحاب الأهداف المشبوهة فرصة لملء هذا الفراغ بما يخدم مصالحهم، ومن هنا فإن مسؤولية مواجهة مخاطر السوشيال ميديا لا تقع على المواطن وحده، ولا يمكن اختزالها في مطالبة الناس بعدم تصديق كل ما يقرأونه، بل هي مسؤولية مشتركة تتوزع بين مؤسسات الدولة ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والأسرة وشركات التكنولوجيا نفسها، فالمؤسسات المعنية مطالبة بتقديم المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، والرد على الشائعات التي تمس مصالح المواطنين، وتوضيح الحقائق بلغة مفهومة، بعيدا عن الغموض الذي يترك مساحة واسعة للتأويل، كما أن الإعلام يتحمل مسؤولية مهنية وأخلاقية في التحقق من الأخبار قبل نشرها، وعدم الانسياق وراء السباق على المشاهدات والتفاعلات، لأن المصداقية لا تقاس بسرعة الوصول إلى الجمهور فقط، وإنما بمدى دقة ما يصل إليه وقدرته على مساعدته في فهم الواقع، أما الأسرة، فهي خط الدفاع الأول في حماية الأطفال من الاستخدام المفرط وغير الواعي لهذه المنصات، وليس المقصود هنا أن تتحول العلاقة بين الآباء والأبناء إلى مراقبة دائمة أو صراع مستمر حول الهاتف، بل أن تقوم على الحوار والتوجيه ووضع حدود متوازنة للاستخدام، وتشجيع الأبناء على القراءة والرياضة والتفاعل الاجتماعي الحقيقي، وتعليمهم ألا يتعاملوا مع كل ما يشاهدونه باعتباره حقيقة مؤكدة، وأن يسألوا عن مصدر المعلومة، وألا يشاركوا محتوى لا يعرفون مدى صحته، وأن يدركوا أن ما يظهر على الشاشات ليس بالضرورة صورة كاملة للحياة أو للناس أو للأحداث.

وأرى أن حديث الرئيس عن الاعتدال في استخدام الهواتف ومواقع التواصل الاجتماعي يكتسب أهمية خاصة في هذا السياق، لأن القضية لا تتعلق فقط بمخاطر المحتوى الذي يتعرض له الإنسان، وإنما أيضا بالوقت الذي يستهلكه في متابعته، وبالمساحة التي تستحوذ عليها هذه المنصات من يومه واهتمامه وعلاقاته، فالساعات الطويلة التي يقضيها البعض أمام الشاشات قد تأتي على حساب القراءة والتفكير والحوار الأسري والتواصل المباشر مع الآخرين، كما أن الانتقال المتواصل بين الأخبار والمقاطع والتعليقات قد يخلق حالة من التشتت تجعل من الصعب التفرغ لفكرة واحدة أو التعمق في قضية تحتاج إلى الفهم، ولذلك فإن الاعتدال ليس دعوة إلى الانعزال عن العصر أو رفض التكنولوجيا، بل هو محاولة لاستعادة السيطرة على وقتنا وانتباهنا، حتى تظل هذه الوسائل في خدمتنا ولا تتحول إلى قوة تستنزف قدرتنا على التفكير والاختيار.

الشائعات وتزييف الحقائق وحروب التأثير تستهدف تشكيل الرأي العام وتقويض قدرة المواطنين على التمييز بين الحقيقة والتضليل

تشويه التاريخ واجتزاء الأحداث يهددان وعي الأجيال الجديدة بحقائق الماضي وتحديات الحاضر

المعلومة الموثوقة هي خط الدفاع الأول في مواجهة الشائعة، والشفافية تمنح المجتمع القدرة على مقاومة الروايات المضللة

صابر سالم

يكتب:

الذكرى الأولى لافتتاح المتحف المصري الكبير

لم يكن افتتاح المتحف المصري الكبير مجرد حدث ثقافي أضيف إلى سجل الإنجازات المصرية، بل كان إعلانًا عن مرحلة جديدة في علاقة مصر بتاريخها وحضارتها، ورسالة إلى العالم بأن الدولة التي شيد أجدادها الأهرامات والمعابد قبل آلاف السنين، لا تزال قادرة على تقديم تراثها الإنساني برؤية معاصرة تجمع بين أصالة الماضي وأدوات المستقبل.

ومع اقتراب الذكرى الأولى للافتتاح الرسمي للمتحف في الأول من نوفمبر ٢٠٢٥، تستعيد مصر مشهدًا استثنائيًا لحدث انتظرته سنوات طويلة، حتى أصبح واقعًا على مقربة من أهرامات الجيزة، حيث يلتقي أحد أعظم الشواهد المعمارية في التاريخ بأحد أبرز المشروعات المتحفية في العصر الحديث.

لقد تجاوزت أهمية المتحف المصري الكبير فكرة إنشاء مبنى ضخم لعرض الآثار، فهو مشروع حضاري متكامل يعيد تقديم التاريخ المصري القديم وفق أحدث أساليب العرض المتحفي، ويمنح الزائر فرصة لفهم الحضارة المصرية باعتبارها تجربة إنسانية متصلة، لا مجرد مجموعة من القطع الأثرية المعروضة خلف الزجاج.

وتظل مجموعة الملك توت عنخ آمون واحدة من أبرز علامات هذا المشروع، بعدما أتاح المتحف عرض مقتنيات الملك الشاب مجتمعة في إطار متحفي متكامل، بما يمنح الزائر صورة أكثر وضوحًا عن تفاصيل الحياة الملكية والمعتقدات الجنائزية والفنون والصناعات الدقيقة التي ازدهرت في مصر القديمة.

ولا تقل أهمية قاعات العرض الرئيسية والدرج العظيم عن قيمة المجموعات الأثرية نفسها؛ فطريقة تنظيم القطع وتقديم المعلومات المصاحبة لها تفتح آفاقًا جديدة أمام الجمهور، وتحول الزيارة من مشاهدة آثار منفردة إلى رحلة معرفية تتناول تطور المجتمع المصري القديم وملامح الحياة فيه.

ومن الناحية السياحية، يمثل المتحف إضافة إستراتيجية إلى المقصد المصري، إذ يتيح دمج زيارته مع منطقة أهرامات الجيزة ضمن تجربة ثقافية وسياحية متكاملة، ويسهم في تعزيز مكانة القاهرة الكبرى على خريطة السياحة الثقافية العالمية.

كما أن القيمة الاقتصادية للمتحف لا تقتصر على عائدات التذاكر، وإنما تمتد إلى تنشيط قطاعات الفنادق والنقل والخدمات والإرشاد السياحي والصناعات الإبداعية، فضلًا عن فرص العمل التي ترتبط بتشغيل هذا الصرح واستمرار تطوير الخدمات المحيطة به.

غير أن النجاح الحقيقي للمتحف لا يقاس بضخامة مبناه أو بعدد القطع التي يضمها وحدها، بل بقدرته على أداء رسالته العلمية والثقافية، وإتاحة المعرفة للأجيال الجديدة، وتعزيز ارتباط المصريين بتراثهم بعيدًا عن التعامل مع الآثار بوصفها مجرد مورد سياحي.

ومن هنا تبرز أهمية البرامج التعليمية والأنشطة الثقافية والتجارب التفاعلية التي يمكن أن تجعل المتحف مساحة حية للتعلم والحوار، ومقصدًا متجددًا للأسر والطلاب والباحثين، وليس موقعًا يزوره المواطن مرة واحدة ثم تنتهي علاقته به.

وتحمل الذكرى الأولى كذلك فرصة لتقييم التجربة، والاستماع إلى ملاحظات الزائرين، ومراجعة جودة الخدمات والإرشادات وإتاحة الوصول، ومدى قدرة المتحف على استيعاب مختلف الفئات، بما يضمن استمرار التطوير بعد انتهاء الاحتفالات الافتتاحية.

فالمتاحف الكبرى لا تكتسب مكانتها الدولية من لحظة افتتاحها وحدها، وإنما من قدرتها على الحفاظ على مقتنياتها، وإنتاج المعرفة، وتنظيم المعارض، وبناء شراكات بحثية وثقافية مستدامة، وتقديم تجربة تليق بقيمة ما تحتضنه من تراث.

وبعد عام من افتتاحه، يبقى المتحف المصري الكبير شاهدًا على أن حماية الحضارة لا تعني الاكتفاء بصون آثارها من عوامل الزمن، وإنما تشمل أيضًا إعادة اكتشافها وتفسيرها وتقديمها للأجيال القادمة بلغة العصر.

إن الذكرى الأولى لافتتاح المتحف المصري الكبير ليست مجرد مناسبة للاحتفاء بمشروع اكتمل، بل فرصة للتأكيد على أن الحضارة المصرية ليست صفحة مغلقة في كتاب التاريخ، وإنما مصدر دائم للمعرفة والإلهام والقوة الناعمة. وإذا كان الأجداد قد تركوا للعالم هذا الإرث الاستثنائي، فإن مسؤولية الحاضر تتمثل في حمايته وتقديمه بالصورة التي يستحقها، ليظل المتحف المصري الكبير جسرًا يصل عظمة الماضي بطموحات المستقبل.

الشورى
الخميس • العدد ٤٨٦ | ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦ م | ١٨ جمادى الأ
• Thursday • 29 October 2026 • Issue No 486
08
منوعات

أهمية المتحف المصري الكبير للسياحة

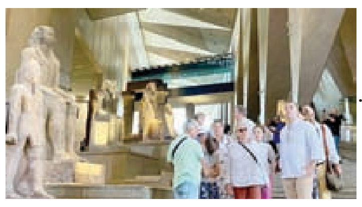

يمثل المتحف إضافة إستراتيجية إلى المقصد المصري، إذ يتيح دمج زيارته مع منطقة أهرامات الجيزة ضمن تجربة ثقافية وسياحية متكاملة، ويسهم في تعزيز مكانة القاهرة الكبرى على خريطة السياحة الثقافية العالمية

عودة الغائب

فضل شاكر: سنوات الغياب غيرتني.. لكن الموسيقى ظلت تسكنني

عشت سنوات صعبة.. والعودة إلى المسرح بداية جديدة في حياتي

هناك أصوات لا تغيب تمامًا، حتى عندما يغيب أصحابها عن المسارح والأضواء تظل حاضرة في ذاكرة الجمهور، تتسلل من أغنية قديمة، أو تعود مع لحن ارتبط بمرحلة من العمر، أو تثيرها أغنية جديدة تحمل شيئًا من الحزن الذي عرفه المستمعون في صوت صاحبها. وفضل شاكر واحد من الفنانين الذين ارتبطت أسماؤهم بهذه الحالة؛ فصاحب «يا غايب» و«لو على قلبي» لم يكن مجرد مطرب امتلك صوتًا مميزًا، بل ارتبطت أغنياته بذكريات شخصية لدى أجيال من المستمعين في العالم العربي.

لكن مسيرة فضل شاكر لم تستمر على النحو الذي عرفه جمهوره. فقد ابتعد عن الساحة الفنية عام ٢٠١٢، قبل أن تتشابك حياته مع أحداث أمنية وقضائية في لبنان، وتبدأ سنوات طويلة من الغياب. وخلال تلك السنوات، بقيت عودته سؤالًا مفتوحًا، فيما واصل إصدار الأغنيات التي حافظت على حضوره الفني، رغم غيابه عن الحفلات الجماهيرية.

واليوم، مع عودته إلى المسرح من خلال حفلي «عودة الغايب» في موسم الرياض يومي ٢٢ و٢٣ أكتوبر ٢٠٢٦، تتجدد الأسئلة حول الفنان الذي عاد إلى جمهوره، وحول السنوات التي تفصل بين صورته القديمة وما وصل إليه الآن، وحول ما إذا كان النجاح الفني قادرًا على فتح صفحة جديدة في حياة صاحبها.

في هذا الحوار، نحاول الاقتراب من فضل شاكر الإنسان والفنان، عبر أسئلة تستحضر رحلته الطويلة، وتناقش معنى العودة، وثمن الغياب، وعلاقته بجمهوره، ومستقبل تجربته الفنية.

***عندما تسمع لقب «العائد من الغياب»، هل تشعر بأنك عدت إلى المكان الذي تركته، أم أنك تبدأ رحلة جديدة تمامًا؟**

العودة ليست مجرد الوقوف على المسرح من جديد. هناك سنوات مرت، وأشياء كثيرة تغيرت، وتجارب تجعل الإنسان ينظر إلى الحياة بطريقة مختلفة. قد يعود الفنان إلى المكان نفسه، لكنه لا يعود بالشخصية نفسها التي غادر بها. بالنسبة لي المسرح يحمل ذكريات كبيرة، والجمهور الذي يستمع إليك اليوم قد يكون هو نفسه الذي استمع إليك قبل سنوات، لكنه يأتي محملًا بذكرياته وتجربته الخاصة أيضًا. لذلك، لا أتعامل مع العودة باعتبارها استكمالًا لما توقف، بل باعتبارها بداية تحتاج إلى الصدق والعمل واحترام الناس الذين انتظروا هذه اللحظة.

*** لماذا تعتقد أن الجمهور ظل متعلقًا بأغنياتك رغم كل سنوات الغياب؟**

الأغنية الصادقة تستطيع أن تعيش أكثر من صاحبها، لأنها ترتبط بمشاعر الناس وتجاربهم. قد يسمع شخص أغنية في لحظة حب، ويسمعها آخر في لحظة فراق، بينما يجد فيها ثالث ذكرى لشخص لم يعد موجودًا في حياته. الفنان لا يستطيع أن يفرض هذا الارتباط، ولا يمكنه أن يضمن استمرار أغنياته في ذاكرة الناس. ما يستطيع فعله هو أن يقدم عملًا يؤمن به، ثم يتركه للجمهور. وربما كان سر استمرار بعض الأغنيات أن الناس وجدوا فيها شيئًا يشبههم، وهذا في حد ذاته مسؤولية كبيرة بالنسبة لأي فنان.

*** هل تخيلت يومًا أن تعود بعد كل هذه السنوات لتجد أن الجمهور لا يزال ينتظر سماع صوتك مباشرة؟**

من الصعب أن يتصور الإنسان تفاصيل المستقبل، خصوصًا عندما يمر بظروف استثنائية. لكن محبة الجمهور تظل شيئًا لا يمكن قياسه بعدد الحفلات أو المشاهدات وحدها. أحيانًا تصل إليك رسالة من شخص يقول إن أغنية معينة ساعدته على تجاوز مرحلة صعبة، أو إن صوتك ارتبط بذكرى جميلة في حياته. هذه الأشياء تترك أثرًا عميقًا. والعودة إلى المسرح تجعل الفنان يواجه هذا الحب بصورة مباشرة، فيدرك أن العلاقة بينه وبين الجمهور أكبر من مجرد أغنية تُطرح ثم تنتهي رحلتها.

*** أغنيتك «يا غايب» أصبحت عنوانًا رمزيًا لعودتك. هل ترى أن الأغنية اكتسبت معنى جديدًا بعد سنوات ابتعادك؟**

الأغنيات لا تبقى محصورة في المعنى الذي قصده صاحبها وقت تسجيلها. مع مرور الوقت، يمنحها الجمهور تجارب جديدة، وقد تتغير دلالتها من شخص إلى آخر. «يا غايب» كانت أغنية لها مكانتها لدى المستمعين، لكن عودتي بعد سنوات طويلة جعلت الاسم نفسه يكتسب دلالة إضافية لدى كثيرين. ومع ذلك، لا أعتقد أن الأغنية تخص الفنان وحده بعد خروجها إلى الناس؛ فهي تصبح جزءًا من حكاياتهم وذكرياتهم، وربما لهذا السبب يستطيعون إعادة اكتشافها في كل مرحلة من حياتهم.

*** خلال سنوات الغياب، واصلت إصدار أعمالٍ غنائية، وحققت أغنيات حديثة تفاعلًا واسعًا. هل كان الغناء بالنسبة لك وسيلة للحفاظ على صلتك بالحياة الفنية؟**

الموسيقى تظل لغة يستطيع الفنان التعبير من خلالها حتى عندما تتغير ظروفه. إصدار أغنية لا يعني بالضرورة أن كل شيء عاد إلى طبيعته، لكنه يمنح الفنان فرصة للتواصل مع المستمعين وتقديم ما يشعر بأنه قادر على التعبير عنه. والأعمال الجديدة تختلف عن الأغنيات القديمة؛ فلكل مرحلة إحساسها وطريقتها في التعبير. ما يهمني في النهاية هو أن يجد المستمع في الأغنية شيئًا يلمسه، وأن يشعر بأن الصوت الذي يسمعه لا يؤدي الكلمات بصورة آلية، بل يمنحها إحساسًا يجعلها قريبة منه.

***دويتو «كيفك ع فراقي» مع نجلك محمد لفت الأنظار، خصوصًا أن الأغنَية تجمع بينكما. ماذا يمثل لك أن تشارك ابنك المساحة الفنية نفسها؟**

العمل مع الابن تجربة مختلفة عن أي تعاون فني آخر؛ لأن العلاقة هنا لا تبدأ في الاستوديو، وإنما تمتد إلى سنوات طويلة من الحياة المشتركة. عندما يقف الأب والابن في تجربة فنية واحدة، يصبح هناك جانب إنساني يسبق الحسابات الفنية. وفي الوقت نفسه، لكل فنان شخصيته وصوته وطريقته في التعبير، ومن المهم أن تكون هناك مساحة لكل منهما كي يقدم نفسه. النجاح الحقيقي في مثل هذه التجارب هو أن يشعر الجمهور بصدق العلاقة، وأن يرى أمامه فنانين يجمعهم رابط إنساني، دون أن يلغي أحدهم شخصية الآخر.

*** لا يمكن الحديث عن عودتك الفنية دون التطرق إلى السنوات التي ارتبط اسمك خلالها بقضايا وأحداث قضائية في لبنان. كيف يمكن للفنان أن يتعامل مع هذا الجانب من ماضيه بينما يحاول استعادة مكانه على المسرح؟**

لا يمكن فصل أي إنسان عن التجارب التي مر بها، لكن من المهم أيضًا التمييز بين الوقائع التي يحددها القضاء، وما يتداوله الناس أو يستنتجونه. القضايا التي ما زالت منظورة أمام القضاء يجب أن تأخذ مسارها القانوني، وأي حديث عنها ينبغي أن يحترم الإجراءات والأحكام الصادرة في كل ملف. أما الفنان، فعليه أن يدرك أن حضوره العام يجعله موضع اهتمام ومساءلة، وأن العودة إلى النشاط الفني لا تعني أن الأسئلة اختفت أو أن الملفات القانونية انتهت. لكل مسار طبيعته، ولا ينبغي أن يحل النجاح الفني محل الحقيقة القانونية أو أن يسبق ما تقرره الجهات المختصة.

*** هل تخشى أن تطغى الأسئلة المتعلقة بالماضي على الحديث عن موسيقاك وأعمالك الجديدة؟**

من الطبيعي أن يهتم الناس بما حدث، خصوصًا عندما تكون هناك سنوات طويلة من الغياب وأحداث أثارت الجدل. لكن الموسيقى تظل جزءًا مهمًا من هوية الفنان، ومن حق الجمهور أيضًا أن يتعرف على أعماله الجديدة وأن يستمع إلى ما يقدمه اليوم. لا أعتقد أن الطريق إلى ذلك يكون بتجاهل الأسئلة أو الهروب منها، وإنما بالتعامل معها بوضوح ومسؤولية، مع احترام ما لم يُحسم بعد. وفي النهاية، يحتاج الفنان إلى أن يثبت نفسه بعمله، بينما تبقى الوقائع القانونية من اختصاص القضاء.

*** ما الذي تريد أن تقوله لجمهور انتظرك سنوات طويلة، ثم وجدك تعود إلى المسرح من جديد؟**

الجمهور الذي يمنح الفنان كل هذا الوقت والاهتمام يستحق أن يُقابل بالاحترام. لا توجد كلمات تكفي للتعبير عن قيمة أن تجد أشخاصًا ما زالوا يستمعون إلى أغنياتك، ويحتفظون بها في ذاكرتهم، وينتظرون لقاءك بعد سنوات. وأعتقد أن أفضل طريقة للتعبير عن الامتنان هي تقديم أعمال تليق بهذه المحبة، وعدم التعامل معها باعتبارها أمرًا مضمونًا. فمحبة الجمهور ليست حقًا مكتسبًا إلى الأبد، بل مسؤولية تتجدد مع كل أغنية وكل ظهور.

*** بعد العودة إلى المسرح، كيف تتخيل الفصل المقبل من حياتك الفنية؟ هل تراهن على استعادة الماضي أم بناء تجربة جديدة؟**

الماضي جزء من التجربة، لكنه لا يستطيع وحده أن يصنع المستقبل. الأغنيات التي عرفها الناس ستظل موجودة، ومن الطبيعي أن يطلب الجمهور سماعها في الحفلات، لكن الفنان يحتاج أيضًا إلى تقديم أعمال جديدة تعبر عن المرحلة التي يعيشها. لا يمكن أن تظل الموسيقى أسيرة لحظة واحدة مهما كانت ناجحة. وفي المقابل، لا ينبغي أن يتعامل الفنان مع ماضيه باعتباره شيئًا يريد التخلص منه؛ فالأغنيات القديمة هي جزء من رحلته ومن ذاكرة جمهوره. التحدي هو أن يحافظ على ما صنعه من مكانة، وأن يضيف إليه ما يستحق أن يبقى.

*** لو استطعت أن تختصر كل هذه السنوات في رسالة واحدة، ماذا ستقول؟**

ربما أقول إن الحياة لا تسير دائمًا بالطريقة التي يتوقعها الإنسان، وإن السنوات تحمل تجارب لا يمكن اختصارها في جملة واحدة. لكن الأهم هو أن يتعامل الإنسان مع ما مر به بمسؤولية، وأن يفهم أن كل مرحلة تترك أثرًا، وأن المستقبل يحتاج إلى عمل وصبر وصدق. أما بالنسبة إلى الفن، فأعتقد أن أجمل ما يمكن أن يحققه الفنان هو أن تظل أغنياته قادرة على الوصول إلى الناس، وأن يجد في كل لقاء معهم فرصة لتقديم شيء يستحق الاستماع.

الشورى

عبدالمنعم محمود

العباس السكرى

يكتب:

عائشة بن أحمد.. الباهتة

تواجدها في موسم رمضان ٢٠٢٧ إهدار للمساحات وعبث بالعمل الدرامي

مسيرة فنية بلا بصمة واحدة.. والإعلانات مكانها الطبيعي بعيدا عن الفن

لا أخفي أنني كثيرا ما أتوقف أمام ظاهرة حصول بعض الوجوه الفنية على فرص متتالية لتصدر المشهد الدرامي، رغم أن حصيلتها على مستوى الأداء والقدرة على تجسيد الشخصيات لا تبدو متناسبة مع حجم هذه الفرص أو مع المكانة التي تمنحها لها أدوار البطولة، وهو ما يدفعني إلى التساؤل عن المعايير التي تحكم الاختيار، ومدى قدرة بعض الأسماء على تقديم إضافة حقيقية تتجاوز مجرد الحضور أمام الكاميرا.

ومن بين هذه الحالات الفنانة عائشة بن أحمد، التي أرى أن مسيرتها، على امتداد سنوات عملها، لم تقدم حتى الآن البصمة الفنية التي تجعل تكرار إسناد البطولات إليها أمرا مفهوما بالقدر الكافي، فالمسألة ليست خصومة مع فنانة، ولا انتقاصا من حقها في العمل والنجاح، وإنما قراءة نقدية تضع الموهبة والأداء في مقدمة المعايير، وتفرق بوضوح بين الظهور المتكرر والقدرة الحقيقية على ترك أثر في وجدان المشاهد.

ومن هذا المنطلق، فإن وجود عائشة بن أحمد ضمن خريطة دراما رمضان ٢٠٢٧ يفتح بابا مشروعا للتساؤل عن طبيعة الدور الذي ستقدمه، وما إذا كانت ستتمكن هذه المرة من تجاوز الملاحظات التي صاحبت أداءها في تجارب سابقة، أم أن المشاهد سيكون أمام الصورة ذاتها التي اعتادها دون تحول ملموس في أدواتها التعبيرية أو قدرتها على بناء الشخصية، وربما تبدو عائشة أكثر ملاءمة للمساحات التي تعتمد على الحضور البصري والصورة الإعلانية أكثر من عملها في الدراما التلفزيونية، لذلك أتمنى أن تركز فى هذا الجانب وتتحي التمثيل جانبا.

عائشة بن أحمد، مسكينة تظن فى نفسها أنها ممثلة، وتقنع نفسها بأنها تستحق البطولة، بل تنتظر الفرصة على أحر من الجمر واللهب كى تصعد لدور البطولة المطلقة مثلها مثل أخريات يحلمن أيضا بهذا، وحقيقة لا أعرف من الذى أوعز لها بدخول مجال التمثيل، كان أفضل لها أن تستمر فى مجال عالم عروض الأزياء، فهى بالفعل لا تعرف شيئا عن التمثيل، ولن تعرف أبدا، طلتها على الشاشة غير موفقة على الإطلاق، مهتزة ومرتابة ومتوترة، وربما ما دفعها لدخول مجال التمثيل أنها وجدت بعض الفنانات التونسيات مثلها من عديمات الموهبة دخلن المجال وأصبح لهن بطولات وصولات وجولات، فراودها حلمها أن تستكمل المسيرة وتمثل وتصبح نجمة مجتمع معروفة مثل غيرها، طالما ليس هناك قواعد تحكم الصناعة، والموهبة أصبحت ليست لها كلمة أو أهمية.

عائشة بن أحمد شخصية لطيفة وودودة وقد تكون مثقفة، لكنها ليست وجها فنيا ولا تملك تعبيرات تجعلها فى يوم من الأيام فنانة لها معنى، أو ذات ثقل وقيمة فى الوسط الفنى، بل العكس هو الواضح والظاهر والصحيح، أداء باهت جدا، ضعف شديد فى الموهبة، أرجو أن تعيد عائشة حساباتها الفنية ربما المرة القادمة يكون حظها أفضل.

مستشفى سعاد كفافي الجامعي يحصل على الاعتماد المؤسسي من المجلس العربي للاختصاصات الصحية

كلية الطب بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا أول كلية بجامعة خاصة في مصر تحصد هذا الاعتماد المؤسسي

د. هالة المنوفي: الاعتماد تتويج لجهود تطوير التعليم الطبي ويعزز مكانة الجامعة كمركز إقليمي للتدريب والتأهيل الصحي

في خطوة تعكس التقدم المتواصل لمنظومة الرعاية الصحية والتعليم الطبي، حصل مستشفى سعاد كفافي الجامعي التابع لكلية الطب بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، على الاعتماد المؤسسي من المجلس العربي للاختصاصات الصحية، ليصبح بذلك أول مستشفى جامعي خاص ينال هذا الاعتماد المرموق على مستوى المؤسسات الجامعية الخاصة.

ويأتي هذا الإنجاز بدعم خالد الطوخي رئيس مجلس أمناء جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، الذي يولي اهتماما كبيرا بتطوير المنظومة الطبية والتعليمية داخل الجامعة، ويحرص على الارتقاء بمستوى المستشفيات الجامعية وفق أحدث المعايير العالمية في التدريب الطبي والرعاية الصحية، بما يعزز دور الجامعة كمؤسسة رائدة في إعداد الكوادر الطبية المؤهلة وخدمة المجتمع، وأيضا تتويجا للجهود المتواصلة التي تبذلها إدارة المستشفى والكوادر الطبية والأكاديمية من أجل الارتقاء بجودة الخدمات الصحية وتطوير برامج التعليم الطبي والتدريب الإكلينيكي، وفق أحدث المعايير المهنية المعتمدة إقليميًا ودوليا.

ويعكس هذا الاعتماد التزام المستشفى بتطبيق أفضل الممارسات في مجالات الرعاية الصحية والتدريب التخصصي للأطباء، بما يسهم في إعداد كوادر طبية مؤهلة قادرة على مواكبة التطورات المتسارعة في القطاع الصحي، وتعزيز كفاءة منظومة التعليم الطبي، كما يؤكد هذا الإنجاز المكانة المتقدمة التي تحظى بها المستشفى، ودورها الفاعل في دعم منظومة التدريب الطبي وخدمة المجتمع، من خلال تقديم خدمات صحية متكاملة وفق أعلى معايير الجودة والاعتماد.

ويعد هذا الاعتماد المؤسسي سابقة مهمة في مسار التعليم الطبي بالجامعات الخاصة في مصر، حيث أصبحت كلية الطب بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا أول كلية طب تابعة لجامعة خاصة تنال هذا الاعتماد من المجلس العربي للاختصاصات الصحية، وهو ما يعكس المستوى المتقدم الذي وصلت إليه منظومة التعليم والتدريب الطبي داخل الجامعة، ويؤكد التزامها بتطبيق أعلى المعايير الأكاديمية والمهنية في إعداد الأطباء وتأهيلهم وفق أحدث النظم المعتمدة في مجال التدريب الطبي التخصصي.

وقالت الدكتورة هالة المنوفي القائم بأعمال رئيس جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، أن حصول مستشفى سعاد كفافي الجامعي على الاعتماد المؤسسي من المجلس العربي للاختصاصات الصحية يعد إنجازا مهما يُضاف إلى سجل الجامعة الحافل بالنجاحات في مجالي التعليم الطبي والخدمات الصحية، وأكدت أن هذا الاعتماد يعكس حجم الجهود الكبيرة التي بذلتها إدارة المستشفى والكوادر الطبية والأكاديمية خلال الفترة الماضية لتطوير منظومة التدريب الإكلينيكي والارتقاء بمستوى الرعاية الصحية المقدمة للمرضى، وفق أحدث المعايير المعتمدة إقليميًا ودوليا.

وأضافت د. المنوفي أن الجامعة تضع تطوير القطاع الطبي على رأس أولوياتها، من خلال دعم المستشفيات الجامعية بأحدث الإمكانات الطبية والتكنولوجية، وتوفير بيئة تعليمية وتدريبية متقدمة تسهم في إعداد أطباء مؤهلين علميا وعمليا قادرين على المنافسة ومواكبة التطورات المتسارعة في المجال الطبي، وأشارت إلى أن هذا الاعتماد يعزز مكانة مستشفى سعاد كفافي الجامعي كمركز متميز للتدريب الطبي التخصصي في مصر والمنطقة العربية، كما يفتح آفاقا أوسع للتعاون مع المؤسسات الطبية والعلمية، بما يدعم مسيرة الجامعة في تطوير التعليم الطبي والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

وأكد الدكتور نهاد المحبوب، عميد كلية الطب البشري بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، أن حصول مستشفى سعاد كفافي الجامعي على الاعتماد المؤسسي من المجلس العربي للاختصاصات الصحية يمثل إنجازا مهما لكلية الطب، باعتبار المستشفى الذراع الإكلينيكي والتدريبي للكلية، موضحا أن هذا الاعتماد يعكس المستوى المتقدم الذي وصلت إليه برامج التعليم الطبي والتدريب السريري داخل الكلية، ويؤكد الالتزام المستمر بتأهيل طلاب الطب والأطباء وفق أحدث المعايير العلمية والمهنية المعتمدة، بما يسهم في تخريج كوادر طبية قادرة على تقديم رعاية صحية متميزة وخدمة المجتمع بكفاءة عالية.

من جانبه، قال الدكتور محمد زعزوع، مدير عام مستشفى سعاد كفافي الجامعي، إن حصول المستشفى على الاعتماد المؤسسي من المجلس العربي للاختصاصات الصحية يمثل خطوة مهمة في مسيرة تطوير الخدمات الطبية وبرامج التدريب الإكلينيكي داخل المستشفى، ويعكس مدى الالتزام بتطبيق أعلى معايير الجودة في الرعاية الصحية والتعليم الطبي، وأكد أن هذا الاعتماد لم يكن ليتحقق إلا بفضل العمل الجماعي والتكامل بين مختلف الأقسام الطبية والإدارية، إلى جانب الدعم المتواصل من إدارة جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مشيرًا إلى أن المستشفى سيواصل العمل على تطوير برامجه التدريبية والتخصصية بما يسهم في إعداد أطباء على أعلى مستوى من الكفاءة المهنية والعلمية، ويعزز دور المستشفى كمركز متقدم للتعليم الطبي وخدمة المرضى.

ويعد اعتماد المجلس العربي للاختصاصات الصحية أحد أبرز الاعتمادات المهنية في مجال التدريب الطبي التخصصي في العالم العربي، إذ يُمنح للمؤسسات الصحية التي تستوفي المعايير المتقدمة في التعليم الطبي والتدريب السريري وإعداد الأطباء المتخصصين.

الشورى

حسين السنونسي

د. محمد زعزوع: خطوة نوعية تعكس التزام المستشفى بتطبيق أعلى معايير الجودة في الرعاية الصحية والتدريب الإكلينيكي

دكتور محمد زعزوع
مدير مستشفى سعاد كفافى

اعتماد عربي مرموق يعزز مكانة مستشفى سعاد كفافي الجامعي كمركز متقدم للتدريب الطبي التخصصي

أفضل مستوى من الخدمة الطبية على مدار ٢٤ ساعة.. ونخبة مميزة من الاستشاريين في العيادات الخارجية

١٢٥ مليار دولار إيرادات السياحة المصرية خلال ١٢ عامًا

مصر تستقبل ١٣٥ مليون سائح و١,٣٧ مليار ليلة سياحية.. و١٧٣ مليون زيارة للمواقع الأثرية والمتاحف

شريف فتحي: تنفيذ ٢٤٠ مشروعًا لترميم وصيانة الآثار واسترداد ٣٠ ألف قطعة أثرية من الخارج

كشف شريف فتحي، وزير السياحة والآثار، عن تحقيق قطاعي السياحة والآثار مؤشرات نمو ملحوظة خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠٢٦، حيث استقبلت مصر نحو ١٣٥ مليون سائح، قضوا ١,٣٧ مليار ليلة سياحية، بإيرادات بلغت نحو ١٢٥ مليار دولار، فيما سجلت المواقع الأثرية والمتاحف المفتوحة للزيارة نحو ١٧٣ مليون زيارة خلال الفترة نفسها.

وأكد وزير السياحة والآثار أن القطاع السياحي المصري نجح في تجاوز أزمات وتحديات دولية متعاقبة أثرت على حركة السفر، من بينها تداعيات حادث الطائرة الروسية عام ٢٠١٥، وجائحة كورونا عام ٢٠٢٠، اللتان تسببتا في تراجع أعداد السائحين إلى نحو ٧ ملايين سائح عام ٢٠١٥، ونحو ٤ ملايينٍ عام ٢٠٢٠، قبل أن يستعيد القطاع معدلات نموه، وصولًا إلى استقبال نحو ١٩ مليون سائح خلال عام ٢٠٢٥، مع استمرار النمو خلال العام الجاري.

وأوضح أن قطاع الآثار شهد بدوره تطورات واسعة، شملت تنفيذ نحو ٢٤٠ مشروعًا لحفظ وصيانة وترميم الآثار، إلى جانب استرداد نحو ٣٠ ألف قطعة أثرية من الخارج، كانت قد خرجت من مصر بطرق غير مشروعة، بما يعكس استمرار جهود الدولة لحماية التراث الحضاري واستعادة الممتلكات الثقافية المصرية.

وأشار إلى ارتفاع إجمالي العمالة في القطاع السياحي من نحو مليوني عامل في يونيو ٢٠١٤ إلي نحو ٤,٥ مليون عامل في يونيو ٢٠٢٦، بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٢٠٪، وهو ما يعكس اتساع النشاط السياحي ودوره في توفير فرص العمل.

واستعرض فتحي مستهدفات الدولة بحلول العام المالي ٢٠٣٠/٢٠٣١، وفي مقدمتها استقبال ٣٠ مليون سائح سنويًا، وتحقيق ٣٠٠ مليون ليلة سياحية، وإيرادات تتراوح بين ٣٦ و٤٠ مليار دولار سنويًا، فضلًا عن زيادة الطاقة الفندقية إلى نحو ٥٠٠ ألف غرفة ووحدة.

وشدد على أن الوصول إلى ٣٠ مليون سائح لا يمثل الحد الأقصى للطموحات المصرية، وإنما خطوة ضمن مسار نمو أوسع، موضحًا أن تنوع المقومات السياحية يؤهل مصر لاستقبال ٦٠ أو ٧٠ مليون سائح سنويًا، شريطة توفير الإمكانات اللازمة، مع مراعاة تأثير المتغيرات والأحداث العالمية على حركة السياحة الدولية.

وأكد أن افتتاح المشروعات الكبرى، وفي مقدمتها المتحف المصري الكبير والمتحف القومي للحضارة المصرية، أسهم في تعزيز جاذبية المقصد المصري، وتقديم تجارب ثقافية وسياحية متنوعة قادرة على استقطاب شرائح جديدة من الزائرين.

وأوضح أن إستراتيجية الوزارة تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية، أولها إبراز تنوع المنتج السياحي، بما يتيح للزائر الجمع بين عدة وجهات وتجارب خلال الرحلة الواحدة، وثانيها التركيز على أصالة التجربة المصرية من خلال التفاعل مع المجتمع المحلي والتعرف على عاداته وتقاليده ومأكولاته، بينما يستهدف المحور الثالث تعزيز مكانة مصر في السياحة الفاخرة، مع الارتقاء بجودة الخدمات.

ولفت إلى أن القطاع الخاص يمثل المحرك الرئيسي للنشاط السياحي، فيما تركز الدولة على تطوير البنية التحتية وتهيئة المناخ الاستثماري وتحسين الخدمات، بالتوازي مع فتح أسواق سياحية جديدة وزيادة متوسط إنفاق السائح لتعظيم العائد الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالتوسع الفندقي، كشف الوزير عن وجود مشروعات قيد الإنشاء والتطوير تضم نحو ٣٥ ألف غرفة، إلى جانب استمرار المبادرات التمويلية المحفزة للاستثمار، وفي مقدمتها مبادرة تمويل القطاع السياحي بقيمة ٥٠ مليار جنيه، صُرف منها نحو ٣٥ مليار جنيه، مع الاتجاه إلى مد فترة المبادرة.

وأشار إلى التنسيق مع الوزارات والجهات المعنية لتوجيه الاستثمارات نحو احتياجات القطاع الفعلية، خاصة زيادة الطاقة الفندقية وتحسين جودة الخدمات، مؤكدًا ضرورة تحقيق التوازن بين ارتفاع أسعار الإقامة الفندقية والقدرة التنافسية للمقصد المصري.

ارتفاع العمالة السياحية إلى ٤,٥ مليون عامل.. وخطة لاستقبال ٣٠ مليون سائح سنويًا وزيادة الطاقة الفندقية إلى ٥٠٠ ألف غرفة ووحدة

شريف فتحي
وزير السياحة والآثار

القطاع السياحي المصري نجح في تجاوز أزمات وتحديات دولية متعاقبة أثرت على حركة السفر، من بينها تداعيات حادث الطائرة الروسية عام ٢٠١٥، وجائحة كورونا عام ٢٠٢٠، اللتان تسببتا في تراجع أعداد السائحين إلى نحو ٧ ملايين سائح عام ٢٠١٥

فندق إيكوتيل دهب باى فيو

سحر.. فخامة.. استرخاء

قضاء إجازة فريدة من نوعها، ومتفردة بروعتها، مليئة بالاستجمام والهدوء والراحة تترك بصمتها فى النفوس، وذكرها السعيدة بالقلوب هي جوهر ما يقدمه فندق «إيكوتيل دهب باى فيو»، فالفندق عبارة عن لوحة جمالية بديعة يقع بمنطقة وادى «قنى» فى حضن الجبل ويطل على خليج العقبة ويبعد عن مطار شرم الشيخ الدولى بـ٨٥ كيلو مترا، وينفرد بين الفنادق الموجودة بالمنطقة بأنه يحتوى على أكبر عدد غرف، إلى جانب أكبر ناد صحى على مستوى جنوب سيناء والشرق الأوسط وتقدم فيه البرامًج السياحية الصحية بأحدث الوسائل العالمية المطبقة فى الفنادق ذات الـ٧ نجوم، وفريق العمل محترف ومتميز بأدائه الراقى وفكره المتجدد حيث يحرص الفندق بشكل مستمر على تدريبهم على أحدث خدمات الضيافة والتعامل الراقى مع النزلاء، وذلك بشهادة عدد ضخم جدا من النزلاء الذين عبروا عن ذلك عبر صفحات الفيسبوك المختلفة.

وقال الخبير السياحى جلال رشدى مدير عام الفندق، إن فندق «إيكوتيل دهب باى فيو» يعد إحدى الوجهات السياحية الرائدة فى منطقة دهب الغنية بالمعالم السياحية والطبيعية الخلابة التى جعلتها محط اهتمام السياح والمتطلعين للراحة والاستجمام، فضلا عن أنه من الفنادق السباقة فى دعم السياحة المصرية، حيث كان من أوائل الفنادق المستقبلة للسياحة الداخلية وتشجيعها عن طريق المشاركة فى مبادرات «فى حب مصر»، موضحا إن فندق إيكوتيل يتوافق مع أعلى المعايير العالمية الصديقة للبيئة فى التشغيل، من خلال الخدمات التى يقدمها بشكل محترف ومميز، حيث يقع الفندق بمنطقة وادى «قنى» فى حضن الجبل، كما يتمتع بمواصفات إنشائية فريدة ومتميزة، حيث ينفرد بين الفنادق الموجودة بالمنطقة بأن كل مبانيه تطل على البحر، ويحتوى على أكبر عدد غرف، إلى جانب أكبر نادٍ صحى على مستوى جنوب سيناء والشرق الأوسط.

وأشار الخبير السياحى جلال رشدى إلى أن الفندق يضم أكبر صالة ألعاب رياضية حديثة الأجهزة (GYM)،. وينفرد الفندق بين نظرائه بالمنطقة بتقديم خدمات الترفيه المزودة بأحدث الوسائل العالمية ، موضحا أن الفندق يعد الوحيد الذى لديه منطقة أكوا بارك وألعاب متميزة للأطفال، إلى جانب منطقة ملاعب تضم (ملعب كرة قدم وعدد ٢ ملعب كرة تنس الشاطئ وعدد ٢ ملعب كرة السرعة)، مما يمكن من تقديم كافة الخدمات التى يحتاجها النزلاء وتلبية تطلعاتهم ورغباتهم المختلفة، وعن الخدمات اللوجستية الخاصة برجال الأعمال والمؤسسات والشركات المتخصصة فى تنظيم المؤتمرات وكبار النزلاء، ذكر «رشدى» إن الفندق يضم أكبر قاعة اجتماعات مزودة بأحدث أجهزة الصوت والتى تتسع إلى قرابة ٣٠٠ فرد، بالإضافة لوجود قاعة أخرى تتسع إلى عدد ٥٠ فردا ما يجعلهما مؤهلتين لاستيعاب أكبر عدد خلال المؤتمر الواحد مع تمتعهما بجميع الإمكانيات المطلوبة والتجهيزات والخدمات التى تحتاجها القاعات المتميزة، إلى جانب أن الفندق يقوم بتنظيم الحفلات والمهرجانات والندوات، ولفت إلى أن الفندق به قاعة لاستقبال كبار الزوار ورجال الأعمال، إلى جانب توافر إمكانية استقبال النزلاء ذوى الاحتياجات الخاصة.

وأكد محمد عزو ممثل المالك، أن الفندق يمثل أكبر رفاهية على الإطلاق للنزلاء، ويضم أفضل المرافق الحيوية والترفيهية ويقدم أجود الخدمات الفندقية، فضلا عن توافر جميع وسائل الراحة، والألعاب المائية والأنشطة الرياضية، موضحا أنه تمٍ تجديد جميع الغرف والأجنحة، مؤكدا أن هذا التجديد يعتبر حدثاً مهماً، يؤكد التزام إدارة الفندق تجاه الضيوف بتوفير تجربة رفيعة المستوى تليق بالعلامة التجارية لفندق «ايكوتيل دهب» وتاريخ الفندق الحافل ومسيرة نجاحه الطويلة، وأوضح أن التجديد يقدم أحدث التصاميم الفاخرة والألوان المنتقاه بعناية فائقة والمصممة خصيصا لتضفي لمسة فخمة وساحرة، بالاضافة الى توفير أحدث التقنيات والمتطلبات العصرية، التي تجعل من أقامة الضيوف تجربة رفاهية على أعلى مستوى.

وأشار إلى أن الفندق نجح فى تنظيم عدد من المؤتمرات المهمة لكبرى الشركات، حيث تم توفير قاعات خاصة تسع لأكثر من ٥٠٠ فرد مدعومة بالتكنولوجيا السمعية والبصرية الحديثة والإنترنت السريع لعقد كبرى المؤتمرات، والفاعليات، حيث يضم الفندق فريق عمل محترف ومتميز بأدائه الراقى وفكره المتجدد، مشيرا الى أن إدارة الفندق تحرص بشكل مستمر على تدريبهم على أحدث خدمات الضيافة والتعامل الراقى مع النزلاء والقاصدين للراحة والاستجمام بالفندق، مشيرا الى أن هناك مسابقة لتحفيز العاملين تجرى كل شهر لاختيار العامل المثالى، وفى آخر العام يتم اختيار العامل للذهاب لقضاء العمرة على نفقة الفندق، مشيرا إلى أن الفندق تعاقد مع شركة سياحة كبرى (كالوفيدا ترافيل) وهى واحدة من أبرز شركات السياحة فى مصر والتى تنظم الرحلات المختلفة (بحرية، جبلية، بدوية) للنزلاء، موضحا أن الفندق تعاقد مع إحدى شركات السياحة الروسية لجذب السياح الروس.

وأوضح أن الفندق يعمل حاليا بالطاقة الشمسية ليصبح من أوائل المنشآت الفندقية التي تستخدم تلك التكنولوجيا في مصر، بأعلى المعايير البيئية الدولية ومعايير الاستدامة الاجتماعية والتجارية، موضحا أن منظمي الرحلات يتجهون للمقاصد السياحية التي تحافظ على البيئة ضمن أولوياتها، والتركيز على مدى وجود بعد بيئي بالفنادق، خاصة في ظل الاتجاه العالمي بالاهتمام بالطاقة المتجددة والخضراء، مما يرفع القدرة التنافسية للمقصد السياحي المصري عالميا، وأكد أن توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، وتتبنى وزارة السياحة تطبيقها في قطاع السياحة المصري، بهدف الوصول إلى السياحة المستدامة، وفي ظل الاهتمام المتزايد بتطبيق أنشطة السياحة الخضراء، والتوسع في السياحة البيئية واستخدام تكنولوجيات الطاقة النظيفة، ما يؤدي إلى رفع القدرة التنافسية لقطاع الفنادق.

ووجه الشكر للأستاذ خالد الطوخى مالك الفندق ورئيس مجلس الإدارة، والاستاذ إسلام الطوخى نائب رئيس مجلس الإدارة، على دعمهما المستمر الذى أثمر عن النجاحات الباهرة التى كانت عاملا رئيسيا فى حصول الفندق على سمعة عالمية، نتيجة تمتعه بكافة الإمكانيات اللوجستية والبشرية، ما جعله فندقا عالميًا على أرض السحر والجمال (دهب).

وتعد مدينة دهب هى الأشهر بعد مدينة شرم الشيخ من حيث أعداد السائحين المترددين عليها، وتقع مدينة دهب السياحية على خليج العقبة عند البحر الأحمر جنوب شرق شبه جزيرة سيناء، ودهب بها جميع مقومات المدن السياحية، فهى تحوى الكثير من الأماكن الجميلة وبها أشهر مناطق للغطس وتعد الوحيدة التى بها المنطقة الأثرية القديمة التى لها تاريخ قديم، وأيضا بها اللسان وهو من المحميات الطبيعية، كما أنها مشهورة بشواطئها الذهبية والمواقع المدهشة التى تصلح للغطس ورياضة القفز بالمظلات وبأسعار مناسبة، وبها رياضة مائية لا توجد فى شرم، وهى ركوب الأمواج أو ركوب المراكب الشراعية وتتميز دهب بهذه الرياضة نظرًا لسرعة الرياح فيها.

فندق "إيكوتيل دهب باى فيو" يعد إحدى الوجهات السياحية الرائدة فى منطقة دهب الغنية بالمعالم السياحية والطبيعية الخلابة التى جعلتها محط اهتمام السياح والمتطلعين للراحة والاستجمام، فضلا عن أنه من الفنادق السباقة فى دعم السياحة المصرية، حيث كان من أوائل الفنادق المستقبلة للسياحة الداخلية وتشجيعها عن طريق المشاركة فى مبادرات (فى حب مصر).

محمد عزو
ممثل المالك

جلال رشدى
مدير عام الفندق

«إيكوتيل دهب باى فيو».. أيقونة السياحة المستدامة وردة خليج العقبة تتربع على عرش الفخامة والرفاهية

من قلب وادي قنى إلى العالمية.. فندق «إيكوتيل دهب باى فيو» نموذج فريد للرفاهية الصديقة للبيئة في جنوب سيناء

واحة الاستجمام الأولى: غرف بإطلالات بحرية كاملة وأكبر نادٍ صحي في الشرق الأوسط

الشورى

مصير عموته في الأهلي

انقسام داخل إدارة الكرة بالقلعة الحمراء حول استمرار المدرب المغربي.. ومهلة أخيرة لهاني وياسر إبراهيم للتجديد

تسيطر حالة من الانقسام داخل إدارة الكرة بالنادي الأهلي بشأن مستقبل المغربي الحسين عموته، المدير الفني للفريق الأول لكرة القدم، في ظل تراجع المستوى الفني للفريق خلال الموسم الجاري، واستمرار الأداء غير المقنع، رغم الطموحات الكبيرة التي صاحبت انطلاق المسابقة، ورغبة الإدارة في المنافسة بقوة على جميع البطولات المحلية والقارية.

وتشهد أروقة القلعة الحمراء مناقشات مكثفة حول مصير المدرب المغربي، بعدما تزايدت الانتقادات الموجهة إلى الجهاز الفني عقب التعادل الأخير أمام القناة بثلاثة أهداف لكل فريق، في الدوري المصري الممتاز، وهي النتيجة التي أثارت حالة من القلق داخل النادي، خاصة مع استمرار الأخطاء الدفاعية وفقدان نقاط مهمة في سباق المنافسة على اللقب.

ويرى اتجاه داخل إدارة الكرة ضرورة إعادة تقييم تجربة عموته، وعدم الانتظار طويلًا حال استمرار تراجع النتائج، في ظل المخاوف من اتساع الفارق مع المنافسين، وصعوبة تعويض النقاط المهدرة مع تقدم المسابقة.

ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى أن الفريق لم يقدم حتى الآن المستوى الذي يتناسب مع إمكاناته الفنية وقيمة العناصر الموجودة في قائمته، إلى جانب وجود ملاحظات على طريقة إدارة المباريات والتعامل مع التغييرات، فضلًا عن الاعتماد المستمر على مجموعة محددة من اللاعبين أصحاب الخبرات، دون منح العناصر الشابة فرصًا كافية.

وزادت مباراة القناة من حدة الانتقادات، بعدما استقبلت شباك الأهلي ثلاثة أهداف، وهو ما فتح باب التساؤلات بشأن قدرة الجهاز الفني على معالجة المشكلات الدفاعية، وتحقيق التوازن المطلوب بين الخطوط، خاصة أمام الفرق التي تعتمد على التحولات الهجومية السريعة.

وترى الجبهة المطالبة بالتغيير أن استمرار الأخطاء نفسها قد يكلف الفريق المزيد من النقاط، ويضعه تحت ضغوط إضافية في المباريات المقبلة، خصوصًا أن المنافسة على لقب الدوري تتطلب القدرة على حسم المواجهات التي تبدو في المتناول، وعدم التفريط في النقاط أمام المنافسين المباشرين.

وفي ضوء هذه التحفظات، بدأت مناقشة عدد من الأسماء المرشحة لخلافة عموته حال اتخاذ قرار بإنهاء تجربته، ويأتي في مقدمتها الكرواتي كرونسلاف يورتشيتش، المدير الفني السابق لبيراميدز، بالنظر إلى خبرته في الدوري المصري ومعرفته بطبيعة المنافسة المحلية.

كما يتردد اسم البرتغالي جوزيه جوميز، المدير الفني السابق للزمالك والحالي للخليج السعودي، ضمن الخيارات المطروحة، خاصة أنه سبق له العمل في الكرة المصرية، ويمتلك خبرة في التعامل مع الضغوط المرتبطة بقيادة الأندية الجماهيرية.

ويظل حسام البدري أحد الأسماء الحاضرة في النقاشات، باعتباره خيارًا محليًا سبق له تولي المسؤولية الفنية للأهلي، ويعرف طبيعة العمل داخل النادي ومتطلبات المنافسة على البطولات.

وفي المقابل، يتمسك اتجاه آخر داخل إدارة الكرة بمنح المدرب المغربي فرصة إضافية لتصحيح المسار، انطلاقًا من أن التغيير الفني خلال الموسم قد ينعكس سلبًا على استقرار الفريق، خاصة أن أي جهاز جديد سيحتاج إلى وقت للتعرف على اللاعبين وتطبيق أفكاره الفنية.

ويرى المؤيدون لاستمرار عموته أن المرحلة الحالية تتطلب معالجة الأخطاء بدلًا من اتخاذ قرار متعجل، مع ضرورة تقييم أداء الجهاز الفني خلال المباريات المقبلة قبل حسم مستقبله بصورة نهائية.

وبعد المناقشات الدائرة، اتجهت إدارة الكرة إلى تأجيل القرار النهائي بشأن مصير المدير الفني لحين انتهاء مباراتي الجولتين الثامنة والتاسعة من الدوري الممتاز، على أن تمثل نتائجهما ومستوى الأداء خلالهما عنصرين أساسيين في التقييم.

وتحظى مواجهة بيراميدز، المقررة في الجولة التاسعة، بأهمية خاصة داخل الأهلي، باعتبارها اختبارًا مباشرًا أمام أحد أبرز المنافسين على اللقب، وفرصة لتقييم قدرة عموته على إدارة المباريات الكبرى، والتعامل مع الضغوط الفنية والنفسية المصاحبة لها.

ولا يقتصر التقييم على النتائج وحدها، وإنما يمتد إلى مستوى التنظيم الدفاعي، والفاعلية الهجومية، والقدرة على التعامل مع مجريات المباريات، إلى جانب مدى استجابة الجهاز الفني للملاحظات التي أثيرت خلال الفترة الماضية.

وبالتزامن مع الجدل حول مستقبل عموته، فتح سيد عبد الحفيظ، عضو مجلس إدارة الأهلي والمشرف العام على فريق الكرة، ملف تصعيد اللاعبين الشباب، مطالبًا بضرورة منح العناصر الواعدة فرصًا تدريجية للمشاركة خلال المباريات المقبلة.

ويرى عبد الحفيظ أن الفريق يحتاج إلى توسيع قاعدة الاختيارات الفنية، وعدم الاعتماد بصورة مستمرة على اللاعبين أصحاب الخبرات، خاصة مع ضغط المباريات وتعدد البطولات التي ينافس عليها الأهلي.

ويأتي محمد عبد الله ضمن الأسماء المرشحة للحصول على مساحة أكبر من المشاركة، إلى جانب محمود صلاح ومهند الشامي وكباكا وعمر سيد معوض، في إطار الاستفادة من العناصر الشابة الموجودة داخل النادي.

وتستهدف هذه الخطوة زيادة المنافسة بين اللاعبين، ومنح الجهاز الفني حلولًا إضافية في عدد من المراكز، فضلًا عن تخفيف الأعباء البدنية عن العناصر الأساسية، وإعداد مجموعة من المواهب القادرة على دعم الفريق خلال المرحلة المقبلة.

كما طالب عبد الحفيظ بمراجعة مستوى خط الدفاع، والبحث داخل قطاع الناشئين عن عناصر يمكن الاستفادة منها، في ظل الأخطاء التي ظهرت خلال المباريات الأخيرة، والحاجة إلى تعزيز الخيارات المتاحة أمام الجهاز الفني.

وعلى صعيد آخر، يواجه الأهلي ملفًا ساخنًا يتعلق بتجديد عقدي محمد هاني، الظهير الأيمن، وياسر إبراهيم، مدافع الفريق، بعد استمرار الخلافات بشأن بعض التفاصيل المالية وشروط التعاقد الجديدة.

وتتجه إدارة النادي إلى منح الثنائي مهلة أخيرة خلال فترة توقف الدوري في نوفمبر المقبل، من أجل حسم موقفهما النهائي من التجديد، سواء بالتوصل إلى اتفاق بشأن الشروط المطروحة أو استمرار الخلاف حتى نهاية الموسم.

وتتمسك الإدارة باستمرار اللاعبين، نظرًا لأهميتهما داخل الفريق وخبراتهما في المنافسات المحلية والقارية، لكنها تسعى في الوقت نفسه إلى إنهاء الملف وعدم تركه مفتوحًا لفترة أطول.

ورغم عدم التوصل إلى اتفاق نهائي حتى الآن، ترفض إدارة الأهلي رحيل محمد هاني أو ياسر إبراهيم خلال فترة الانتقالات الشتوية المقبلة، في ظل حاجة الفريق إلى خدماتهما، وصعوبة توفير بدائل مناسبة في منتصف الموسم.

وتخشى الإدارة أن يؤدي رحيل أي من اللاعبين في يناير إلى زيادة الأعباء على الجهاز الفني، خاصة في ظل المشكلات الدفاعية الحالية، والحاجة إلى الحفاظ على العناصر الأساسية خلال فترة المنافسة على البطولات.

وبين الجدل حول استمرار عموته، ومطالب تصعيد الشباب، وتعثر مفاوضات تجديد عقود بعض العناصر الأساسية، تدخل إدارة الكرة بالأهلي مرحلة مهمة من القرارات التي قد تحدد شكل الفريق خلال بقية الموسم.

وتبقى نتائج الجولتين الثامنة والتاسعة، وفي مقدمتهما مواجهة بيراميدز، العامل الأبرز في حسم مستقبل المدرب المغربي، بينما تنتظر الإدارة فترة توقف نوفمبر لإنهاء ملف هاني وياسر إبراهيم، في محاولة لإعادة الاستقرار إلى الفريق قبل الدخول في مراحل أكثر صعوبة من المنافسة.

نانسي السيد

ياسر إبراهيم

يورتشيتش وجوميز والبدري في قائمة البدائل المطروحة.. ومواجهة بيراميدز الاختبار الأصعب لعموته

محمد هاني

التعادل أمام القناة بثلاثة أهداف يشعل الغضب.. والجولتان الثامنة والتاسعة تحددان مستقبل المدير الفني

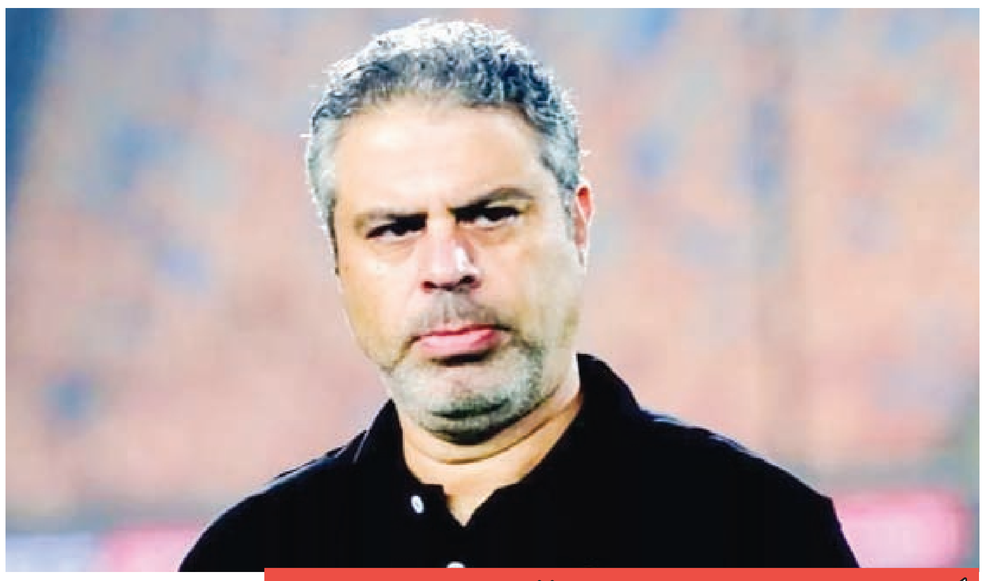

كواليس القلعة البيضاء

مطالب برحيل معتمد جمال عن تدريب الزمالك.. والإدارة ترفض التفريط في نجوم الفريق خلال الانتقالات الشتوية

تتصاعد حالة الجدل داخل نادي الزمالك بشأن مستقبل معتمد جمال، المدير الفني للفريق الأول لكرة القدم، في ظل تراجع المستوى الفني خلال المباريات الأخيرة، وتزايد الانتقادات الموجهة إلى الجهاز الفني بسبب طريقة إدارة المواجهات، خاصة في الشوط الثاني، بعدما تكرر تراجع أداء الفريق عقب التقدم في النتيجة، وهو ما فتح الباب أمام مطالبات بإجراء تغيير فني والاستعانة بمدير فني أجنبي خلال المرحلة المقبلة.

وتشهد أروقة القلعة البيضاء حالة من الانقسام حول قدرة معتمد جمال على قيادة الفريق في المنافسات المحلية والقارية، في ظل وجود تحفظات على أسلوب اللعب والتعامل مع مجريات المباريات، مقابل اتجاه داخل الإدارة يرى ضرورة الحفاظ على الاستقرار الفني، وعدم الدخول في أزمة جديدة تتعلق بتغيير الجهاز الفني، خاصة في ظل الظروف المالية الصعبة التي يمر بها النادي.

وتتركز أبرز الانتقادات حول تراجع الزمالك إلى المناطق الدفاعية عقب إحراز هدف التقدم، بدلًا من مواصلة الضغط على المنافسين واستغلال التفوق لفرض السيطرة على مجريات اللعب، وهو ما يمنح الفرق المنافسة فرصة استعادة المبادرة وتهديد مرمى الفريق الأبيض.

ويرى منتقدو المدير الفني أن هذا الأسلوب يعكس وجود مشكلة في إدارة المباريات، خاصة أن الزمالك يمتلك عناصر قادرة على الاحتفاظ بالكرة وتطوير الهجمات، إلا أن التراجع المستمر بعد التقدم يقلل من فاعلية الفريق ويضع دفاعه تحت ضغط متواصل.

وزادت حدة الانتقادات عقب مواجهتي الجيش الرواندي في ذهاب وإياب الدور المؤهل إلى دور المجموعات ببطولة دوري أبطال إفريقيا، رغم نجاح الزمالك في تحقيق الفوز بالمباراتين بنتيجة هدف دون مقابل، وحسم بطاقة التأهل إلى المرحلة التالية من البطولة.

ففي الوقت الذي نجح فيه الفريق في تحقيق الهدف المطلوب من المواجهتين، أثارت طريقة إدارة المباراتين تساؤلات بشأن الأداء الفني، بعدما تكرر التراجع الدفاعي عقب تسجيل هدف التقدم، دون محاولة كافية لزيادة الغلة التهديفية أو فرض السيطرة على وسط الملعب.

وتخشى الأصوات المطالبة بالتغيير من استمرار هذه الطريقة خلال المباريات الأكثر صعوبة، خاصة أمام المنافسين أصحاب القدرات الهجومية الكبيرة، إذ قد يؤدي التراجع المبكر إلى فقدان السيطرة وإهدار نقاط أو نتائج مهمة في سباق المنافسة على البطولات.

ولم تتوقف الانتقادات عند المواجهتين الإفريقيتين، وإنما امتدت إلى مباراة القمة أمام الأهلي، التي خسرها الزمالك بهدفين دون مقابل ضمن منافسات الجولة السادسة من الدوري المصري الممتاز، وهي النتيجة التي ضاعفت الضغوط على الجهاز الفني، وأعادت المطالبات بإعادة تقييم تجربة معتمد جمال.

وجاءت الخسارة أمام الغريم التقليدي لتثير تساؤلات حول قدرة المدير الفني على التعامل مع المباريات الكبرى، خاصة أن جماهير الزمالك كانت تنتظر ظهورًا أكثر قوة وتنظيمًا، وقدرة أكبر على فرض أسلوب اللعب وصناعة الفرص أمام المنافس المباشر.

وفي ظل هذه الأجواء، برز اتجاه يطالب بالتعاقد مع مدير فني أجنبي يمتلك الخبرة اللازمة لإدارة المواجهات الحاسمة، والتعامل مع الضغوط الجماهيرية والفنية المرتبطة بالمنافسة على البطولات.

وفي المقابل، يتمسك حسين لبيب، رئيس مجلس إدارة نادي الزمالك، باستمرار معتمد جمال في منصبه، ويرفض التسرع في اتخاذ قرار بإقالته، في ظل الأزمة المالية التي يعاني منها النادي، وعدم توافر السيولة اللازمة للتعاقد مع جهاز فني أجنبي جديد.

وتدرك الإدارة أن الاستعانة بمدرب أجنبي ستفرض التزامات مالية إضافية على النادي، سواء فيما يتعلق بقيمة التعاقد أو الرواتب الشهرية أو الجهاز المعاون، وهو ما يصعب تحمله في ظل الضغوط المالية الحالية.

كما يستند الاتجاه المؤيد لاستمرار معتمد جمال إلى معرفته بأوضاع الفريق والظروف المحيطة به، وقدرته على التعامل مع الإمكانات المتاحة، خاصة أن النادي يواجه تحديات تتعلق بالتعاقدات وتجديد عقود اللاعبين والحفاظ على القوام الأساسي.

ورغم الانتقادات، لا يزال الزمالك حاضرًا في المنافسة على لقب الدوري الممتاز، إلى جانب بيراميدز متصدر الترتيب والأهلي صاحب المركز الثاني، كما نجح في التأهل إلى دور المجموعات ببطولة دوري أبطال إفريقيا، وهو ما يدفع الإدارة إلى التمسك بفرصة تصحيح المسار دون إجراء تغيير فني في الوقت الحالي.

وبالتوازي مع ملف الجهاز الفني، يواجه مجلس إدارة الزمالك تحديًا آخر يتعلق بالحفاظ على نجوم الفريق خلال فترة الانتقالات الشتوية المقبلة، في ظل استمرار أزمة إيقاف القيد، وعدم وضوح الموعد النهائي لحلها، بما يهدد قدرة النادي على تعويض أي لاعب يرحل عن صفوفه.

واستقر الاتجاه داخل الإدارة على رفض التفريط في العناصر الأساسية خلال يناير المقبل، مهما كانت الإغراءات المالية المرتبطة بالعروض المقدمة لبعض اللاعبين، في ظل حاجة الفريق إلى جميع عناصره لمواصلة المنافسة محليًا وإفريقيًا.

ويأتي أحمد فتوح في مقدمة اللاعبين الذين تتمسك الإدارة باستمرارهم، إلى جانب ناصر منسي وعمر جابر وعبد الله السعيد والمهدي سليمان، خاصة مع اقتراب نهاية عقود عدد من اللاعبين بنهاية الموسم الجاري، وهو ما يفرض ضرورة التحرك مبكرًا لحسم ملفات التجديد.

وتخطط الإدارة لعقد جلسات مع اللاعبين الذين تقترب عقودهم من الانتهاء، من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن استمرارهم، ومناقشة التفاصيل المالية والتعاقدية بما يتناسب مع الظروف التي يمر بها النادي.

وتزداد صعوبة الملف في ظل تلقي عدد من لاعبي الزمالك عروضًا خلال الفترة الأخيرة، من بينهم أحمد فتوح وعدي الدباغ ومحمد شحاتة ومحمد إسماعيل، إلا أن إدارة النادي تتمسك باستمرار العناصر المؤثرة، وترفض فتح الباب أمام رحيلهم خلال الانتقالات الشتوية.

وتخشى الإدارة أن يؤدي التفريط في أي لاعب أساسي إلى إضعاف الفريق، خاصة إذا استمر إيقاف القيد وتعذر التعاقد مع بديل مناسب، وهو ما قد ينعكس بصورة مباشرة على فرص المنافسة في الدوري الممتاز ودوري أبطال إفريقيا.

كما تسعى إدارة الزمالك إلى تحقيق التوازن بين الالتزامات المالية والحفاظ على القوة الفنية للفريق، في ظل الحاجة إلى تجديد عقود العناصر المهمة، دون تحميل خزينة النادي أعباء إضافية يصعب الوفاء بها.

وتضع هذه الظروف مجلس الإدارة أمام معادلة صعبة، تتمثل في ضرورة الحفاظ على الاستقرار الفني واستمرار المنافسة على البطولات، مع معالجة الأزمات المالية والإدارية التي تؤثر في قدرة النادي على تدعيم صفوفه.

وبين المطالبات برحيل معتمد جمال وتمسك حسين لبيب باستمراره، ورفض الإدارة بيع نجوم الفريق في يناير، تدخل القلعة البيضاء مرحلة مهمة من الموسم، تتطلب حسم عدد من الملفات المرتبطة بمستقبل الجهاز الفني وعقود اللاعبين.

وتبقى نتائج المباريات المقبلة ومستوى الأداء عاملين مؤثرين في تحديد مصير معتمد جمال، بينما تواصل الإدارة تحركاتها للحفاظ على القوام الأساسي للفريق، في محاولة لتجنب أي هزات فنية جديدة قد تهدد طموحات الزمالك في المنافسة على البطولات المحلية والقارية.

رانيا مجدى

ناصر منسي

إيقاف القيد يجبر الزمالك على التمسك بالقوام الأساسي.. وتحركات لتجديد عقود فتوح وعمر جابر وعبد اللّه السعيد وناصر منسي

عمر جابر

حسين لبيب يتمسك باستمرار معتمد جمال بسبب الأزمة المالية.. والتعاقد مع مدرب أجنبي يصطدم بضعف السيولة

حسين لبيب

خبر في الجول

هاني أبوريدة

رئيس اتحاد الكرة، أكد للتوأم حسام حسن، المدير الفني للمنتخب الوطني، وإبراهيم حسن، مدير المنتخب، إمكانية تخفيض عقوبة الإيقاف لمدة ٣ مباريات، الصادرة عن الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا»، إلى مباراتين، حال قبول الاستئناف المقدم على العقوبة.

محمد صبحي

حارس مرمى الزمالك، طلب من معتمد جمال، المدير الفني للفريق، الحصول على فرصة للمشاركة في المباريات، أسوة بالمهدي سليمان ومحمد عواد، متسائلًا عن أسباب استبعاده من التشكيل الأساسي خلال الفترة الأخيرة.

رضا سليم

الجناح المغربي للأهلي، كلف وكيل أعماله بالبحث عن عرض للرحيل خلال فترة الانتقالات الشتوية المقبلة، بعدما أبلغه وائل جمعة، مدير الكرة، بعدم وجود دور له مع الفريق خلال المرحلة القادمة.

واصلت جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ترسيخ حضورها المتميز في المحافل العلمية والطبية، بعدما حقق شباب الأطباء بقسم الجراحة العامة بكلية الطب البشري إنجازًا جديدًا بحصولهم على كأس مسابقة "Surgery League" والمركز الأول على مستوى أقسام الجراحة بالجامعات الحكومية والخاصة في مختلف أنحاء الجمهورية، خلال المنافسات التي أقيمت تحت مظلة وإشراف الجمعية المصرية للجراحين، ضمن فعاليات المؤتمر الصيفي للجمعية بمدينة الإسكندرية، في تتويج يعكس مستوى التأهيل العلمي والمهني الذي يتمتع به الأطباء الشباب، وقدرتهم على المنافسة وتحقيق التفوق في الفعاليات الطبية المتخصصة.

القمة مكانتنا

«جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا» تتربع على عرش كليات الطب بمصر

تتويج مستحق لقسم الجراحة العامة

بعد منافسة علمية وعملية قوية مع الفرق المشاركة من الجامعات المصرية تحت إشراف الجمعية المصرية للجراحين

د. نهاد المحبوب:

فوز شباب الأطباء بكأس «Surgery League» يعكس كفاءة التأهيل العلمي والتدريب العملي بكلية الطب البشري

د. محمد زعزوع:

إنجاز شباب قسم الجراحة العامة يجسد كفاءة الأطباء الشباب وأهمية التدريب الإكلينيكي في إعداد الكوادر الطبية

د. محمود رضا

يقود الفريق خلال المنافسات.. والجامعة تواصل دعم التميز العلمي وإعداد أجيال جديدة من الأطباء المؤهلين

تقرير يكتبه

حسين السنوسي

جاء هذا الإنجاز بعد منافسة علمية وعملية قوية بين الفرق المشاركة من الجامعات المصرية، حيث نجح فريق قسم الجراحة العامة بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا في إثبات قدراته العلمية والعملية، وحصد المركز الأول وكأس المسابقة، ليضيف نجاحًا جديدًا إلى سجل إنجازات الكلية والجامعة، ويؤكد أهمية الاستثمار في إعداد الكوادر الطبية الشابة، وتوفير بيئة تعليمية وتدريبية تساعدها على تنمية مهاراتها واكتساب الخبرات اللازمة لمواكبة التطورات المتسارعة في المجال الطبي.

ومثل كلية الطب البشري بالجامعة في منافسات المسابقة فريق ضم ثلاثة من شباب الأطباء، هم الطبيبة رهاج العباسي، والطبيبة أميرة أشرف، والطبيب عمر نجم، الذين قدموا أداءً متميزًا خلال المنافسات، وتمكنوا من تحقيق التفوق على الفرق المشاركة، في إنجاز يجسد ما يمتلكونه من معرفة علمية وقدرات عملية، ويعكس الجهود المبذولة في إعدادهم وتأهيلهم داخل قسم الجراحة العامة.

ويكتسب هذا الفوز أهمية خاصة في ضوء طبيعة المسابقة التي تجمع فرقًا من أقسام الجراحة بالجامعات الحكومية والخاصة، وتتيح للمشاركين فرصة المنافسة في إطار علمي متخصص، بما يجعل الحصول على المركز الأول مؤشرًا مهمًا على قدرة الفريق الفائز على توظيف معارفه ومهاراته في أجواء تنافسية، والاستفادة من الخبرات الأكاديمية والمهنية المرتبطة بالتخصص.

كما يعكس التتويج أهمية المشاركة في المسابقات العلمية التي تتجاوز حدود الدراسة التقليدية، وتمنح الأطباء الشباب مساحة لإظهار قدراتهم، واختبار استعدادهم للتعامل مع التحديات العلمية والعملية، وتعزيز ثقتهم في إمكاناتهم، بما يسهم في تطوير شخصياتهم المهنية وإعدادهم لمراحل أكثر تقدمًا في مسيرتهم الطبية.

وجاءت مشاركة الفريق تحت إشراف وحضور الدكتور محمود رضا، رئيس قسم الجراحة العامة بكلية الطب البشري بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، الذي حرص على متابعة الأطباء الشباب وتقديم الدعم اللازم لهم خلال المنافسات، في إطار اهتمام القسم بتشجيع الكفاءات الواعدة، وتنمية قدراتها العلمية والمهنية، وإتاحة الفرص أمامها للمشاركة في الفعاليات المتخصصة.

ويمثل الدور الذي يؤديه أعضاء هيئة التدريس في الإشراف على شباب الأطباء أحد المرتكزات الأساسية للعملية التعليمية الطبية، إذ لا تقتصر مسؤوليتهم على نقل المعرفة الأكاديمية، وإنما تمتد إلى توجيه المتدربين، ومساعدتهم على تطوير مهارات التفكير العلمي واتخاذ القرار، وتعزيز قدرتهم على الربط بين المعلومات النظرية والتطبيقات العملية.

تأتي مشاركة قسم الجراحة العامة في مسابقة «Surgery League» في إطار هذا التوجه، الذي يركز على إتاحة تجارب تعليمية متنوعة للأطباء الشباب، وتشجيعهم على الاحتكاك بالخبرات العلمية المختلفة، والتعرف على مستويات المنافسة بين المؤسسات الأكاديمية والطبية، بما يفتح أمامهم آفاقًا أوسع للتطور المهني.

يأتي الإنجاز بدعم خالد الطوخي، رئيس مجلس أمناء جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، وفي سياق اهتمام الجامعة بتطوير منظومتها التعليمية والتدريبية، وتوفير الإمكانات التي تساعد طلابها وشباب أطبائها على تحقيق التميز، والمشاركة الفاعلة في المسابقات والمؤتمرات والفعاليات العلمية، باعتبارها جزءًا مهمًا من بناء الشخصية الأكاديمية والمهنية.

وتتبنى الجامعة رؤية تقوم على الجمع بين جودة التعليم الأكاديمي والتدريب التطبيقي، بما يضمن إعداد خريجين يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة لممارسة تخصصاتهم، مع تشجيعهم على مواصلة التعلم والاطلاع على المستجدات العلمية، والمشاركة في الأنشطة التي تعزز قدراتهم التنافسية.

وفي هذا السياق، أكد الدكتور نهاد المحبوب، عميد كلية الطب البشري بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، أن فوز فريق قسم الجراحة العامة بالمركز الأول وكأس مسابقة «Surgery League» يمثل مصدر فخر واعتزاز للكلية، ويعكس مستوى التأهيل العلمي والتدريب العملي الذي يحصل عليه شباب الأطباء، إلى جانب الجهود التي يبذلها أعضاء هيئة التدريس في إعداد كوادر طبية قادرة على المنافسة وتحقيق التفوق.

وأوضح أن هذا التتويج يؤكد أهمية التكامل بين الدراسة الأكاديمية والتدريب العملي، باعتباره أحد الأسس الرئيسية لإعداد الطبيب المؤهل، الذي لا يكتفي بالإلمام بالمعلومات الطبية، وإنما يمتلك أيضًا القدرة على توظيفها بصورة علمية ومنهجية، والتعامل مع متطلبات الممارسة المهنية وفق المعايير المعتمدة.

وأشار عميد كلية الطب البشري إلى أن المشاركة في الفعاليات العلمية المتخصصة تمثل فرصة مهمة لتبادل الخبرات بين شباب الأطباء من الجامعات المختلفة، وقياس مستوى التحصيل العلمي والتدريب، والتعرف على أساليب جديدة في التفكير والتعامل مع التحديات الطبية، بما يسهم في تطوير العملية التعليمية والارتقاء بمخرجاتها.

وأكد أن نجاح الفريق يعكس ما يتمتع به شباب الأطباء من جدية واجتهاد ورغبة في تحقيق التميز، فضلًا عن أهمية الدعم الأكاديمي الذي توفره الكلية، مشددًا على استمرار الاهتمام بالأنشطة العلمية والتدريبية التي تسهم في صقل مهارات الطلاب والأطباء الشباب، وتشجعهم على المشاركة في المنافسات المتخصصة.

من جانبه، أشاد الدكتور محمد زعزوع، مدير عام مستشفى سعاد كفافي الجامعي، بالإنجاز الذي حققه شباب قسم الجراحة العامة، مؤكدًا أن الفوز بالمركز الأول على مستوى الجامعات الحكومية والخاصة يجسد كفاءة الأطباء الشباب، ويعكس أهمية التدريب الإكلينيكي في إعداد الكوادر الطبية القادرة على التعامل مع متطلبات العمل داخل المؤسسات الصحية.

وأوضح أن التدريب الإكلينيكي يمثل ركيزة أساسية في التعليم الطبي، لأنه يتيح للأطباء فرصة الانتقال من مرحلة اكتساب المعلومات النظرية إلى مرحلة توظيفها في الممارسة العملية، تحت إشراف الكوادر الأكاديمية والطبية المتخصصة، بما يساعد على تطوير المهارات المهنية وتعزيز القدرة على التعامل مع الحالات والتحديات المختلفة.

وأشار مدير عام مستشفى سعاد كفافي الجامعي إلى أهمية توفير بيئة تدريبية داعمة، تساعد شباب الأطباء على الاستفادة من خبرات الأساتذة والمتخصصين، وتنمية قدراتهم بصورة تدريجية ومنظمة، مؤكدًا أن الاستثمار في التدريب الطبي يمثل استثمارًا مباشرًا في مستقبل الخدمات الصحية وجودة الكوادر البشرية العاملة بها.

ويؤدي مستشفى سعاد كفافي الجامعي دورًا مهمًا في منظومة التعليم والتدريب الطبي المرتبطة بالجامعة، من خلال إتاحة بيئة إكلينيكية تسهم في الربط بين الدراسة الأكاديمية والخبرة العملية، بما يدعم إعداد الأطباء وتأهيلهم لممارسة المهنة.

وتبرز أهمية هذا التكامل بصورة خاصة في تخصص الجراحة العامة، الذي يتطلب الجمع بين المعرفة الطبية الدقيقة والمهارات العملية، إلى جانب القدرة على التقييم السليم للحالات، والعمل ضمن فريق طبي متكامل، والالتزام بالمعايير المهنية المرتبطة بسلامة المرضى وجودة الرعاية الصحية.

كما أن إعداد الجراح لا يعتمد على الدراسة النظرية وحدها، وإنما يحتاج إلى تدريب متدرج ومستمر، يتيح اكتساب الخبرات وتطوير المهارات تحت الإشراف المتخصص، وهو ما يجعل الاهتمام بالتدريب الإكلينيكي عنصرًا محوريًا في تأهيل الأجيال الجديدة من الأطباء.

ويعكس نجاح فريق جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا أهمية توفير فرص متنوعة للتعلم خارج القاعات الدراسية، إذ تمثل المسابقات العلمية إحدى الوسائل التي تشجع المشاركين على مراجعة معارفهم وتطوير قدراتهم، وتدفعهم إلى البحث والاطلاع المستمر، بما يعزز ثقافة التميز والتنافس الإيجابي.

كما تسهم هذه المشاركات في تعزيز التواصل العلمي بين شباب الأطباء من المؤسسات المختلفة، وتتيح لهم التعرف على تجارب تعليمية وتدريبية متعددة، والاستفادة من تنوع الخبرات والأساليب الأكاديمية، وهو ما ينعكس على تطوير قدراتهم خلال مراحل التأهيل المهني.

ويمثل التتويج بكأس «Surgery League» إضافة جديدة إلى سجل إنجازات كلية الطب البشري بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، التي تسعى إلى ترسيخ مكانتها بين كليات الطب بالجامعات الخاصة، من خلال تطوير برامجها الأكاديمية، والاهتمام بالتدريب العملي والإكلينيكي، وتشجيع البحث العلمي والأنشطة المهنية المتخصصة.

وتستهدف الكلية إعداد أطباء يمتلكون قاعدة علمية راسخة، ومهارات مهنية تتناسب مع طبيعة العمل الطبي، مع تعزيز قدرتهم على التعلم المستمر ومواكبة التطورات الحديثة في التشخيص والعلاج والممارسة الإكلينيكية.

تأتي هذه الجهود في ظل التطور المتواصل الذي يشهده القطاع الطبي، وما يفرضه من متطلبات متزايدة على المؤسسات التعليمية، سواء فيما يتعلق بتحديث المناهج أو تطوير وسائل التدريب أو تعزيز ارتباط العملية التعليمية بالاحتياجات الفعلية للمؤسسات الصحية.

ومن هذا المنطلق، تحرص جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا على دعم الأنشطة التي تتيح لطلابها وأطبائها الشباب فرصًا للتطور والتميز، وتساعدهم على اكتساب المهارات التي تؤهلهم للمنافسة في المجالات العلمية والمهنية، بما يتوافق مع رسالتها التعليمية ودورها في خدمة المجتمع.

وتعد جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا من الجامعات الخاصة ذات الحضور الراسخ في منظومة التعليم العالي المصرية، حيث تمتد مسيرتها لأكثر من ربع قرن، شهدت خلالها تطوير برامج أكاديمية في تخصصات متنوعة، إلى جانب الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار والرعاية الصحية ومبادرات المسؤولية المجتمعية.

وتسعى الجامعة إلى تعزيز التكامل بين التعليم والتطبيق العملي، باعتباره أحد المسارات الأساسية لإعداد خريجين قادرين على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل، والمساهمة في دعم جهود التنمية، وتقديم خبراتهم في المجالات التي يحتاج إليها المجتمع.

وفي القطاع الطبي على وجه الخصوص، تبرز أهمية هذا التوجه في ظل الحاجة المستمرة إلى كوادر مؤهلة تمتلك المهارات العلمية والإكلينيكية، وتستطيع التعامل مع التطورات المتلاحقة في العلوم الطبية، بما يسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية.

ويؤكد إنجاز شباب قسم الجراحة العامة أن دعم المواهب الطبية وإتاحة فرص المنافسة العلمية يمكن أن يثمر نتائج ملموسة، وأن الاستثمار في التعليم والتدريب يمثل أساسًا مهمًا لبناء أجيال جديدة من الأطباء القادرين على تحمل المسؤولية المهنية.

كما يقدم الفريق الفائز نموذجًا للشباب الذين يجمعون بين الاجتهاد العلمي والطموح المهني، ويعكس الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الجامعية في اكتشاف الكفاءات وتنمية قدراتها، من خلال الإشراف الأكاديمي والتدريب المستمر والتشجيع على المشاركة في المحافل المتخصصة.

وبين دعم إدارة الجامعة، وجهود أعضاء هيئة التدريس، والتدريب الإكلينيكي، واجتهاد الأطباء الشباب، جاء التتويج بالمركز الأول ليعبر عن تكامل عناصر العملية التعليمية والتدريبية، ويمنح قسم الجراحة العامة دفعة جديدة نحو مواصلة التميز.

ويبقى فوز رهاج العباسي وأميرة أشرف وعمر نجم بكأس «Surgery League» إنجازًا يحمل دلالة تتجاوز حدود المسابقة نفسها، إذ يسلط الضوء على أهمية إعداد الكفاءات الطبية الشابة، وتشجيعها على المنافسة العلمية، وتوفير البيئة التي تساعدها على تطوير مهاراتها وتحقيق طموحاتها المهنية.

وبهذا التتويج، تضيف جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا صفحة جديدة إلى سجل نجاحاتها في المجال الطبي، وتؤكد استمرار اهتمامها بالتميز العلمي والتدريب العملي، وإعداد أجيال جديدة من الأطباء المؤهلين، القادرين على الجمع بين المعرفة الأكاديمية والكفاءة المهنية، والمساهمة في تطوير منظومة الرعاية الصحية وخدمة المجتمع المصري.

MISR UNIVERSITY FOR SCIENCE & TECHNOLOGY
KNOWLEDGE IS POWER
MUST

طبعت بمطابع دار أخبار اليوم بـ ٦ أكتوبر